الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الغلوم المالية والمحاسبة

محاسبة قطاعية 2

د.بن مسعود عبد الله كمال

مطبوعة موجهة لطلبة

ماستر 2 محاسبة وتدقيق

السنة الجامعية: 2025/2026

فهرس المحتويــات

مقدمـة عامـــة: 7

المحور الأول: الإطار العام للعمليات في قطاع البنوك. 11

مقدمة: 11

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية على البنوك والتنظيم المحاسبي. 13

1-تعريف البنوك: 13

2-مهام البنوك: 13

3-خصوصيات المهنة البنكية: 14

4-تعريف المخطط المحاسبي البنكي: 15

5-أهداف المخطط المحاسبي البنكي: 15

6-مبادئ المخطط المحاسبي البنكي: 16

7-نشأة المخطط المحاسبي البنكي الجزائري: 17

8-مضمون المخطط المحاسبي البنكي: 17

9-القوائم المالية البنكية: 19

المحاضرة الثانية: العمليات على الخزينة وما بين البنوك. 22

1-العمليات المحاسبية لعمليات القطاع البنكـــي: 22

2-العمليات على الخزيـــنة: 22

3-حساب الصندوق: 23

4-الصناديق الفرعية بالبنوك: 23

5-كشف الحركية النقدية لصندوق المقبوضات بالعملة الوطنية: 24

6-كشف الحركية النقدية لصندوق المدفوعات بالعملة الوطنية: 25

7-كشف الحركية النقدية للصندوق الرئيسي بالعملة الوطنية: 25

8-الوثائق المحاسبية المرتبطة بقسم الصندوق: 26

المحاضرة الثالثة: المعالجة المحاسبية لعمليات الخزينة وما بين البنوك.....28
1-المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصندوق: 28
1-1المعالجة المحاسبية للعجز والفائض في الصندوق: 29
1-2العمليات ما بين البنوك:.....31
1-3 المعالجة المحاسبية لعمليات ما بين البنوك (المراسلين): 32
المحاضرة الرابعة: المعالجة المحاسبية للودائع تحت الطلب.....38
1-العمليات مع الزبائن:.....38
2-المعالجة المحاسبية للودائع: 38
3-تحويلات الأموال: 40
المحاضرة الخامسة: المعالجة المحاسبية للودائع الآجلة.....41
1-ودائع التوفير أو الادخار: 41
2-الودائع لأجل: 42
المحاضرة السادسة: المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان.....46
1-عمليات الائتمان:.....46
2-التسجيل المحاسبي لمراحل الائتمان التقليدي: 47
3-المعالجة المحاسبية لقروض الخزينة:.....50
4-المعالجة المحاسبية لقروض الاستهلاك: 51
المحور الثاني: الإطار العام للعمليات في قطاع الزراعة 57
مقدمة: 57
المحاضرة السابعة: مفاهيم أساسية حول النشاط الزراعي وخصوصياته.....59
1-مفهوم الزراعة:.....59
2-مصطلحات النشاط الزراعي: 59
3-التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة في الجزائر:.....60
4-خصائصالنشاط الزراعي وانعكاساته المحاسبية: 60
المحاضرة الثامنة: التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة 62

1-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة:.....62
2-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة وفق المعيار المحاسبي الدولي 41: 62
3-متطلبات معيار IAS 41وأثرها على معالجة الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية: 64
4-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة وفقSCFفي الجزائر: 66
5-الافتراضات المحاسبية في المؤسسات الزراعية: 66
6-المبادئ المحاسبية في المؤسسات الزراعية: 67
7-مقارنة بين معيار IAS 41والنظام المحاسبي المالي الجزائري SCFفي معالجة الأنشطة الزراعية: 68
8-أهم الفروقات بين النظام المحاسبي المالي (SCF)والنظام المحاسبي الزراعي المعتمد في الجزائر: 69
المحاضرة التاسعة: المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية الحيوانية 71
1-المعالجة المحاسبية للتثبيتات الزراعية:.....71
2-المعالجة المحاسبية للتثبيتات الحيوانية المشتراة:.....71
3-المعالجة المحاسبية التثبيتات الحيوانية المنتجة من قبل المزرعة:.....74
4-المعالجة المحاسبية لنفوق التثبيتات الحيوانية: 74
5-المعالجة المحاسبية للتنازل عن التثبيتات الحيوانية: 75
المحاضرة العاشرة: المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية النباتية.....78
1-المعالجة المحاسبية التثبيتات البيولوجية النباتية: 78
2-المزارعالمعمـــرة:.....78
3-النباتـات الأخـرى:.....79
4-المزارع المعمرة والنباتات الجارية:.....79
5-التثبيتات البيولوجية النباتية في مرحلة الانشاء أو التكوين: 81
6-إهتلاك التثبيتات النباتية بالمزرعة: 82
7-المعالجة المحاسبية للحصول على الثمار وبيعها:.....82
8-المعالجة المحاسبية لموت التثبيتات النباتية:.....83
9-المعالجة المحاسبية للمخزونات في القطاع الزراعي: 83
مقدمـة: 89

المحاضرة الحادية عشر: مفاهيم أساسية حول قطاع السياحة والفندقة 90
1-مفهوم السياحة: 90
2-أشكال قطاع السياحة: 90
3-محددات نجاح السياحة واستدامتها: 91
4-أنواع الفنادق وتصنيفها وعلاقتها بالسياحة: 92
5-الوكالات السياحية : 95
المحاضرة الثانية عشر: التنظيم المحاسبي لقطاع السياحة والفندقة 96
1-الخصائص المحاسبية لقطاع السياحة: 96
2-النظام المالي المحاسبي المكيف مع قطاع السياحة: 96
3-قواعد التقييم والادراج في الحسابات: 97
4-السبل الخاصة للتقييم والمحاسبة: 97
5-الكشوف المالية: 97
6-المخطط المحاسبي السياحي المكيف: 98
المحاضرة الثالثة عشر: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات قطاع السياحة والفندقة 103
1-مقدمـــة: 103
2-المعالجة المحاسبية لتأسيس فندق: 103
3-المعالجة المحاسبية للتثبيتات في قطاع السياحة والفندقة: 103
4-المخزونات في قطاع السياحة والفندقة: 105
5-الأعباء والتكاليف في قطاع السياحة والفندقة: 105
6-المبيعات في قطاع السياحة والفندقة: 105
سلاسل أعمال موجهة في المحاسبة القطاعية 2 للحل 107
المـــراجـــع 118

مقدمـة عامـــــة:

تُمثل المحاسبة القطاعية فرعًا متقدمًا من فروع العلم المحاسبي، يهدف إلى تكييف المبادئ والمعايير المحاسبية العامة مع الخصوصيات الجوهرية لكل قطاع اقتصادي، حيث أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة تفرض الحاجة إلى معالجات محاسبية متخصصة تُمكّن من قياس العمليات المالية بدقة، والإفصاح عنها بشفافية، وتقييمًا موضوعيًا للمخاطر والالتزامات، مما يُعزز مصداقية القوائم المالية ويُمكّن متخذي القرارات من استيعاب الواقع الاقتصادي بدقة فائقة بما ينسجم مع قواعد المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية المعتمدة.

في هذا الإطار، يشترك كل من القطاع البنكي والقطاع الزراعي في كونهما قطاعين ذوي طبيعة خاصة تستلزم معالجات محاسبية خاصة ومُقنّنة ومتمايزة عن المعايير المحاسبية العامة، فالقطاع البنكي يقوم على إدارة النقود، استقطاب الودائع، تقديم القروض، وتوليد الائتمان، ومواجهة مخاطر السيولة والسوق والائتمان، مما يفرض وجود معالجات محاسبية دقيقة وإفصاحات تفصيلية تُمكّن من تتبع مراكز الأموال، وتقييم جودة الأصول وتعزيز الثقة في النظام المالي لكافة المستخدمين. أما القطاع الزراعي، فيتسم بطابعه البيولوجي، ودورية إنتاجه وتقلبات أسعاره، واعتماده على التثبيتات الحيّة مثل المزارع المعمرة والنباتات الجارية والأغنام والأبقار...الخ، وهو ما تطلّب تطوير معايير خاصة كالتي أصدرتها الهيئات الدولية مثلIAS 41 ، إضافة إلى تشريعات وقوانين وطنية تراعي طبيعة المخاطر المناخية والبيولوجية وتغيرات القيمة العادلة. ومن ثمّ، جاءت التشريعات الجزائرية لتؤطّر هذه الخصوصيات من خلال مخططات محاسبية قطاعية، سواء في القطاع البنكي عبر أنظمة بنك الجزائر، أو في القطاع الزراعي عبر تكييف نظام المحاسبة المالية SCFمع نشاط زراعي يعتمد على أصول تنمو وتتغير بطبيعتها.

تتسم المحاسبة القطاعية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن المحاسبة العامة، نظراً لطبيعة الأنشطة المتخصصة التي تعالجها، وحاجة كل قطاع إلى قواعد ومعايير ملائمة لخصوصياته العملياتية والمالية. ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص في (الارتباط بطبيعة نشاط كل قطاع، تعدد المعايير والقواعد المحاسبية القطاعية، خصوصية طرق القياس والتقييم، اختلاف طرق الاعتراف.... الخ).

من خلال هذا العمل المتواضع في شكل مطبوعة دروس سنسعى لتقديم أهم المعالجات المحاسبية التي تميز هذين القطاعين والموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق.

- **معلومات حول المـــادة:** المحاسبة القطاعية 2
  - السداسي الثالث

- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة
- الفئة المستهدفة: سنة ثانية ماستر محاسبة وتدقيق.
- عنوان المادة: المحاسبة القطاعية 2
- وحدة التعليم أساسية
- الرصيد: 06
- المعامل: 03

- **أهـــداف التعليم:**

تهدف هذه المادّة التعليمية إلى دعم وتعزيز التكوين النظري الذي تلقّاه الطالب في مادة المحاسبة القطاعية 1، وذلك من خلال التعرّف على الخصوصيات المحاسبية لمجموعة إضافية من قطاعات النشاط في بيئة الأعمال الجزائرية. وخلال هذا المسار، سيكتسب الطالب معارف أعمق حول الإطار النظري للمحاسبة القطاعية، ومحاسبة قطاع البنوك، إضافة إلى المبادئ المحاسبية المطبقة في القطاع الزراعي وقطاع السياحة والفندقة.

وعند نهاية دراسة هذه المادّة، سيكون الطالب متمكّناً من فهم ومعالجة معظم العمليات المحاسبية التي تتميّز بها قطاعات النشاط ذات الخصوصية، كما سيكون قادراً على:

- التحكم في كيفية التسجيل المحاسبي لعمليات قطاع البنوك.
- التحكم في كيفية التسجيل المحاسبي لعمليات قطاع الزراعة.
- التحكم في كيفية التسجيل المحاسبي لعمليات قطاع السياحة والفندقة.

- **المعـــارف المسبقـة المطلوبة:**

حتى يكون الطالب قادرًا على دراسة محتوى مادة المحاسبة القطاعية 2، يجب عليه أن يكون ملمًا بمكتسبات المواد التالية:

المحاسبة المالية المعمقة 1 والمحاسبة المالية المعمقة 2، نظرية المحاسبة، معايير إعداد التقارير المالية الدولية 1 ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية 2، المحاسبة القطاعية 1.

- **طرق تقييـــم الطالب:** ينقسم تقييم الطالب في مادة المحاسبة القطاعية 2 الى قسمين:
  - **امتحان نهائي:** ويكون في نهاية الفصل ويمثل 60% من العلامة النهائية (20/20).
  - **تقييم مستمر:** يكون طيلة المسار التكويني للطالب ويمثل 40% من العلامة النهائية (20/20).

أتشرف أن أضع بين أيديكم هذا العمل العلمي المتواضع، آملًا أن يكون إضافة قيمة للجامعة في الجانب العلمي والبيداغوجي .وإن أصبت فيما قدمته، فهو من فضل الله ورعايته، وإن وقع مني أي خطأ أو نقص أو نسيان فمني ومن الشيطان راجيًا أن يسهم هذا العمل في إثراء المعرفة وتطوير الفكر الأكاديمي لدى الطلاب والباحثين على حد سواء.

وتتوزع محاور هذا المقياس على المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام للعمليات في قطاع البنوك	
المحاضرة الأولى	مفاهيم أساسية على البنوك والتنظيم المحاسبي
المحاضرة الثانية	العمليات على الخزينة وما بين البنوك
المحاضرة الثالثة	المعالجة المحاسبية لعمليات الخزينة وما بين البنوك
المحاضرة الرابعة	المعالجة المحاسبية للودائع تحت الطلب
المحاضرة الخامسة	المعالجة المحاسبية للودائع الآجـلة
المحاضرة السادسة	المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان
المحور الثاني: الإطار العام للعمليات في قطاع الزراعة	
المحاضرة السابعة	مفاهيم أساسية حول النشاط الزراعي وخصوصياته
المحاضرة الثامنة	التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة
المحاضرة التاسعة	المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية الحيوانية
المحاضرة العاشرة	المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية النباتية
المحور الثـالث: الإطار العام لقطاع السياحة والفندقة	
المحاضرة الحادية عشر	مفاهيم أساسية حول قطاع السياحة والفندقة
المحاضرة الثانية عشر	التنظيم المحاسبي لقطاع السياحة والفندقة
المحاضرة الثالثة عشر	المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات قطاع السياحة والفندقة

BANK
محاسبة قطاع البنوك

المحور الأول: الإطار العام للعمليات في قطاع البنوك.

مقدمة:

يُعد النظام المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، فهو يمثل مجموعة البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي. وتكمن أهميته في كونه يضمن تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، إضافة إلى تسهيل عمليات الدفع وتداول الأموال داخل الاقتصاد.

في الجزائر، يقوم النظام المصرفي بدور محوري في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل المشاريع، وتسيير السيولة، وتقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات. كما يسعى إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال الصيرفة الإلكترونية والرقمنة لضمان كفاءة وشفافية المعاملات. ويتكوّن النظام المصرفي الجزائري من بنوك عمومية تُشكّل الهيكل الأساسي للنشاط المصرفي، إلى جانب بنوك خاصة محلية وأجنبية تعمل تحت رقابة بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية العليا المكلفة بإصدار النقد، وضمان استقرار الأسعار، ومراقبة السوق النقدية والمالية. وتشمل المهام الأساسية للنظام المصرفي تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، تمويل التجارة الداخلية والخارجية، إدارة وسائل الدفع الحديثة، وضمان السير الحسن للنشاط الاقتصادي من خلال توفير السيولة ومرافقة المؤسسات.

تُعدّ المحاسبة البنكية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك في الجزائر لضمان دقة وشفافية معاملاتها المالية، كونها تعكس بصورة مباشرة الوضعية المالية للبنك وتُمكّنه من مراقبة موارده والتزاماته. وتتميز المحاسبة البنكية بخصوصيتها مقارنة بالمحاسبة المالية، نظرًا لطبيعة النشاط البنكي القائم على تلقي الودائع، منح القروض، وتمويل الاستثمارات، إضافةً إلى التعامل مع النقدية والسيولة بشكل مستمر. في الجزائر تتمثل مهام المحاسبة البنكية في تسجيل ومعالجة جميع العمليات المالية للمؤسسات البنكية بما يتوافق مع النظام المحاسبي المعتمد والقوانين التنظيمية المحلية. تشمل هذه المهام توثيق القروض، الودائع، العمليات النقدية، الفوائد، والعمولات المالية مع الالتزام بمعايير الشفافية والدقة، وتقديم التقارير المالية الدقيقة والدورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والرقابية، وتقديمها الى الجهات الرقابية مثل بنك الجزائر واللجنة المصرفية.

سنتعرض في المحور لكل من:

- **التنظيـــم المحاسبي في البنوك**
- **العمليات المحاسبية لعمليات القطاع البنكـــي:**

- عمليـــات الصندوق
- عمليات الحسابات الجارية
- المعالجة المحاسبية للحسابات لأجل والودائع
- المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان والقروض

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية على البنوك والتنظيم المحاسبي.

1-تعريف البنوك:

البنك هو مؤسسة مالية متخصصة في تجميع الأموال الفائضة لدى الأفراد والمؤسسات في شكل ودائع، ثم إعادة توظيفها في شكل قروض أو استثمارات، إضافة إلى تقديم خدمات مالية ونقدية متعددة. وبذلك يشكل البنك وسيطًا أساسياً بين المدخرين والمستثمرين، ويساهم في دعم الدورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي[1].

استنادا الى **القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذو الحجة 1444 الموافق 21 يونيو 2023** المسمّى "**القانون النقدي والمصرفي**" يعرف البنك بأنه **مؤسسة وطنية لها الشخصية الاعتبارية والأهلية المالية، وتتّصف بأنها ذات استقلالية مالية وتنظيمية** وتمارس نشاطات مالية مرخصة، وتمتاز بقدرتها على التعامل التجاري مع الغير.

2-مهام البنوك:

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني، إذ تضطلع بدور حيوي ومحوري في تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، إضافةً إلى دورها الحيوي في ضمان الاستقرار النقدي والمالي من خلال:

- **قبول الودائع بجميع أشكالها**: سواء الودائع الجارية، وديعة الادخار، أو الودائع لأجل، مما يتيح تجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات الجارية، الادخار، لأجل.
- **منح القروض**: تقديم التمويل اللازم للأفراد والشركات سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار، وبالتالي تسهيل حركة النشاط الاقتصادي.
- **تيسير عمليات الدفع**: عبر توفير وسائل دفع تقليدية مثل الشيكات والبطاقات البنكية، بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية والتقنيات الحديثة التي تعزز سرعة وسهولة الدفع.
- **تقديم خدمات مالية متنوعة**: تشمل تحويل العملات الأجنبية، الوساطة المالية، إدارة المحافظ الاستثمارية، وغيرها من الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء.

[1] القانون رقم 23-09، المؤرخ في 12يونيو سنة 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، العدد 43 من الجريدة الرسمية، ليوم 27 يونيو 2023، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/08/loi.pdf

❖ **المساهمة في الاستقرار الاقتصادي:** من خلال دعم النشاطات الإنتاجية، تمويل المشروعات المدرة للدخل، والمساهمة في تنفيذ السياسة النقدية الوطنية التي تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي مستدام.

3-خصوصيات المهنة البنكية:

تتسم البنوك بخصوصيات تنظيمية ووظيفية تجعلها تختلف عن باقي المؤسسات، سواء من حيث مصادر التمويل، إدارة المخاطر، أو طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها. وتظهر هذه الخصوصيات بوضوح في كيفية تسيير الموارد المالية، وتقديم القروض، وإدارة السيولة، والتعامل مع العملات، وتتجلى هذه الخصوصيات في عدة محاور رئيسية:[2]

❖ **النقود كمادة أولية:** تدور النشاطات الأساسية للبنوك حول النقود، حيث تُعتبر النقود المادة الأولية الأساسية التي تستعمل في عمليات الدفع والتحصيل، مما يجعل البنك محوراً أساسياً في الحركة المالية داخل الاقتصاد.

❖ **الوساطة المالية:** يقوم البنك بدور وسيط بين المودعين والمقترضين، ويستلزم ذلك من البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الحالية والمفاجئة، وهو ما يُعرف بفرض قواعد سيولة صارمة.

❖ **خلق النقود:** يمثل البنك "خالقاً" للنقود من خلال العمليات الائتمانية التي يقدمها عن طريق منح القروض لعملائه، مما يسهم في توسيع المعروض النقدي داخل الاقتصاد.

❖ **مصادر الدخل:** تعتمد غالبية إيرادات البنك على الفوائد والعمولات(Agios) ، التي تُستمد من أنشطة الإقراض والخدمات المصرفية المقدمة.

❖ **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتمتع البنوك بدور شبه احتكاري في عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، مقارنة مع باقي مكونات النظام المالي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تسهيل العلاقات المالية الدولية الخاصة بتحصيل إيرادات الصادرات ودفع تكاليف الواردات.

[2] تومي مريم، خلق النقود الإئتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 20، العدد 4، صفحة121، الجزائر، ديسمبر 2021.

4-تعريف المخطط المحاسبي البنكي:

المخطط المحاسبي البنكي هو إطار محاسبي خاص صُمِّم لتلبية خصوصيات النشاط البنكي والمالي، حيث يحدد القواعد والمعايير التي يجب أن تعتمدها البنوك في تسجيل ومعالجة وعرض العمليات المالية، ويُعتبر أداة تنظيمية تسمح بتوحيد أساليب العمل المحاسبي داخل مختلف البنوك، بما يضمن الشفافية، الدقة، وقابلية المقارنة بين القوائم المالية.

- **SCF**إطار عام للمؤسسات الاقتصادية العادية.
- **PCB**إطار متخصص للقطاع البنكي، يُكمل**SCF**لكنه يتجاوز نطاقه ليغطي خصوصيات العمليات المصرفية.

5-أهداف المخطط المحاسبي البنكي:

يُعد ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي الجزائري ورفع مستوى الشفافية والثقة في النظام المالي الوطني، ويتعدى كونه أداة تقنية لتسجيل العمليات المالية، فهو إطار استراتيجي يسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية تضمن حسن سير العمليات البنكية. هذه الأهداف تشمل[3]:

- **توحيد المعالجة المحاسبية في البنوك:** يهدف إلى ضمان انسجام وتجانس تطبيق الطرق المحاسبية بين جميع البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تُسجل العمليات مثل القروض والودائع بنفس الأسلوب، مما يعزز الاتساق والموثوقية في التقارير المالية.
- **إبراز خصوصية النشاط البنكي** :يأخذ المخطط بعين الاعتبار طبيعة العمليات البنكية المتنوعة مثل القروض، الودائع، الفوائد، والعمليات بالعملات الأجنبية، مما يسمح بتسجيل ومتابعة هذه العمليات بشكل دقيق وملائم.
- **تحسين الرقابة الداخلية:** يمكن البنوك من متابعة حركة الأموال بدقة عالية، مما يساعد في تقليل الأخطاء والحد من الاختلاسات، ويعزز نظام الحوكمة الداخلية.
- **تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة:** يسهل على صانعي القرار، المستثمرين، والسلطات النقدية تحليل الأداء المالي للبنوك بثقة ووضوح.

[3]بوسماحة محمد، "المحاسبة البنكية في الجزائر، دراسة نظرية، مجلة دراسات في اقتصاد والتجارة المالية، العدد 2، المجلد 6، 2017، ص 747.

- **دعم الرقابة الخارجية من طرف بنك الجزائر** :يزود البنك المركزي بالمعلومات والبيانات الضرورية لمراقبة النشاط البنكي والتأكد من تطبيق القوانين واللوائح المالية.
- **التقارب مع المعايير الدولية(IFRS)** : يضمن المخطط قابلية مقارنة البيانات المالية للبنوك الجزائرية مع نظيراتها العالمية، خصوصًا في ظل العولمة والانفتاح المالي.
- **المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية:** يوفر بيانات مالية دقيقة عن السيولة، المخاطر، والاستثمارات، مما يسهل اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات موثوقة.

6–مبادئ المخطط المحاسبي البنكي:

وفقًا لما أورده بنك الجزائر في المادة 02 من النظام رقم 07-25المؤرخ في 28محرّم 1447 الموافق لـ 24 يوليو 2025 والمتضمن مخطط الحسابات المطبّق على البنوك والمؤسسات المالية، فإنه يتعين على الهيئات الخاضعة لهذا النظام تسجيل عملياتها وفق القواعد المحاسبية المحددة في القانون رقم 07/11المؤرخ في 15ذي القعدة 1428 الموافق لـ 15 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) المعدَّل، وكذا النصوص التنظيمية المرافقة له.وبناءً على ذلك، فإن المحاسبة البنكية تعتمد على المبادئ الأساسية الآتية:

- **محاسبة التعهّد** :تسجيل العمليات في تاريخ حدوثها الفعلي، حتى ولو لم تتم تسويتها نقدًا في نفس الفترة.
- **استمرارية الاستغلال** :يفترض أن المؤسسة البنكية مستمرة في نشاطها خلال الفترات المقبلة دون نية التصفية.
- **قابلية الفهم** :يجب عرض القوائم المالية بطريقة تمكّن المستخدمين من فهم محتواها بوضوح.
- **الدلالة** :ضرورة تضمين القوائم المالية كل المعلومات الجوهرية التي قد تؤثر في قرارات مستخدميها.
- **المصداقية** :أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية صحيحة، وموضوعية، وقابلة للتحقق.
- **التكلفة التاريخية** :تقييم العمليات عند تسجيلها وفق قيمتها أو تكلفتها في تاريخ الإنجاز.
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني** :إبراز جميع الأصول والخدمات التي تسيطر عليها المؤسسة فعليًا، حتى وإن لم تكن مالكة لها قانونيًا، طالما أنها تتحكم فيها اقتصادياً.

7-نشأة المخطط المحاسبي البنكي الجزائري:

حتى منتصف سنة 2025، كانت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مُلزَمة بمسك حساباتها وفق مخطط الحسابات البنكية المرفق بـ نظام بنك الجزائر رقم 04/09 الصادر بتاريخ 23جويلية 2009، والذي مثّل الإطار المرجعي لتنظيم ومعالجة العمليات البنكية لأكثر من ستة عشر سنة.

في 24جويلية من سنة 2025، قام بنك الجزائر بتحديث هذا الإطار بإصدار النظام رقم 07/25 المتضمّن مخطط الحسابات الجديد المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، والذي يتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي(SCF) وجاء ليعزّز الشفافية ويوحّد طرق عرض المعلومات المالية، إضافة إلى تحسين جودة البيانات المحاسبية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمالية على المستوى الوطني والدولي. ووفقًا للمادة 07 من هذا النظام، تمنح المؤسسات الخاضعة مهلة ممارسة لأجل 24 شهرًا ابتداءً من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية للتطابق مع أحكامه. كما يجب عليها إرسال تقرير مرحلي نصف سنوي إلى اللجنة المصرفية حول مدى الامتثال لأحكام النظام.

كما أصدر في نفس السنة، كلا من النظامين 25-10 و25-11 المتعلّقين بالمعالجة المحاسبية لعمليات الصيرفة الإسلامية، وذلك بهدف توفير إطار محاسبي ملائم يتماشى مع خصوصيات المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.وتندرج هذه التعديلات ضمن التوجّه الاستراتيجي لبنك الجزائر الرامي إلى مواءمة النظام المحاسبي البنكي مع المعايير الدولية وتعزيز مبادئ الحوكمة، الكفاءة، والشفافية داخل القطاع المالي.

8-مضمون المخطط المحاسبي البنكي:

وفقا للمادة 05 من النظام رقم 25-07 المؤرخ في 28 محرم 1447 (24 يوليو 2025) المحدد لمخطط الحسابات البنكية المتوافق مع خصوصيات النشاط المصرفي، فانه يحتوي على 8 أصناف رئيسية من الصنف 1 إلى 8 بما فيها حسابات خارج الميزانية، لضمان التوحيد في المحاسبة والتقارير المالية، مع الزامية التشفير والتسمية ومحتوى حسابات العمليات، كما يرخص لها بتجزئة حسابات مخطط الحسابات حسب احتياجاتها الداخلية:[4]

[4] بنك الجزائر، نظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق 24 يوليو 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 64، المادة 05 و06 و07.الرابط:
https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/10/REG-N%C2%B025-07-AR.pdf.

- **الصنف (1) حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك:** يُسجل ضمن هذه المجموعة كل العمليات التي تتم نقدا والقيم بالصندوق وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، حيث تشمل عمليات الخزينة على الخصوص القروض والاقتراضات والعمليات المنجزة على سبيل الأمانة في السوق النقدية[5]، كذا العمليات الداخلية للشبكة. في حين تشمل العمليات ما بين البنوك كل المعاملات التي تتم مع البنوك المركزية والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك المراسلين الأجانب كذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.
- **الصنف (2) حسابات العمليات مع الزبائن:** يشمل هذا الصنف جميع العمليات المنجزة مع الزبائن، ماعدا البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية، باستثناء العمليات على الأوراق المالية. كما تضم هذه العمليات مجموع القروض الممنوحة للزبائن وكذا ودائعهم بأنواعها، حيث تشمل القروض جميع القروض المقدمة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقها، في حين تضم حسابات الزبائن مجمل الموارد المستلمة من الزبائن (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وأذونات الصندوق...). كما تنتمي إلى هذا الصنف أيضا القيم المستلمة والممنوحة على سبيل الأمانة، وكذلك القروض والاقتراضات المحققة مع الزبائن الماليين[6].
- **الصنف (3) حسابات العمليات على الأوراق المالية والعمليات المتنوعة:** هي المجموعة الأكثر تنوعا وتعقيدا وتسجل فيها العمليات على وجه الخصوص العمليات الخاصة بمحفظة الأوراق المالية وعمليات التحصيل والمدينون والدائنون المتنوعون والأدوات المالية المشتقة والاستخدامات المتنوعة، كذا الحسابات الانتقالية وحسابات التسوية.تحتوي محفظة الأوراق المالية على أوراق مالية مملوكة لغرض التعامل وأوراق مالية توظيفية وأوراق مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق، كذا حسابات التفاوض والتسوية المرتبطة بالعمليات على الأوراق المالية. تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على السندات والديون الأخرى المجسدة بأوراق مالية مصدرة من طرف المؤسسات الخاضعة.
- **الصنف (4) حسابات القيم الثابتة:** تُسجل ضمن حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة. كما يضم هذا الصنف على الخصوص، القروض

5تلك المعاملات المالية التي يقوم فيها البنك بالتصرّف في أموال أو قيم تعود لمختلف زبائنه، دون أن يمتلكها فعليًا، بل يتولى إدارتها أو استثمارها بصفته وكيلاً أو مؤتمَنًا عليها. وتُنفَّذ هذه العمليات في إطار السوق النقدية.

6 القروض تكون لتمويل نشاط اقتصادي في حين الاقتراضات بغرض الحصول على سيولة لأجل محدد.

والأوراق المالية التابعة والأوراق المالية التساهمية والأوراق المالية الثابتة الأخرى والأصول الثابتة المادية (الملموسة) وغير المادية.

- **الصنف (5) رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة:** يجمع ضمن هذا الصنف مجموع وسائل التمويل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما يظهر أيضاً ضمن هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة (خارج دورة الاستغلال) ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء والديون التابعة والمؤونات المخصصة لتغطية المخاطر العامة والعلاوات المرتبطة برأس المال والاحتياطيات والعناصر المماثلة لها ورأس المال والنتائج المرحلة من جديد وكذا نتيجة السنة المالية.
- **الصنف (6) حسابات الأعباء:** تُسجل ضمن حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية. زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المرتبطة بالنشاط البنكي المحض (فوائد وعمولات)، تتضمن بنود هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة. كما تظهر ضمن هذا الصنف أيضاً مخصصات المؤونات لتغطية المخاطر العامة،. بالإضافة للأعباء غير العادية مثل الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.
- **الصنف (7) حسابات النواتج:** تشمل حسابات هذا الصنف جميع النواتج المحققة من طرف المؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية (فوائد وعمولات). بالإضافة الى الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات، واسترجاعات المؤونات المخصصة لتغطية المخاطر العامة مع النواتج الغير عادية. كما هو الحال بالنسبة للأعباء، تُميز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد والعمولات.
- **الصنف (8) حسابات خارج الميزانية:** تُسجل ضمن حسابات هذا الصنف جميع الالتزامات للمؤسسة الخاضعة سواء كانت ممنوحة أو مستلمة، وتُميز مختلف الالتزامات حسب طبيعة الالتزام والعميل الاقتصادي (الطرف المقابل).تُخصص حسابات مناسبة بالنسبة للالتزامات التمويلية والالتزامات الضمان و الالتزامات على الأوراق المالية والالتزامات على الأدوات المالية المشتقة والعمليات على العملات الأجنبية. كما يظهر أيضاً ضمن هذا الصنف، حسابات تسوية العملات الأجنبية خارج الميزانية والالتزامات المشكوك فيها.

9-القوائم المالية البنكية:

تتكون من عدة مكونات رئيسية تشمل الميزانية وحسابات خارج الميزانية، بالإضافة إلى جدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة. إلى جانب هذه الجداول، تتضمن القوائم مرفقات إيضاحية تحتوي على معلومات كمية وكيفية تساعد في توضيح البيانات المالية. الهدف من ذلك هو تسهيل فهم القوائم المالية وتمكين مستخدميها من الحصول على صورة واضحة ودقيقة عن الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة وشاملة.

9-1القوائم المالية للبنوك في الجزائر:

تخضع القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، من حيث الشكل والمضمون، للأحكام المحاسبية والتنظيمية الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 25-08 المؤرخ في 20 محرم 1447 الموافق لـ 15 يوليو 2025، والمتعلق بنموذج ونطاق القوائم المالية الإجبارية. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز شفافية المعلومات المالية وتوحيد أساليب العرض، بما يضمن قابلية المقارنة بين مختلف البنوك وتحسين جودة الإفصاح المالي خدمةً لمستخدمي المعلومات من هيئات رقابية، ومودعين، ومستثمرين، وشركاء اقتصاديين، وفق التفصيل التالي:[7]

- **الميزانية:** تمثل صورة شاملة لوضعية البنك المالية في تاريخ معين، حيث تُعرض فيها الأصول (مثل النقد، القروض، والاستثمارات) والخصوم (كالودائع والقروض المستحقة) وحقوق الملكية، نموذجها ضمن الجريدة الرسمية رقم 65، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2025، ص. 12-13.
- **حساب النتائج:** يعكس حساب النتائج أداء البنك خلال فترة مالية معينة، حيث يُسجل الإيرادات (الفوائد، العمولات) والمصاريف (الفوائد المدفوعة، نفقات التشغيل) لتحديد صافي الربح أو الخسارة، مما يساعد في تقييم ربحية البنك. نموذجها ضمن الجريدة الرسمية رقم 65، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2025، صفحة 18.
- **حسابات خارج الميزانية:** تشمل المعاملات والالتزامات التي لا تُسجل في الميزانية لكنها تؤثر على الوضع المالي للبنك، مثل الضمانات والالتزامات المحتملة التي قد تظهر مستقبلاً، مما يساهم في توفير صورة كاملة وشاملة للمستخدمين نموذجها ضمن الجريدة الرسمية رقم 65، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2025، صفحة 17.

[7] نظام بنك الجزائر رقم 25-08 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو سنة 2025. الرابط:
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2025/10/REG-N%C2%B025-08-AR.pdf

- **جدول تدفق الخزينة (الطريقة الغير مباشرة):** يُظهر تدفقات النقد الداخلة والخارجة، مما يسمح بمراقبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية في الأجل القصير وتحسين إدارة السيولة نموذجها ضمن الجريدة الرسمية رقم 65، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2025، صفحة 21-22.
- **جدول تغير الاموال الخاصة:** يعرض التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال الفترة المالية، بما في ذلك الأرباح المحتجزة، الزيادات في رأس المال، والاحتياطيات، مما يعكس تطور رأس المال والبنية المالية للبنك بشكل عام نموذجها ضمن الجريدة الرسمية رقم 65، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2025 صفحة 24.
- **الملاحق:** يوفر ملحق الكشوف المالية التوضيحات والتعليقات اللازمة لفهم أفضل للكشوف المالية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لمستخدمي هذه الكشوف.يحتوي ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والتي تتضمن القواعد والطرق المحاسبية، المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، المعلومات الإضافية اللازمة للفهم الجيد للكشوف المالية، المعلومات المتعلقة بالكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيطر عليها والمعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

يجب ألا يتضمن ملحق الكشوف المالية إلا المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تصدره الجهات التي توجه إليها الكشوف المالية على ممتلكات المؤسسة الخاضعة ووضعيتها المالية ونتائجها.

المحاضرة الثانية: العمليات على الخزينة وما بين البنوك.

1-العمليات المحاسبية لعمليات القطاع البنكـــي:

تشكل العمليات المحاسبية في القطاع البنكي العمود الفقري للنظام المالي للبنوك، إذ تهدف إلى تسجيل ومعالجة جميع المعاملات المالية بدقة وشفافية .وتشمل العمليات على الخزينة والعمليات ما بين البنوك، عمليات الحسابات الجارية، المعالجة المحاسبية للحسابات لأجل والودائع، المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان والقروض. تُعدّ العمليات على الخزينة وما بين البنوك من أهم الأنشطة التي تعكس تسيير السيولة داخل المصرف. فهي تمثل مجموعة المعاملات التي يقوم بها البنك لضمان توازنه المالي اليومي، سواء من خلال تعبئة موارده أو توظيف فوائضها. وتشمل هذه العمليات التعامل مع الافراد والمؤسسات، الخزينة العمومية، المؤسسات المالية من جهة، ومع بنك الجزائر والبنوك الأخرى من جهة ثانية.وتهدف هذه العمليات إلى الحفاظ على السيولة، وتغطية الاحتياجات النقدية، وضمان استقرار الدورة المالية داخل البنك. كما تبرز من خلالها علاقات التعاون والرقابة بين مختلف الفاعلين الماليين في الاقتصاد.

2-العمليات على الخزيـــنة:

يقصد بالخزينة في البنوك المكان أو الإدارة المسؤولة عن تسيير السيولة النقدية والأموال، والتي تعنى بتسيير جميع المداخيل والسحوبات اليومية، وضمان توفر السيولة الكافية لتلبية احتياجات العملاء والعمليات البنكية المتنوعة. وتشمل العمليات على الخزينة بشكل خاص السلفيات، الاقتراضات، والعمليات المنجزة على سبيل الأمانة في السوق النقدية. وتكتسي هذه العمليات أهمية بالغة في ضمان استقرار الوضع المالي للبنك، تنظيم حركة النقد، والقدرة على مواجهة الاستحقاقات الفورية وغير المتوقعة. كما تساهم الخزينة في تحقيق دقة وسرعة المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية اليومية، وضمان مطابقة القوائم المالية مع الواقع النقدي للبنك.

صورة رقم (01). منظر عام لعمليات السحب والدفع في بنك.

3-حساب الصندوق:

(ح/10) يعد من بين الحسابات الأكثر استعمالا والأكثر حركية بالأرصدة على مستوى الوكالات البنكية، حيث يسجل على مستواه كل حركات النقد بما في ذلك الأوراق النقدية والعملات المعدنية الجزائرية أو الأجنبية وشيكات السفر. يمكن ان يكون على مستوى الوكالة البنكية أكثر من صندوق في شكل صندوق رئيسي وصناديق أخرى فرعية، مع ضرورة اظهار اسم الصندوق والعون المكلف به محاسبيا لتسهيل عمليات الرقابة وتحديد المسؤوليات .تم تزويد مختلف الصناديق الفرعية بأرصدة أولية في بداية اليوم من طرف الصندوق الرئيسي مع ضرورة تحويل الأرصدة النهائية للصندوق الرئيسي في نهاية اليوم.[8]

جدول(1). تفصيل العمليات التي تتم على مستوى الصندوق بالوكالات البنكية

طبيعة العملية	مدين	دائن
العمليات المرتبطة بهذا الحساب:	• جميع التحصيلات النقدية والتي تكون على شكل مبالغ مستلمة من الزبائن، سحوبات نقدية من بنك الجزائر او البريد والمواصلات او الخزينة العمومية او الصناديق النقدية الرئيسية. • تحصيل الأوراق التجارية غير الموطنة أو تحصيل السندات غير الموطنة. • فوائض الصناديق المحتملة	• جميع عمليات الخروج أو صرف النقود والتي تكون في شكل إيداع مبالغ نقدية الى بنك الجزائر او البريد والمواصلات او الخزينة العمومية او الصناديق الرئيسية. • السحوبات النقدية لفائدة مختلف زبائن البنك. • النقص أو العجز المحتمل على مستوى الصناديق البنكية.

4-الصناديق الفرعية بالبنوك:

الصناديق الفرعية هي مراكز نقدية تابعة للصندوق الرئيسي للبنك، تُنشأ لتسهيل العمليات اليومية داخل الوكالة البنكية أو عبر فروعه المختلفة، وهي بمثابة وحدات جزئية لتجميع أو صرف الأموال، تُدار من طرف موظفين مختصين (أمناء الصندوق الفرعي) ويخضعون لرقابة أمين الصندوق الرئيسي، يهدف هذا التفرع الى تخفيف الضغط على الصندوق الرئيسي في العمليات اليومية من خلال تسريع خدمة الزبائن عبر توزيع المهام النقدية وضمان الأمن والرقابة عن طريق الفصل بين المبالغ النقدية والمعاملات والتسجيلات في كل صندوق.

4-1أنواع الصناديق الفرعية:

[8] تمار خديجة، دراسة مقارنة للتسجيل المحاسبي بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة حساب الصندوق)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد 195، سنة 2023، ص 166.

تختلف الصناديق الفرعية المعتمدة داخل البنوك باختلاف حجم المؤسسة وسياساتها الداخلية وطبيعة ضغط العمل اليومي، غير أنّها تشترك في هدف واحد يتمثل في ضمان تسيير فعّال ودقيق للنقد، هناك عدة أنواع وتخضع لطبيعة وسياسة البنك وتوجهاته والضغط الحاصل خلال اليوم:

- ❖ **صندوق المسحوبات بالعملة الوطنية:** يتم من خلاله تسديد مختلف السحوبات اليومية المنجزة لفائدة الزبائن، مثل صرف الشيكات أو الودائع على الحسابات الجارية. يتلقى رصيد أولي من الصندوق الرئيسي صباحاً ويُسلم الرصيد المتبقي مساءً؛
- ❖ **صندوق المقبوضات بالعملة الوطنية:** يتم من خلاله استقبال مختلف الإيداعات النقدية اليومية المنجزة لفائدة الزبائن، لا يتلقى رصيد أولي من الصندوق الرئيسي صباحاً ويُسلم الرصيد المتبقي مساءً؛
- ❖ **صندوق الصرف الأجنبي** :(Caisse de change) مخصص لبيع وشراء العملات الأجنبية.
- ❖ **صندوق العمليات الخاصة** :(Caisse opérations spéciales) لتسديد أو تحصيل مبالغ معينة (مثلاً تسديد مستحقات قروض.... الخ).

5-كشف الحركية النقدية لصندوق المقبوضات بالعملة الوطنية:

يعدّ أحد أهم الوثائق اليومية التي يحرّرها أمين الصندوق ويقوم بإعداده في بداية اليوم في حين يقوم بضبطه واظهار الرصيد النهائي المحول للصندوق الرئيسي في نهاية اليوم، كما أشرنا اليها سابقا فان صندوق المقبوضات لا يتلقى رصيد أولي ولا يمكن باي حال من الأحوال ان يسجل رصيدا **سالبا** وكل الأرصدة الموجبة تحول في نهاية اليوم الى الصندوق الرئيسي ويكون شكله كالتالي:

جدول (2). كشف الحركة النقدية لصندوق المقبوضـــات بالعملة الوطنية.

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ
- ايداعات الحسابات الجارية -ايداعات الودائع لأجل -ايداعات ودائع التوفير -التحويلات النقدية -خصم الأوراق التجارية			
المجمـــــــوع:		**المجمـــــــوع:**	

6-كشف الحركية النقدية لصندوق المدفوعات بالعملة الوطنية:

يعدّ أحد أهم الوثائق اليومية التي يحرّرها أمين الصندوق ويقوم بإعداده في بداية اليوم في حين يقوم بضبطه واظهار الرصيد النهائي المحول للصندوق الرئيسي في نهاية اليوم، تجدر الإشارة هنا الى ان صندوق المدفوعات يجب ان يتم تزويده برصيد أولي في بداية اليوم مع ارصدة إضافية كلما دعت الحاجة ولا يمكن باي حال من الأحوال ان يسجل رصيدا **سالبا** وكل الأرصدة الموجبة تحول في نهاية اليوم الى الصندوق الرئيسي، ويكون شكله كالتالي:

جدول (3). كشف الحركة النقدية لصندوق المدفوعات بالعملة الوطنية.

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ
- تزويد صندوق المدفوعـات		-دفع الشيك والكمبيالات -أوامر شراء مباني وتجهيزات -تسديد رواتب الموظفين -المبالغ المحولة الى الحسابات الجارية لدي البنك المركزي -تزويد الفروع بالنقدية -سحب الودائع -الرصيد المحول الي الصندوق الرئيسي	
المجمـــــــوع:		**المجمـــــــوع:**	

7-كشف الحركية النقدية للصندوق الرئيسي بالعملة الوطنية:

يُعدّ في نهاية اليوم من طرف أمين الصندوق الرئيسي، ويعكس بدقة إجمالي الأرصدة الداخلة والخارجة خلال الفترة اليومية. ويُعدّ الرصيد النهائي لليوم السابق بمثابة الرصيد الافتتاحي لليوم الموالي، مما يضمن استمرارية المعلومات المحاسبية ومصداقيتها. ويمكن للصندوق الرئيسي أن يسجل عمليات تزويد أو سحب إضافية قادمة من بنك الجزائر أو من مؤسسات مالية أخرى، كجزء من دوره المركزي في تسيير السيولة على مستوى المؤسسة البنكية. ويسهم هذا الكشف في ضمان مطابقة الأرصدة الفعلية مع السجلات المحاسبية، وتوفير رؤية واضحة لحجم السيولة المتاحة يومياً، بما يعزّز الرقابة الداخلية ويدعم استقرار النشاط المالي للبنك.

جدول (4). كشف الحركة النقدية للصندوق الرئيسي بالعملة الوطنية.

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ

- رأس المال في الصندوق -رصيد صندوق المقبوضات -رصيد صندوق المدفوعات		-تزويد صندوق المدفوعات -الرصيد	
المجمـــــــوع:		**المجمـــــــوع:**	

8-الوثائق المحاسبية المرتبطة بقسم الصندوق:

بهدف ضبط حركة الصندوق الرئيسي والصناديق الفرعية التابعة له، يتم في نهاية كل يوم إجراء الجرد الفعلي للنقود وكل مكونات الصناديق الرئيسية والصناديق الفرعية مع التأكد من سلامة وصحة العمليات التي تمت خلال هذا اليوم، وذلك عن طريق تدقيق كل من (الشيكات، قسائم قبض وصرف النقد، مستندات ادخال وإخراج النقود، اليوميات المساعدة.... الخ).

- **مثـال تطبيقي**: إذا علمت انه يوجد على مستوى بنك البركة لولاية البيض صندوق فرعي للمقبوضات وصندوق فرعي للمدفوعات، وتم بتاريخ 2025/12/01 مجموعة من المعاملات المالية:

- **صندوق المقبوضات**: إيداع ودائع تحت الطلب بقيمة 900.000دج، إيداع ودائع التوفير بقيمة 300.000دج، خصم كمبيالة بقيمة 200.000دج. بيع 1000 أورو بسعر 170 دج.
- **صندوق المدفوعـات**: عملية تزويد صندوق المدفوعات لهذا اليوم بمبلغ 700,000دج، عملية تسديد رواتب الموظفين بقيمة 300,000دج، عملية شراء معدات بمبلغ 250,000دج، سحب أحد العملاء مبلغ من حسابه الجاري بقيمة 120,000دج.
- تم تزويد الصندوق الرئيسي بمبلغ 800.000دج كمسحوبات من بنك الجزائر.
- **المطلـــــوب**: اعداد كشوف الصناديق الفرعية والرئيسي في نهاية اليوم

➢ الحـــــــل:

-بناء على المعطيات السابقة فان كشف صندوق المقبوضات يكون كالتالي:

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ
- ودائع تحت الطلب	900.000		
- ودائع التوفير	300.000		
- خصم كمبيالة	200.000		
-بيع عمولات (1000*170)	170.000	-الرصيد المحول للصندوق الرئيسي	1.570.000
المجمـــــــوع:	1.570.000	**المجمـــــــوع:**	1.570.000

-بناء على المعطيات السابقة فان كشف صندوق المدفوعـــات يكون كالتالي:

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ
- تزويد برصيد أولي	700.000	-تسديد رواتب الموظفين	300.000
		-شراء تجهيزات	250.000
		-سحب مبلغ من الحساب الجاري	120.000
		-رصيد المحول للصندوق الرئيسي	30.000
المجمـــــــوع:	700.000	**المجمـــــــوع:**	700.000

- الرصيد المحول للصندوق الرئيسي=700.000-(300.000+250.000+120.000) =30.000دج

-بناء على المعطيات السابقة فان كشف صندوق الرئيسي يكون كالتالي:

المقبوضات	المبـالغ	المدفـوعـــات	المبـالغ
- سحوبات من بنك الجزائر	800.000	-تزويد صندوق المدفوعات	700.000
-رصيد صندوق المقبوضات	1.570.000	-الرصيـد	1.700.000
-رصيد صندوق المدفوعات	30.000		
المجمـــــــوع:	2.400.000	**المجمـــــــوع:**	2.400.000

- رصيد نهاية اليوم= 2.400.000-700.000=1.700.000 دج

المحاضرة الثالثة: المعالجة المحاسبية لعمليات الخزينة وما بين البنوك.

1-المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصندوق:

يعد حساب الصندوق من الحسابات ذات الطبيعة المدينة، وعليه فإن مختلف عمليات الإيداع النقدي التي تُنفَّذ داخل البنك تُسجَّل في الجانب المدين من حسابات الصندوق، مع إثبات الطرف المقابل في الجانب الدائن حسب طبيعة العملية والجهة التي تمت لفائدتها، وذلك احترامًا لمبدأ القيد المزدوج. أمّا عمليات السحب النقدي التي يقوم بها زبائن البنك، فتُسجَّل في الجانب الدائن من حساب الصندوق وتُقابلها قيود مدينة تُحمَّل على الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى المفتوحة باسم هؤلاء الزبائن. وتهدف هذه المعالجة إلى ضمان سلامة حركة النقد، ودقة تسجيل العمليات اليومية، وتحقيق التطابق بين الأرصدة المحاسبية والواقع الفعلي للنقد المتداول داخل البنك.

شكل رقم (1). كشف الحركية المحاسبية لحساب الصندوق.

-بالنسبة للحسابات الفرعية يمكن اللجوء الى تقسيم حساب الصندوق رقم **10** الى عدة حسابات فرعية على حسب الحاجة والحسابات المستعملة داخل البنك، (ح/101 الأوراق والقطع النقدية، ح/109 قيم أخرى.... الخ). بناء على ما سبق يمكننا أن نلخص مجمل العمليات المحاسبية التي تتم على مستوى حساب الصندوق في الجدول الموالي:

جدول رقم (5). التسجيل المحاسبي للعمليات التي تتم على مستوى الصندوق بالوكالات البنكية

طبيعة العملية	مدين	دائن
إيداع	**حساب 10**	**زبائن أو عمليات مختلفة**
سحب	**زبائن أو عمليات مختلفة**	**حساب 10**
العمليات المرتبطة بهذا الحساب:	جميع التحصيلات النقدية والتي تكون على شكل مبالغ مستلمة من الزبائن، سحوبات نقدية من	جميع عمليات الخروج أو صرف النقود والتي تكون في شكل إيداع مبالغ نقدية الى بنك

	بنك الجزائر او البريد والمواصلات او الخزينة العمومية او الصناديق النقدية الرئيسية. تحصيل الأوراق التجارية غير الموطنة أو تحصيل السندات غير الموطنة. فوائض الصناديق المحتملة	الجزائر او البريد والمواصلات او الخزينة العمومية او الصناديق الرئيسية. السحوبات النقدية لفائدة مختلف زبائن البنك. النقص أو العجز المحتمل على مستوى الصناديق البنكية.

- **مثـال تطبيقي**: إذا علمت ان التاجر بن عامر قام بسحب مبلغ 50 ألف دج من حسابه الجاري ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرض تزويد حساب الصندوق بمؤسسته قدم التسجيلات المحاسبية التي تتم على مستوى المؤسسة والبنك، ماذا تلاحظ؟
- **الحـــــل**:

–ووفق متطلبات النظام المحاسبي المالي يتضح لدينا ان العميل قام بسحب نقدي من حسابه بالبنك (ح/512) وتحويلها الى حساب الصندوق (ح/517)، وفق القيد المحاسبي التالي:

53		حساب الصندوق	50.000	
	512	حساب البنك		50.000
		سحب مبلغ مالي من البنك الى الصندوق بشيك رقم		

–وفق متطلبات النظام المحاسبي البنكي فقد تم تسليم النقود للعميل من حساب الصندوق (ح/101) مقابل سحب الرصيد من حساب ودائع تحت الطلب (ح/22112) باسم العميل بن عامر وفق القيد المحاسبي التالي:

22112		حساب جاري ودائع تحت الطلب	50.000	
	101	أوراق وقطع نقدية		50.000
		سحب مبلغ مالي من طرق العميل بن عامر شيك رقم		

–نلاحظ انه في المحاسبة المالية الحساب البنكي للعميل كان دائنا أما في المحاسبة البنكية كان حساب الزبون مدينا وهما منظوران متعاكسان.

1–1المعالجة المحاسبية للعجز والفائض في الصندوق:

عندما يقوم رئيس قسم الصندوق بإعداد كشف الصندوق وعملية الجرد المادي عن طريق مقارنة الرصيد الفعلي بالرصيد الدفتري أو المحاسبي، قد تظهر فروقات وعدم تطابق بين الرصيدين نتيجة لأخطاء بشرية أو

تقنية، أو بسبب سوء عدّ النقود أو تسجيل غير دقيق للعمليات، أو منح العميل مبلغاً غير مطابق لما هو مدون في الشيك، أو تسجيل إيداع بقيمة تختلف عمّا تم تحصيله فعلاً.....الخ، مما يضعنا أمام احتمالين مختلفين يجب معالجتهما محاسبياً وفق إجراءات دقيقة:

1-1-1العجز في الصندوق: (Déficit de caisse) :

هو نقص في المبلغ النقدي الفعلي الموجود في الصندوق مقارنةً بالمبلغ المسجل في الدفاتر المحاسبية بمعنى أن هناك مالاً ضائعًا أو لم يُسجَّل بدقة نتيجة لأخطاء في العدّ أو التسجيل، صرف مبالغ دون تسجيلها، فقدان أو سرقة نقدية، استخدام نقدية المؤسسة لأغراض شخصية.... الخ.

❖ **التسجيل المحاسبي في حالة العجز:** بعد اجراء كافة المطابقات والتأكد من العجز الحاصل وتحديد قيمته يكون التسجيل المحاسبي وفق القيد الموالي:

369X		حسابات أخرى للتسوية	مبلغ العجز	
	10	حساب صندوق		مبلغ العجز
		عجز موجود في الصندوق		

وفي نهاية السنة المالية، وفي حال اختار البنك تحمّل مبلغ العجز على عاتقه من إيراداته الخاصة، يتم تسجيل هذا العجز نهائياً كتكلفة تُحمَّل على حسابات النتائج. ويتم ذلك عبر إدراج قيمة العجز ضمن المصاريف التشغيلية.

7099		نواتج متنوعة للاستغلال البنك	مبلغ العجز	
	369X	حسابات أخرى للتسوية		مبلغ العجز
		تسوية عجز موجود في الصندوق		

2-1-1الفائض في الصندوق(Excédent de caisse) :

هو زيادة في المبلغ النقدي الفعلي الموجود في الصندوق مقارنةً بالمبلغ المسجل محاسبيًا.بمعنى أن هناك تحصيلًا غير مسجل أو خطأ في الحسابات، نتيجة لتسجيل تحصيلين لنفس العملية، أو استلام مبلغ دون تحرير وصل، أو خطأ في العد أو الإرجاع.... الخ.

❖ **التسجيل المحاسبي في حالة الفائض:** بعد اجراء كافة المطابقات والتأكد من الفائض الحاصل

وتحديد قيمته يكون التسجيل المحاسبي وفق القيد الموالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ الفائض	
	369X	حسابات أخرى للتسوية		مبلغ الفائض
		فائض موجود في الصندوق		

وفي نهاية السنة المالية، يحول رصيد حساب فائض الصندوق إلى حساب نواتج متنوعة للاستغلال البنكي باعتباره ربحاً غير مرتبط بعمليات التشغيل وناتجاً عن فروقات الجرد النقدي، وفق القيد المحاسبي الموالي:

369X		حسابات أخرى للتسوية	مبلغ الفائض	
	7099	نواتج متنوعة للاستغلال البنك		مبلغ الفائض
		تسوية فائض موجود في الصندوق		

1-2العمليات ما بين البنوك:

تشمل العمليات ما بين البنوك جميع المعاملات التي يقوم بها البنك مع بنك الجزائر، ومع الخزينة العمومية، والبريد والمواصلات، والمؤسسات المالية الأخرى، بما فيها المؤسسات الدولية والإقليمية. وتهدف هذه العمليات إلى تنظيم التدفقات النقدية بين البنوك، ضمان الوفاء بالالتزامات المالية، وتسوية الحسابات بين المؤسسات المالية المختلفة. كما تلعب دورًا محوريًا في دعم استقرار النظام المصرفي، تسهيل عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وإدارة المخاطر المرتبطة بالسيولة والسياسات النقدية. وتُسجَّل هذه العمليات محاسبيًا بما يعكس الواقع المالي للبنك ويضمن دقة القوائم المالية والتقارير المقدمة للمستخدمين.

شكل رقم (2). يوضح عملية سيرورة المعاملات ما بين البنوك

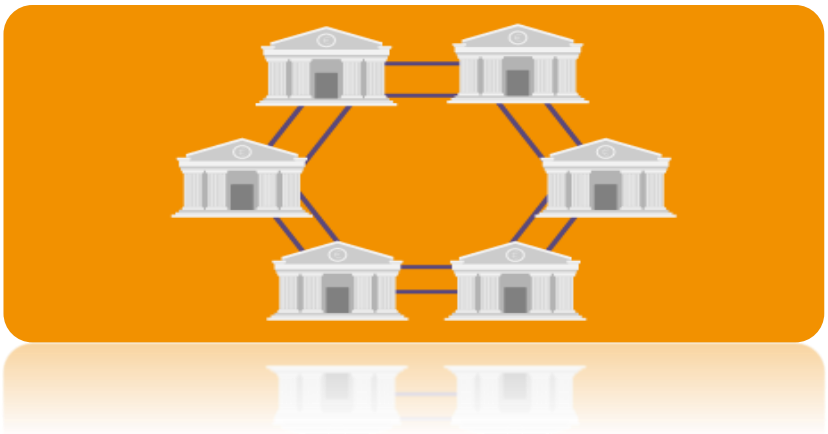

1-3 المعالجة المحاسبية لعمليات ما بين البنوك (المراسلين):

يقصد بالمراسلين جميع البنوك والمؤسسات المالية التي قامت بفتح حسابات لدى البنك أو التي يمتلك البنك حسابات لديها. وتعمل هذه الحسابات بنفس مبدأ الصندوق، حيث يتم تسجيل العمليات النقدية الداخلة والخارجة مع مراعاة القيد المزدوج بين الحسابات المختلفة. وتشمل هذه الحسابات المراسلين المحليين والدوليين، البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الأخرى، وتستخدم لتسهيل التسويات النقدية، التحويلات المالية، وإدارة السيولة بين البنوك. وتتيح المعالجة المحاسبية لهذه العمليات دقة وسرعة تسجيل المعاملات، وضمان مطابقة القوائم المالية مع الواقع النقدي، ونورد فيما يلي أهمـــــها:

1-3-1 بنـــــك الجزائر:

ألزمت المادة 04 من الأمر 04/10 البنوك والمؤسسات المالية بفتح حسابات لدى بنك الجزائر بغرض إجراء عمليات التمويل وإيداع الفوائض النقدية. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان توفر السيولة الكافية للبنوك، وتسهيل إدارة النقدية اليومية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة المركزية على النظام المصرفي. كما تتيح هذه الحسابات تسجيل وتحليل التدفقات النقدية بين البنك المركزي والبنوك التجارية، مما يساهم في استقرار النظام المالي الوطني وتسهيل العمليات المصرفية اليومية.[9]

صورة رقم (02). منظر عام للعمليات داخل بنك الجزائر.

❖ **سحب النقد من بنك الجزائر:** يتم سحب النقد من بنك الجزائر عندما تحتاج البنوك التجارية إلى تزويد الصندوق الرئيسي بالنقدية لتغطية احتياجات العملاء اليومية أو تسوية العمليات البنكية

[9] بنك الجزائر، المادة 04، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2010.

المختلفة. ويتم معالجته محاسبيا عن طريق تقييد حساب الصندوق 10 مدينا مقابل الحساب رقم 111(بنك الجزائر) دائنا بقيمة العملية، وفق القيد المحاسبي التالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ العملية	
	111	بنك الجزائر		مبلغ العملية
		سحب النقد من بنك الجزائر		

❖ **إيداع الفوائض لدى بنك الجزائر:** في حالة إيداع الفوائض النقدية لدى بنك الجزائر، يتم عكس قيد سحب النقد من حساب البنك لدى البنك المركزي. ويعكس هذا الإجراء التحويل الفعلي للأموال من الصندوق الرئيسي للبنك التجاري إلى حسابه لدى بنك الجزائر، بما يضمن تسوية السيولة النقدية بدقة ومطابقة القوائم المالية للرصيد الفعلي. ويتم تسجيل العملية وفق القيد المحاسبي التالي:

111		بنك الجزائر	مبلغ الفائض	
	10	حساب الصندوق		مبلغ الفائض
		إيداع الفائض لدى بنك الجزائر		

1-3-2 مركز الصكوك البريدية (بريد الجزائر):

من أجل تلبية مختلف الخدمات الخاصة بزبائنه أو إيداع الفوائض النقدية خصوصا في حال عدم تواجد وكالة قريبة للبنك المركزي، تلجأ البنوك لفتح حساب على مستوى بريد الجزائر تحت الحساب رقم 112.

صورة رقم (03). منظر عام للعمليات داخل بريد الجزائر.

❖ **تحويل الفوائض:** في حال كان هناك فائض نقدي بالبنك التجاري ولا يمكن دفعه بحساب البنك لدي البنك المركزي يتم توجيهه لحسابه المفتوح ببريد الجزائر وتسجل محاسبيا كالتالي:

113		حساب مركز الصكوك البريدية	مبلغ الفائض	
	10	حساب الصندوق		مبلغ الفائض
		تحويل الفوائض لحساب البنك في بريد الجزائر		

❖ **سحب النقـــد:** في حال كان هناك رصيد بحساب البنك لدى بريد الجزائر وحاجة ملحة لتزويد الصندوق الرئيسي للبنك بالنقود يتم سحبها وتسجل محاسبيا وفق القيد الموالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ السحب	
	113	حساب مركز الصكوك البريدية		مبلغ السحب
		سحب النقود من حساب البنك في بريد الجزائر		

1-3-3 العمليات مع الخزينة العمومية:

الخزينة العمومية هي هيئة مالية وطنية تابعة للدولة، تعنى بتحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات في إطار تنفيذ الميزانية العامة للدولة والهيئات العمومية، وتمثل صندوق الدولة الرئيسي. من اجل تلبية مختلف المعاملات المالية لزبائنه، يقوم البنك بفتح حساب جاري على مستوى الخزينة العمومية الولائية كزبون لديها من أجل تحصيل التحويلات من المؤسسات العمومية لفائدة زبائنه أو لدفع التخليصات لفائدة المؤسسات العمومية والجبائية.

صورة رقم (04). منظر عام لمدخل الخزينة العمومية.

❖ **تحويل لفائدة الزبائن:** عندما تقوم مؤسسة عمومية بدفع فاتورة خدمات أو انجاز أشغال أو تموين لفائدة زبون بالبنك فان التخليص يتم عبر حسابها بالخزينة العمومية ووفق القيد المحاسبي التالي:

1121		حساب الخزينة العمومية	مبلغ العملية	
	22112	حسابات جارية		مبلغ العملية
		تحويل مالي لفائدة زبون تجاري		

❖ **تحويل لفائدة الخزينة العمومية:** تمثل الحالة العكسية للحالة السابقة كتحويل مبلغ محجوز للضرائب على زبون بالبنك يكون القيد المحاسبي كالتالي:

22112		حساب جارية	مبلغ العملية	
	1121	حساب الخزينة العمومية		مبلغ العملية
		تحويل مبلغ محجوز لمصلحة الضرائب		

1-3-4عمليات المقاصة:

تعد المقاصة عملية محاسبية ومالية تنظّمها البنوك فيما بينها لصالح زبائنها، وتهدف إلى تسوية المعاملات المتبادلة دون اللجوء إلى نقل فعلي للأموال. وتشمل هذه المعاملات أساسًا الشيكات، التحويلات البنكية، السندات، أوامر الدفع، وغيرها من وسائل الدفع المتداولة بين المؤسسات المصرفية، وبصياغة مبسّطة، تمثّل المقاصة آلية لتبادل وتسوية الديون المتقابلة بين البنوك بطريقة حسابية، حيث تقوم كل مؤسسة مالية بتجميع الحقوق والالتزامات الناتجة عن عمليات زبائنها تجاه البنوك الأخرى، ثم تتم المقارنة بينها في نهاية الدورة، ليتم تحويل الرصيد الصافي فقط، سواء كان دائناً أو مديناً.

شكل رقم (3). يوضح عملية سيرورة المقاصة الالكترونية.

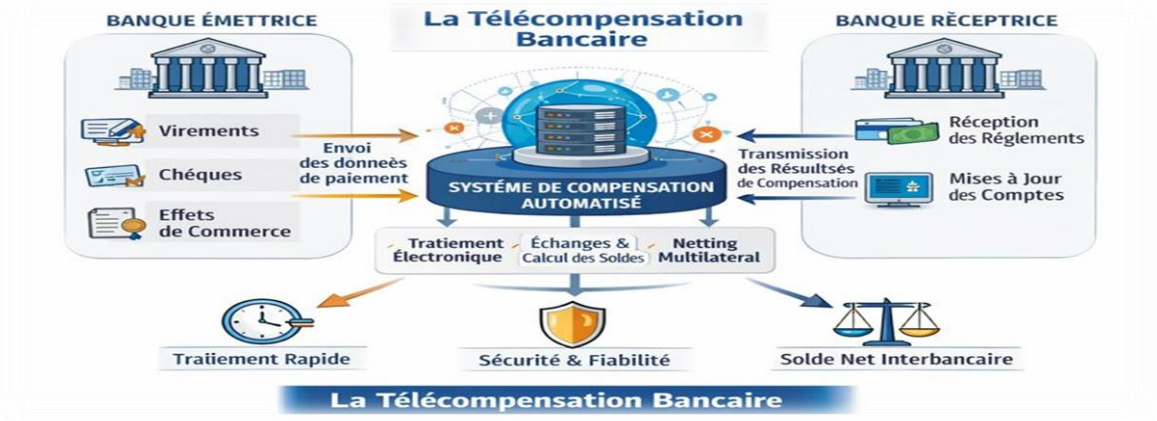

وتتم هذه العملية تحت إشراف وتنظيم بنك الجزائر باعتباره الهيئة المركزية المخولة بتسيير نظام المقاصة الوطني، من خلال هياكل تقنية متخصصة تضمن سرعة ودقة وشفافية المعالجة. مع التطور التكنولوجي تم التوجه نحو المقاصة الالكترونية في شكل نظام آلي يسمح للبنوك بتبادل المعلومات الخاصة بالمدفوعات إلكترونيًا وإجراء التسوية النهائية بسرعة وأمان ودقة مع الجاهزية المستمرة وخفض التكاليف.[10]

على هذا الاســـاس ينتج عن هذه المعاملة حالتين تطبيقيتين، يمكن تصورهما كالاتي:

❖ **التسوية لفائدة البنك:** أي ان البنك قام بتحصيل أموال لفائدة زبائنه على مستوى بنك الجزائر، يكون التسجيل المحاسبي كالاتي:

111		حساب بنك الجزائر	مبلغ العملية	
	2211X	الحسابات العادية للزبائن		مبلغ العملية
		تحصيل أموال لفائدة الزبائن على مستوى المقاصة		

❖ **التسوية لفائدة البنك المراسل:** كان هناك شيكات مقدمة من طرف زبائن البنك لموردیهم أو أطرف أخرى زبائن في بنك مقابل، يكون القيد المحاسبي كالتالي:

2211X		الحسابات العادية للزبائن	مبلغ العملية	
	111	حساب بنك الجزائر		مبلغ العملية
		تحويل أموال مسحوبة على الزبائن على مستوى المقاصة		

➢ **مثـال تطبيقي**: قم بتسجيل المعاملات التي تمت على مستوى بنك التنمية المحلية:

- إيداع نقدي لأحد زبائن الصكوك بالبنك بقيمة 100.000 دج
- تحويل مبلغ 1.000.000دج لدى بنك الجزائر ومبلغ 500.00دج لبريد الجزائر.
- تحصيل أوراق تجارية عبر المقاصة لفائدة زبائن البنك بقيمة 250.00دج.
- تحويل مبلغ محجوز في حساب الجاري لأحد الزبائن لفائدة مصلحة الضرائب بقيمة 300.000دج.

[10] فتيحة كون، أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 12، سنة 2022، ص 388.

➢ **الحـــــل**:

10		حساب الصندوق	100.000	
	22111	حساب الصكوك		100.000
		إيداع نقـــــدي		
111		بنك الجزائر	1.000.000	
	10	حساب الصندوق		1.000.000
		تحويل نقدي لبنك الجزائـــر		
112		بريـــد الجزائـــر	500.000	
	10	حساب الصندوق		500.000
		تحويل نقدي للحساب المفتوح ببريد الجزائر		
111		بنك الجزائر	250.000	
	2211X	حساب الزبائن		250.000
		تحصيـــل الورقة المخصومـــة		
22112		حساب جارية	300.000	
	1121	حساب الخزينة العمومية		300.000
		تحويل مبلغ محجوز لفائدة مصلحة الضرائب		

المحاضـرة الرابعة: المعالجة المحاسبيـة للودائع تحت الطلب

1-العمليات مع الزبائن:

الزبون هو **كل شخص طبيعي أو معنوي** يتعامل مع البنك من خلال فتح حساب بنكي، سواء كان حساب شيكات أو حساب ادخار أو حسابًا تجاريًا.

تتعلق العمليات مع الزبائن بكل ما يقومون به من إيداعات، سحوبات، تحويلات أو قروض، ويمكن تصنيف زبائن البنك محاسبياً إلى نوعين رئيسيين: زبائن أصول وزبائن موارد، حيث يوضح طبيعة العلاقة المالية بين البنك وزبائنه، أي من هو الدائن ومن هو المدين.يعتبر الزبون المقترض زبون أصول، لأن البنك يمنحه قرضًا، أي أن البنك له حق مالي (دين) على هذا الزبون، وبالتالي يُسجَّل هذا الحق في جانب الأصول من الميزانية، في حين ان الزبون المودِع (أي الذي يضع أمواله في البنك) يمثل زبون موارد، لأن البنك يتلقى منه أموالًا ويصبح مدينًا له بها.

كل عمليات الإيداع المختلفة من طرف الزبائن تسجل ضمن المجموعة الرئيسية **22**، بينما عملية الإقراض تسجل ضمن المجموعة الرئيسية **20** وفقا لما ورد في المخطط المحاسبي البنكي.[11]

2-المعالجة المحاسبية للودائع:

يتم تصنيف الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بالجزائر الى عدة أنواع وذلك حسب طبيعتها والغرض من ايداعها، وحتى وفقا لأصل العملة المستعملة التزاما بالتنظيم الساري المفعول.

2-1الودائع تحت الطلب:

تعد من أهم أنواع الودائع البنكية، وهي عبارة مبالغ مالية نقدية او تحويلات يضعها الزبائن في حساباتهم لدى البنك، مع إمكانية وحرية السحب منها أو تحويلها في أي وقت دون إشعار مسبق. وتتميّز هذه الودائع بكونها وسيلة للدفع أكثر من كونها وسيلة للادخار، حيث تُستخدم عادةً لتسديد المعاملات اليومية سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات ولا تنتج هذه الحسابات أية فوائد لصالح الزبون. ويتم تمييز نوعين منها:

2-1-1حسابات الشيكات (ح/22111):

[11] نظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 05.

يفتح هذا الحساب لصالح الأشخاص الطبيعيين لتلبية احتياجاتهم اليومية الشخصية والمهنية غير التجارية (المحامون والأطباء...الخ)، ولا يمكن لهذا الحساب ان يسجل رصيدا سالبا، باعتبار أن الحساب ذو طبيعة دائنة فان التسجيل المحاسبي لعملية الإيداع يكون وفق القيد التالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ المعاملة	
أو 321		قيم قيد التحصيل	مبلغ المعاملة	
أو22x		حسابات الزبائن	مبلغ المعاملة	
	22111	حساب الشيكات		مبلغ المعاملة
		تحصيل شيكات محلية او عن طريق المقاصة أو إيداع نقدي		

❖ **في حال السحب النقدي أو تسديد شيكات أو تحرير شيكات للتحصيل يتم عكس قيد المحاسبي كالتالي:**

22111		حساب الشيكات	مبلغ المعاملة	
	10	حساب الصندوق		مبلغ المعاملة
	أو 321	قيم قيد التحصيل		مبلغ المعاملة
	أو22x	حسابات الزبائن		مبلغ المعاملة
		دفع شيكات محلية او عن طريق المقاصة أو إيداع نقدي		

2-1-2الحسابات التجارية (ح/22112):

هي عبارة عن حسابات تفتح لصالح التجار وجميع الأشخاص المعنويون كالمؤسسات الفردية أو الشركات، بغرض تنفيذ وتسجيل مختلف المعاملات المالية اليومية المرتبطة بالنشاط التجاري، الصناعي، الخدمي أو حتى الزراعي. بهدف تحقيق رقم أعمالها أو تسيير التدفقات النقدية، مختلف السحوبات، تسديد المستحقات، يتيح البنك لصاحب الحساب إمكانية الرصيد المدين بصفة مؤقتة لكن وفق شروط معينة ودفع فوائد دائنة لصالح البنك. بما أن الحساب ذو طبيعة دائنة، التسجيل المحاسبي لعملية الإيداع يكون حسب طبيعة العمليات المنجزة ووفق القيد التالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ المعاملة	
أو 321		قيم قيد التحصيل	مبلغ المعاملة	
أو22x		حسابات الزبائن	مبلغ المعاملة	
	22112	حساب تجـاري		مبلغ المعاملة
		تحصيل شيكات محلية او المقاصة أو إيداع نقدي		

❖ **في حال السحب النقدي أو تسديد شيكات أو تحرير شيكات للتحصيل يتم عكس قيد المحاسبي كالتالي:**

22112		حساب تجاري	مبلغ المعاملة	
	10	حساب الصندوق		مبلغ المعاملة
	أو 321	قيم قيد التحصيل		مبلغ المعاملة
	أو22x	حسابات الزبائن		مبلغ المعاملة
		دفع شيكات محلية او عن طريق المقاصة أو إيداع نقدي		

3-تحويلات الأموال:

يطلق عليها مصطلح (Virements)، حيث يقوم الزبون بتحويل مبلغ معين من حسابه الجاري إلى حساب جارٍ آخر، سواء كان هذا الحساب تابعًا له أو لزبون آخر، داخل نفس البنك أو لدى بنك آخر. من الناحية المحاسبية، تُسجَّل العملية بخصم المبلغ من حساب الزبون الآمر بالتحويل وتقييده في حساب المستفيد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تؤثر على إجمالي الودائع لدى البنك عندما تكون داخلية، لأنها تمثل مجرد تحويل داخلي بين حسابات الزبائن، أما إذا تمت بين بنوك مختلفة، فإنها تمر عبر نظام المقاصة الإلكترونية لتسوية المبالغ بين المؤسسات البنكية المعنية[12].

❖ **تحويل داخلي:** بنفس الوكالة ويتم ذلك وفق القيد المحاسبي التالي:

221x		حساب الزبون الامر بالتحويل	مبلغ العملية	
	221x	حساب الزبون المستفيد		مبلغ العملية
		أمر بالتحويل داخلي		

❖ **تحويل عبر المقاصة:** بين زبونين لبنكين مختلفين ويتم ذلك وفق القيد المحاسبي التالي:

221x		حساب الزبون الامر بالتحويل	مبلغ العملية	
	111	بنك الجزائـــر		مبلغ العملية
		أمر بالتحويل عن طريق المقاصة		

[12]Souaci Rafik & Sellami Miloud, *Les nouveaux moyens de paiement*, Revue des études juridiques et économiques, Volume 4, Numéro 1, 27 2021, P 315.

المحاضـرة الخامسة: المعالجة المحاسبية للودائع الآجـلة

1-ودائع التوفير أو الادخار:

(ح/**223**) تتميز ودائع التوفير بعدة خصائص تجعلها تختلف عن باقي أنواع الحسابات البنكية، فهي بخلاف الحسابات الجارية مخصصة للأفراد غالبًا، كما أنها تمنح لصاحبها فوائد دورية تُحسب على أساس الرصيد المودع ومدة الاحتفاظ به في الحساب، مما يشجع الزبائن على الادخار على المدى المتوسط أو الطويل. وتتميّز بمرونة في السحب، إلا أن بعض البنوك تفرض حدودًا على عدد مرات أو قيمة السحوبات للحفاظ على الطابع الادخاري لهذا الحساب.

صورة رقم (05). شكل دفتر التوفير والادخـــــار.

من الناحية المحاسبية تمثل التزامًا على البنك لأنها عبارة عن أموال مودعة من طرف الزبائن وتولد فوائدا لصالحهم، وتتفرع الى حسابات الادخار السكنية (ح/**2231**) وحسابات الادخار الأخرى (ح/**2232**) والديون الملحقة (ح/**2237**). يكون التسجيل المحاسبي لمختلف هاته الحسابات بحسب طبيعة العمليات المنجزة

1-1فتح الحساب:

بما أن الحساب ذو طبيعة دائنة يكون التسجيل وفق القيد الموالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ العملية	
أو 221x		حسابات الزبائن	مبلغ العملية	
	2232	حسابات التوفير		مبلغ العملية
		فتح حساب توفير		

1-2السحب من الوديعة: بما أن الحساب ذو طبيعة دائنة يكون التسجيل وفق القيد الموالي:

2232		حساب التوفير	مبلغ العملية	
	10	حسابات الصندوق		مبلغ العملية
		سحب نقدي من حساب توفير		

1-3عند صرف الفوائد لصالح الزبون:

ينظر الى هذه الفوائد **المدينة** كتكاليف على البنك وايرادات لصالح الزبائن يتم تسجيلها محاسبيا وحساب قيمتها وفق المعادلة والقيد المواليين:[13]

المعادلة الأساسية:

الفوائد المدينة الشهرية = (مبلغ الوديعة × معدل الفائدة السنوي× عدد الأشهر) ÷ 12.

الفوائد المدينة اليومية = (مبلغ الوديعة × معدل الفائدة السنوي × عدد الايام) ÷36.000.

60221		فوائد على حسابات الادخـــار	مبلغ العملية	
	2232	حسابات التوفير		مبلغ العملية
		دفع فوائد دائنة لحساب على التوفير		

1-4عند غلق حساب التوفير:

يمكن للزبون أن يقوم في أي وقت دون تقيد بآجال استحقاق أن يغلق حساب التوفير نهائيا عن طريق سحب الرصيد نقدا أو تحويله الى حساب للصكوك لدى نفس الوكالة، وفق القيد المحاسبي التالي:

2232		حساب التوفير	مبلغ العملية	
	221x	حسابات الزبائن		مبلغ العملية
	أو 10	حساب الصندوق		مبلغ العملية
		غلق حساب التوفير		

2-الودائع لأجـــل:

تم ادراجها وفقا لما نص عليه المخطط المحاسبي البنكي ضمن حسابات المجموعة الرئيسية رقم **224**، حيث تعتبر من الموارد الرئيسية للبنك، وتختلف عن حسابات التوفير في عدم مرونتها ولا يمكن للزبون ان

[13]حبار عبد الرزاق، بوفرساي سفيان، المحاسبة البنكية، مطبعة AlphaDoc، ط1، الجزائر، سنة 2019، ص 53.

يسترجعها الا بعد انقضاء المدة المتفق عليها(الاستحقاق)، وبالمقابل يتقاضى الزبون فوائدا **مدينة** وفق التنظيم المعمول به لدى البنك المودع به بنفس طريقة ودائع التوفير. كما يمكن لزبون البنك أن يقوم بفتح ودائع بالعملة الوطنية (ح/**2241**) أو ودائع بالعملة الصعبة (ح/**2242**)، كما يتفرع من هذه المجموعة الرئيسية أيضا أذونات للصندوق (ح/**2242**) والديون الملحقة (ح/**2247**).

❖ **عند فتح حساب الودائع لأجل:** بما أن الحساب ذو طبيعة دائنة، يتم التسجيل القيد المحاسبي التالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ العملية	
أو 22111		حساب الشيكات	مبلغ العملية	
أو 22112		حسابجاري	مبلغ العملية	
	2241	حساب الودائع الآجلة		مبلغ العملية
		إيداع لأجل من أحد الزبائن		

❖ **عند تاريخ استحقاق الودائع الآجلة وانقضاء مدة الإيداع:** يتم في هذه الحالة عكس قيد التجميد (الفتح) مع صب الفوائد المدينة لصالح الزبون وفق القيد الموالي:

2241		حساب الودائع الآجلة	مبلغ العملية	
60222		فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	مبلغ الفوائد	
	2211x	حساب الزبائن		مجموع المبالغ
	أو 10	حساب الصندوق		مجموع المبالغ
		استرجاع وديعة آجلة وصب فوائد دائنة للعميل		

2-1فتح حساب أذونات الصندوق (Bon de Caisse):

تكون في شكل التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بدفع مبلغ مالي محدد لحامل الإذن أو للمستفيد المعيّن، في تاريخ استحقاق المتفق عليه، مرفقا بعائد محدد سلفا (فوائد مدينة). وتُعد من أدوات الادخار القصيرة أو المتوسطة الأجل، حيث يقوم الزبون بإيداع مبلغ مالي لدى البنك مقابل الحصول على هذا السند، الذي يثبت حقه في استرجاع أصل المبلغ مضافًا إليه الفوائد عند حلول الأجل. وتتميز أذونات الصندوق بدرجة عالية من الأمان باعتبارها التزامًا مباشرًا على البنك المصدر، وهناك من يصنفها كسندات دين او حقوق ويمكن أيضا استعمالها كوسيلة دفع لتسوية مختلف المعاملات المالية والتجارية، أو حتى خصمها لدى البنك قبل تاريخ استحقاقها. ويكون قيد الاكتتاب كالتالي:

10		حساب الصندوق	مبلغ العملية	
أو 22111		حساب الشيكات	مبلغ العملية	
أو 22112		حسابجاري	مبلغ العملية	
	2242	أذونات الصندوق		مبلغ العملية
		اكتتاب أذونات الصندوق من أحد الزبائن		

2-1-1عند تاريخ استحقاق أذونات الصندوق وانقضاء مدة الإيداع:

يتم في هذه الحالة عكس قيد التجميد (الفتح) مع صب الفوائد المدينة لصالح الزبون وفق القيد الموالي:

2242		حساب الودائع الآجلة	مبلغ العملية	
60222		فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	مبلغ الفوائد	
	2211x	حساب الزبائن		مجموع المبالغ
	أو 10	حساب الصندوق		مجموع المبالغ
		استرجاع أذونات الصندوق وصب فوائد دائنة للعميل		

تجدر الإشارة هنا الى أنه ينطبق نفس التسجيل المحاسبي على نفس تفرعات الودائع الآجلة وكل باقي تفرعات المجموعة الرئيسية **224**.

➢ **مثال تطبيقي**: باعتبارك محاسبا ببنك تجاري جزائري طلب منك تسجيل المعاملات التالية:

- إيداع نقدي بقيمة 15.000 دج في حساب الشيكات؛
- تحويل مبلغ 18.000 دج من حساب تجاري الى حساب الشيكات؛
- اكتتاب في أوذنات الصندوق بمبلغ 20.000 دج مسحوبة من حساب الشيكات لمدة سنة بمعدل فائدة 2.5%تصب في حساب الزبون مع الاكتتاب (افتراضا فقط)؛
- إيداع نقدي بمبلغ 20.000 دج وديعة آجلة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 4%؛
- تحويل مبلغ 10.000 دج من حساب الشيكات لصالح زبون غير تجاري بنفس الوكالة؛
- استلام اشعار دائن خاص بحساب تجاري بمبلغ 5.000 دج عن طريق المقاصة الالكترونية؛
- سحب نقدي بقيمة 9.000 دج من حساب جاري؛

➢ الحـــــــل:

10		حساب الصندوق	15.000	
	22111	حساب الشيكات		15.000
		إيداع نقدي		
22112		حساب جاري	18.000	
	22111	حساب الشيكات		18.000
		تحويل مـــــالي		
22111		حساب الشيكات	19.500	
60222		فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	500	
	2242	أذونات الصندوق		20.000
		اكتتاب اذونات صندوق		
10		حساب الصندوق	20.000	
	224	وديعة آجلة		20.000
		اكتتاب وديعة آجلة		
22111		حساب الشيكات	10.000	
	22111	حساب الشيكات		10.000
		تحويل مالي		
111		بنك الجزائر	5.000	
	22112	حساب جاري		5.000
		اشعار دائن عن طريق المقاصة الالكترونية		
22112		حساب جاري	9.000	
	10	حساب الصندوق		9.000
		سحب نقدي من حساب جاري		

المحاضرة السادسة: المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان

1-عمليات الائتمان:

يعد الائتمان من الركائز الأساسية للنشاط المصرفي، إذ يساهم في تمويل كل من الأفراد والمؤسسات وتحريك الدورة الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار والاستهلاك المنتج. تمثل عمليات الإقراض المصدر الرئيس لتحقيق الإيرادات البنكية. وتشمل هذه العمليات منح القروض بمختلف أنواعها (قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل) للعملاء سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

بعد صدور نظام بنك الجزائر رقم **02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020**، والمتعلق بالصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بمواءمة خدماتها ومنتجاتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال استحداث نوافذ للصيرفة الإسلامية وتكييف أنظمتها المحاسبية والرقابية وفق الضوابط الشرعية والتنظيمية المعتمدة. وعليه أصبحت عمليات الائتمان تنقسم إلى نوعين رئيسيين[14]:

1-1القروض التقليدية:

تعتمد على مبدأ الفائدة، حيث يمنح البنك مبلغًا ماليًا للعميل مقابل التزامه بالسداد في آجال محددة مع دفعه لفائدة تُحسب على أساس المدة والمبلغ ومن أمثلتها من حيث الغرض من الاقتراض: القروض الاستهلاكية، القروض العقارية، القروض الاستثمارية، محاسبيا تُسجّل الفوائد الدائنة والمحصلة ضمن الإيرادات المالية للبنك ضمن المجموعة الرئيسية ح/**702**وتتفرع حسب ما ورد في المخطط المحاسبي الى فوائد على القروض الموجهة للزبائن العاديين ح/**7021** مع تفرعات مرتبطة بكل نوع من أنواع القروض والى ح/**7022** والخاص بالفوائد المحصلة على الحسابات العادية المدينة للزبائن والى فوائد على القروض الخاصة بالزبائن الماليين ح/**7023**....الخ

1-2التمويلات الإسلامية:

تقوم على الإقراض وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا والتعامل بالفائدة، وتعتمد بدلًا من ذلك على صيغ تمويلية تقوم على المشاركة أو البيع أو التأجير ومن أبرز صيغها: المرابحة، الإجارة، المضاربة، المشاركة، وتختلف عما سبقها في أن البنك في هذه الحالة يحقق هوامش ربح من خلال الفرق بين سعر شراء

[14]النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس ،2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

الأصل المرغوب بيعه للزبون وفق رغبته المسبقة وسعر البيع أو من خلال حصة في الأرباح، وليس من خلال تطبيق نسبة فائدة على المبلغ المقترض.[15]

2-التسجيل المحاسبي لمراحل الائتمان التقليدي:

تندرج مختلف عمليات التمويل والائتمان التقليدي ضمن أصول البنك وتصنف محاسبيا ضمن المجموعة الرئيسية **20**(قروض الزبائن) والتي يتفرع منها مختلف الأبواب المحاسبة لمختلف أنواع القروض المسوقة من طرف البنوك التجارية العاملة بالجزائر. يتم تسجيل عمليات الاقراض بعد الموافقة على طلب التمويل عبر ثلاثة مراحل مهما كانت طبيعة أو نوع هذا القرض وفق السيرورة التالية:

2-1مرحلة فتح حساب الاعتماد أو الائتمان:

وتسمى بمرحلة الالتزام ويلجأ البنك لهذا التسجيل عندما يتعهد اتجاه العميل بوضع تحت تصرفه أموالا متفقا عليها عند الطلب ويكون التسجيل حسب ما ورد في النظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية بالقيمة الكلية للقرض وضمن بنود الصنف **09** خارج الميزانية، وفق القيد الموالي:[16]

9019		الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة	مبلغ القرض	
	90121	فتح خطوط القروض المؤكدة		مبلغ القرض
		منح اعتماد او تعهد بالتمويل		

2-2مرحلة استعمال الائتمان:

يلجأ البنك لهذا التسجيل عندما يقوم بتحويل المبلغ المقترض لصالح العميل سواء عن طريق تسديد المباشر أوعن طريق تحويلات لصالح الغير، ويكون التسجيل اما بالقيمة الكلية للقرض او بالمبلغ المستعمل فقط ونميز في هذه المرحلة تسجيلين محاسبيين:

❖ **تنفيذ الالتزام:** عملية خارج الميزانية ويقوم المحاسب في هذه الحالة بترصيد قيد الالتزام اما بالمبلغ الكلي او بقيمة الاستعمال فقط وفق القيد المحاسبي التالي:

[15]نظام رقم 25-10 مؤرّخ في 82 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو 2025، يتضمّن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية الممارِسة للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ص7.

[16]يُستخدم كلٌّ من مصطلحات القرض والائتمان والاعتماد في المجال البنكي والمحاسبي للدلالة على نفس العملية الجوهرية، وهي تقديم البنك لمبلغ مالي أو تسهيل نقدي للزبون مقابل التزامه بالسداد خلال أجل محدد.

90121		فتح خطوط القروض المؤكدة	المبلغ المستعمل	
	9019	الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة		المبلغ المستعمل
		استعمال الائتمان من طرف الزبون		

❖ **استهلاك القرض:** عملية داخل الميزانية وتمثل الاستعمال الفعلي للقرض اما بالمبلغ الكلي او بقيمة الاستعمال فقط وفق القيد المحاسبي التالي:

20x		قروض للزبائن	المبلغ المستعمل	
	22111	حساب الشيكات		المبلغ المستعمل
	أو 22112	حساب جاري		
		استعمال الائتمان من طرف الزبون		

تجدر الإشارة هنا الى أن استعمال الزبون للمبلغ الممنوح يقابله تسجيلات عدة وفق الطريقة المستخدمة اما نقدا وذلك بجعل حساب الخزينة دائنا او تحويل لحسابات أخرى بنفس الوكالة .....الخ ويمكن التعرف عليها في العنصر الموافق لها في المطبوعة.

2-3عملية تسديد الأقساط:

تعد عملية تسديد الأقساط المرحلة الختامية في دورة الائتمان البنكي، حيث يقوم الزبون المقترض برد المبالغ المستحقة للبنك وفق جدول زمني محدد مسبقًا في عقد القرض. وتشمل الأقساط جزءًا من أصل القرض (رأس المال) ومبلغا آخر يمثل الفوائد الدائنة (العوائد البنكية) المرتبطة باستخدام الأموال خلال فترة التمويل.يتم التسديد على فترات منتظمة (شهرية أو فصلية) بواسطة خصم مباشر من الحساب الجاري للزبونإذا كان رصيده يسمح بذلك أو عن طريق الدفع النقدي أو الإلكتروني في حال عدم كفاية الرصيد ويكون التسجيل المحاسبي لعملية الاسترداد كالتالي:

22111		حساب شيك	مبلغ الاجمالي	
أو22112		حساب جاري		
أو 10		الصندوق		
	20x	قروض للزبائن		مبلغ القسط
	7021x	فوائد القروض على الزبائن		مبلغ الفائدة
		تسديد أقساط القروض		

2-3-1كيفية حساب الفوائد الدائنة على القروض:

تمثل نواتجا وايرادات للبنك، حيث يتم حساب الفوائد الدائنة على القروض في الجزائر باستخدام صيغة الفائدة البسيطة تعتمد على مبلغ القرض الأصلي، ونسبة الفائدة السنوية، وفترة القرض (بالأشهر أو السنوات).

المعادلة الأساسية:

الفوائد الشهرية = (مبلغ القرض × نسبة الفائدة السنوية × عدد الأشهر) ÷ 12.

الفوائد اليومية = (مبلغ القرض × نسبة الفائدة السنوية × عدد الايام) ÷36.000.

مع مراعاة أن مبلغ الفائدة تتغير مع كل سداد للقسط.حيث يتم حساب العائد على رصيد القرض المتبقي وليس على المبلغ الأصلي للقرض وأن نسبة الفائدة تختلف من قرض إلى آخر، وقد تختلف حسب نوع القرض (شراء مسكن، استثمار، إلخ) وكلما زادت مدة القرض، زادت الفوائد الإجمالية.

كما تجدر الإشارة الى أن الفوائد **الدائنة (créditeur)** تمثل ايرادا للبنك في شكل رقم أعمال محقق ويقوم البنك بتحصيلها من الزبون إضافة الى مبلغ القسط وبالتالي ووفقا للنظام الجبائي الجزائري تعتبر خاضعة للرسم على القيمة المضافة وبنسبة 19%من مبلغ الفائدة ويسجل هذا الحاصل ضمن حساب ح/**4457**.

2-4 التسجيل المحاسبي لحالات عدم السداد:

تواكب المعاملات الائتمانية حالات استثنائية من عدم التسديد، والتي قد تنشأ نتيجة عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في المواعيد المحددة، سواء لأسباب مالية، أو قانونية، أو ظرفية خارجة عن إرادته. وتُعدّ هذه الحالات من المخاطر الائتمانية التي تستوجب من البنك اتخاذ إجراءات محاسبية وتنظيمية خاصة بها والمتمثل في تسجيل القسط غير المسدد كاستحقاقات غير مسددة ضمن المجموعة الرئيسية للقرض نفسه وفق القيد المحاسبي الموالي:

			المبلغ المستحق	
20Y2		استحقاقات غير مسددة		
	20X	القسط الواجب تسديده		مبلغ القسط
	7021X	فوائد القروض على الزبائن		مبلغ الفائدة
		عدم تسديد أقساط القروض		

ملاحظة: Y يمثل الرقم المحاسبي المحتمل للقرض الممنوح من البنك وفقا لما ورد في المخطط المحاسبي البنكي والذي منح رقم **1** للمستحقات الجارية ورقم **2**قروض للتصدير ورقم **3**قروض الخزينة...الخ انظر الملاحق.

في حال عدم الالتزام وبعد مدة من الزمن يتم إيقاف احتساب الفوائد على المبلغ المتبقي من القرض وتحويل كامل المبلغ الى ح/28 (مستحقات مشكوك في تحصيلها) والفوائد الغير مسددة تصنف ضمن الحساب ح/2822 (فوائد غير محصلة على مستحقات مشكوك في تحصيلها)، بعد مدة واستنفاذ كل الوسائل الودية للتسديد، يتم تصنيفها ضمن القروض غير المنتجة للفوائد، إضافة الى تكوين مخصصات في شكل مؤونات لمواجهة الخسائر المحتملة، وهذا وفقًا لما تنص عليه القواعد المحاسبية وقوانين بنك الجزائر المتعلقة بتسيير مخاطر الائتمان. وعليه يتم تسجل عملية عدم السداد ابتداء وفق القيد المحاسبي التالي:

28X		مستحقات مشكوك فيها	المبلغ المستحق	
	20Y2	استحقاقات غير مسددة		مبلغ القسط
	282X	فوائد غير محصلة		مبلغ الفائدة
		قروض مشكوك في تحصيلها		

طالما القرض في وضعية عادية، تُسجل الفوائد المستحقة في حساب النواتج البنكية حتى لو لم تُقبض بعد، وفق مبدأ الاستحقاق. لكن عندما يُصنف القرض ضمن الديون المشكوك فيها (créances douteuses)، يُمنع الاستمرار في تسجيل الفوائد كإيرادات، وتُحوَّل إلى الحساب 282 "فوائد غير محصلة " (Intérêts non encaissés)وفقًا للنظام المحاسبي المالي البنكي المعتمد من بنك الجزائر.

3-المعالجة المحاسبية لقروض الخزينة:

هي من بين أدوات التمويل قصيرة الأجل التي تُمنح للمؤسسات، وتهدف أساسًا إلى تغطية الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال. إذ تمكّن هذه القروض الشركات من الوفاء بالتزاماتها تجاه المورّدين، وتحمل مختلف الأعباء التشغيلية الجارية، إلى حين تحصيل مستحقاتها المالية من الزبائن. مثل تمويل شراء المواد الأولية، ودفع الأجور، وتسديد الموردين، والمحافظة على مستوى كافٍ من المخزون. وتُسهم هذه الصيغ التمويلية مجتمعة في دعم استمرارية النشاط، وتحسين إدارة السيولة، والحفاظ على التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة، ويُسدد غالبا من الموارد الناتجة عن عمليات البيع والإنتاج النقدية او المحصلة بفواتير.[17]

[17] https://www.agb.dz/produits/entreprise-classique-cycle-d-exploitation-credit-de-tresorerie.html

وتندرج ضمن المجموعة الرئيسية ح/**203**. هو حساب ذو طبيعة دائنة وتتنوع صيغه بحسب طبيعة النشاط الى: قروض الخزينة ح/**2031**، والسحب على المكشوف، والسلفات على الفواتير والموجودات المالية ح/**20314**، وقروض تمويل المخزون والقروض الموسمية ح/**20313**، وتُمنح هذه القروض بناءً على تقييم دقيق للقدرة المالية للمؤسسة وضماناتها إضافة الى نشاط السابق للحساب البنكي للزبون، مما يجعلها أداة رئيسية في تسيير رأس المال العامل (FR) والمحافظة على التوازن المالي قصير الأجل.

❖ **عند الموافقة المبدئية:** يكون التسجيل المحاسبي لهذا النوع من القروض كالتالي:

9019		الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة	المبلغ الكلي للقرض	
	90121	فتح خطوط القروض المؤكدة		المبلغ الكلي للقرض
		منح اعتماد او تعهد بالتمويل		

❖ **عند استعمال القرض:** يكون التسجيل المحاسبي لهذا النوع من القروض كالتالي:

2031		قروض الخزينة	المبلغ المستهلك	
	22112	حساب جاري		المبلغ المستهلك
		استعمال الائتمان من طرف الزبون		
90121		فتح خطوط القروض المؤكدة	المبلغ المستهلك	
	9019	الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة		المبلغ المستهلك
		استعمال الائتمان من طرف الزبون		

❖ **عند تسديد الأقساط:** يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

22111		حساب شيك	المبلغ الاجمالي	
أو22112		حساب جاري		
أو 10		الصندوق		
	2031	قروض الخزينة		مبلغ القسط
	70213	فوائد على قروض الخزينة		مبلغ الفائدة
		تسديد أقساط القروض		

4-المعالجة المحاسبية لقروض الاستهلاك:

يُعدّ الائتمان الاستهلاكي قرضًا قصير أو متوسط الأجل يُمنح للأفراد (الأسر) بغرض تمويل اقتناء السلع الاستهلاكية، ويُوجَّه أساسًا لتمويل شراء المنتجات المجمَّعة محليًا في الجزائر من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري.ويُخصَّص هذا النوع من الائتمان لكل مواطن جزائري مقيم داخل التراب الوطني، يتمتع بالأهلية القانونية،

ويقوم باقتناء سلع لأغراض شخصية لا تندرج ضمن نشاطه التجاري أو المهني أو الحرفي، شريطة توفر موارد مالية كافية تضمن قدرته على السداد.

أما من حيث شروط التمويل، فيمكن أن يغطي القرض ما يصل إلى 90% من قيمة السلع الاستهلاكية محل الشراء، على ألا يتجاوز مبلغ القرض 700.000 دينار جزائري، ولا يقل عن 100.000 دينار جزائري. ويتم تحديد مبلغ التمويل وفقًا لمداخيل المقترض، مع مراعاة ألا يتجاوز القسط الشهري نسبة 30% من صافي دخله الشهري. [18]

وتندرج ضمن المجموعة الرئيسية ح/**205** هو حساب ذو طبيعة دائنة وتتنوع صيغه بحسب طبيعة النشاط الى: قروض لاقتناء السيارات ح/ **20511** وقروض أخرى للاستهلاك ح/**20519**

❖ **عند الموافقة المبدئية:** يكون التسجيل المحاسبي لهذا النوع من القروض كالتالي:

9019	90121	الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة فتح خطوط القروض المؤكدة منح اعتماد او تعهد بالتمويل	المبلغ الكلي للقرض	المبلغ الكلي للقرض

❖ **عند استعمال القرض:** يكون التسجيل المحاسبي لهذا النوع من القروض كالتالي:

2051	22111	قروض للاستهلاك حساب صكوك استعمال الائتمان من طرف الزبون	المبلغ المستهلك	المبلغ المستهلك
90121	9019	فتح خطوط القروض المؤكدة الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة استعمال الائتمان من طرف الزبون	المبلغ المستهلك	المبلغ المستهلك

❖ **عند تسديد الأقساط:** يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

22111 أو 10		حساب شيك الصندوق	المبلغ الاجمالي	
	2051	قروض الاستهلاك		مبلغ القسط
	70215	فوائد على قروض الاستهلاك		مبلغ الفائدة
		تسديد أقساط القروض		

[18] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/clientele/particuliers/credit-a-la-consommation/c-plus-conso

تجدر الإشارة هنا الى التسجيل المحاسبي لباقي أنواع القروض (العقارية، الايجار....الخ) يتم بنفس الطريقة مع ضرورة الالتزام برقم الحساب الخاص بالقرض الوارد في نظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية أنظر الملاحق.

➢ **مثال تطبيقي:** باعتبارك محاسبا ببنك تجاري جزائري طلب منك تسجيل المعاملات التالية:

- سمح البنك لزبونه من سحب مبلغ 100.000 دج على المكشوف من حسابه التجاري من اجل تغطية العجز المؤقت في خزينته على ان يسترد المبلغ كاملا بعد ثلاثة أشهر، استعمل الزبون مبلغ 80.000 دج فقط ولمدة 25 يوما في حين كان التسديد عن طريق تحويل من حساب الصكوك المفتوح بنفس الوكالة وبمعدل فائدة 20%سنويا وتحصل في نهاية مدة الاستعمال.
- سدد زبون أخر قسط شهري متعلق بقرض استهلاكي لاقتناء سيارة بمبلغ 150.000 دج نقدا، في حين عجز عن تسديد قسط شهري بمبلغ 250.000 دج متعلق بقرض تجهيز، علما ان سعر الفائدة لكليهما هو 20%.
- تقدمت احدى الشركات بطلب قرض في نهاية شهر أكتوبر قيمته 500.000دج بغرض تسديد أجور عمالها نظرا للعجز الحاصل في خزينتها وقد حظي طلبها بالقبول وتم صب المبلغ كاملا في حسابها وفق السيرورة التالية:
  - مدة القرض خمسة أشهر.
  - يتم تحصيل الأقساط من الحساب الجاري للعميل.
  - سعر الفائدة 17% سنويا وتحصل شهريا.
  - الاسترداد شهري ابتداء من نهاية شهر نوفمبر، عجزت الشركة عن دفع القسط الثاني في موعده.

➢ الحـــــــل:

9019		الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة	100.000	
	90121	فتح خطوط القروض المؤكدة		100.000
		منح اعتماد او تعهد بالتمويل		
20314		سحب على المكشوف	80.000	
	22112	حساب تجاري		80.000
		استعمال قرض خزينة		
90121		فتح خطوط القروض المؤكدة	80.000	
	9019	الحساب المقابل لفتح خطوط القروض المؤكدة		80.000
		استعمال قرض خزينة		
22111		حساب الشيكات	81.112	
	70213	فوائد على قروض الخزينة		1.112
	20314	سحب على المكشوف		80.000
		استرداد المبلغ المقترض مع تسديد الفوائد المستحقة		
10		حساب الصندوق	175.000	
	20511	قروض اقتناء سيارات		150.000
	70215	فوائد على قروض الاستهلاك		2.500
		تسديد قسط شهري نقدا		
2042		مستحقات غير مسددة على قروض التجهيز	254.167	
	2041	قروض تجهيز		250.000
	70214	فوائد على قروض التجهيز		4.167
		عدم تسديد أقساط		
9019		الحساب المقابل فتح خطوط القروض المؤكدة	500.000	
	90121	فتح خطوط القروض المؤكدة		500.000
		منح اعتماد او تعهد بالتمويل		
20319		قروض خزينة أخرى	500.000	
	22112	حساب تجاري		500.000
		استعمال قرض خزينة		
90121		فتح خطوط القروض المؤكدة	500.000	
	9019	الحساب المقابل لفتح خطوط القروض المؤكدة		500.000
		استعمال قرض خزينة		

22112		حساب تجاري	107.083	
	20319	قروض خزينة أخرى		100.000
	70213	فوائد على قروض الخزينة		7.083
		تسديد القسط الأول		
2032		مستحقات غير مسددة على قروض الخزينة	105.667	
	20319	قروض خزينة أخرى		100.000
	70213	فوائد على قروض الخزينة		5.667
		عدم تسديد القسط الثاني		

محاسبة القطاع الزراعي

المحور الثاني: الإطار العام للعمليات في قطاع الزراعة

مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي بمختلف مكوناته النباتية والحيوانية من أهم القطاعات المحورية والحيوية والتي تساهم بشكل كبير تنمية اقتصاديات الدول لا سيما في الدول النامية، فوفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، يساهم القطاع الزراعي بنحو30% إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في هذه الدول، كما يساهم في توظيف ما بين % 40 الى 90 % من قوة العمل حيث توفر الزراعة الطعام لما يقارب 2 مليار شخص حول العالم، كما أنها تساهم في نحو 27% من إجمالي الوظائف في العالم، مما يبرز أهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي. وتعتبر أيضا مصدرًا هامًا للعملات الصعبة من خلال الصادرات الزراعية للدول الرائدة في هذا المجال.

يشكل النشاط الزراعي ترابطًا كبيرًا مع قطاعات أخرى، كالصناعة والخدمات، مما يعزز من مستويات التنمية الشاملة ودعم البنية الاقتصادية. أظهرت دراسات قدمها البنك الدولي أن النمو المرتكز على الزراعة أكثر فاعلية في تقليل الفقر مقارنة بالنمو في القطاعات غير الزراعية؛ حيث أن زيادة 1%في الناتج الزراعي تُؤدي إلى ارتفاع دخل الفئات الأفقر مستوى بما يفوق مثيلاتها في القطاعات الأخرى حيث في بعض الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مثل تشاد والنيجر وموزمبيق ومالي، بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي أكثر من 25 % في عام 2021.

يمثّل القطاع الزراعي في الجزائر أحد الأعمدة الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بما يقارب **13%**من الناتج المحلي الإجمالي ويوفّر ما يقارب 9**%** من فرص العمل، مما يعكس مكانته كمحرّك أساسي للتنمية خارج قطاع المحروقات. وقد شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة طفرة نوعية، إذ تجاوزت قيمته الاقتصادية **35**مليار دولار بفضل توسّع المساحات المزروعة وتحسّن الإنتاج في مجالات الحبوب والتمور والخضروات. ورغم أن الجزائر تمتلك أكثر من 41مليون هكتار من الأراضي الزراعية المحتملة، إلا أن المستغل فعليًا لا يتجاوز **8.4**مليون هكتار، وهو ما يكشف عن هامش كبير للنمو وتطوير الاستغلال الفلاحي حيث تعمل الدولة على استثمار هذه الإمكانات عبر خطط تستهدف رفع الإنتاج المسقي، خصوصًا في الجنوب، لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الواردات من الحبوب خصوصا. ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الزراعة في الجزائر أصبحت اليوم رافعة استراتيجية للتنويع الاقتصادي، نظرًا لارتباطها العضوي بالصناعة الغذائية والخدمات اللوجستية، وقدرتها على

خلق القيمة المضافة وتوفير العملة الصعبة. مما يبرز النشاط الزراعي كخيار استراتيجي يرسّخ استقلالية الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

سنتعرض في هذا المحور الى كل من العناصر التاليـة:

- **مفهـوم الزراعة.**
- **التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة في الجزائر .**
- **المعالجة المحاسبية لعمليات قطاع الزراعة.**

المحاضرة السابعة: مفاهيم أساسية حول النشاط الزراعي وخصوصياته.

1-مفهوم الزراعة:

هي نشاط اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إنتاج الغذاء والمواد الخام والثروة الحيوانية، عن طريق استخدام الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، المناخ) إضافة للعمالة والتقنيات الحديثة المختلفة. تمثل الزراعة أقدم الأنشطة البشرية التي ساهمت في استقرار المجتمعات وانتقالها من الصيد وجمع الثمار إلى حياة الاستقرار والتنظيم الاقتصادي. وبالتالي فهي نشاط متكامل يشمل إنتاج المحاصيل والنباتات، وتربية الحيوانات، وإدارة الموارد الطبيعية، ويهدف إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والصناعية والاقتصادية، مع دعم التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، وتشمل الزراعة عدة أشكال:

- **الزراعة النباتية:** إنتاج الحبوب، الخضروات، الفواكه، النباتات الزيتية، والبقوليات.
- **الزراعة الحيوانية:** تربية الماشية والدواجن، الأسماك، والإنتاج الحيواني من لحوم وحليب وبيض وصوف.
- **الزراعة المختلطة:** دمج الإنتاج النباتي والحيواني في نظام واحد لتحقيق تنويع الإنتاج وتقليل المخاطر.
- **الزراعة الحديثة:** استخدام تقنيات متقدمة كالري بالتنقيط، البيوت المحمية، والهندسة الوراثية لتحسين الإنتاجية والجودة.
- **الصناعات الغذائية:** هي الأنشطة الاقتصادية التي تعنى بتحويل المواد الخام الزراعية والحيوانية إلى منتجات غذائية جاهزة للاستهلاك البشري أو للاستخدام الصناعي، مع إضافة القيمة وتحسين الجودة وضمان سلامة الغذاء.

2-مصطلحات النشاط الزراعي:

من أجل المضيّ قُدماً في دراسة المعالجة المحاسبية للقطاع الزراعي، يصبح من الضروري أولاً تحديد مجموعة من المصطلحات الأساسية المرتبطة بالنشاط الفلاحي، نظراً لخصوصيته المرتبطة بالأصول البيولوجية ودورات الإنتاج الموسمية. ففهم هذه المفاهيم يشكّل الأساس العلمي الذي تُبنى عليه عمليات القياس المحاسبي، والاعتراف بالأصول، وتحديد الإيرادات والمصاريف داخل المؤسسات الزراعية. وتشمل أهم هذه المصطلحات:

- **الأصول البيولوجية:** وهي الحيوانات والنباتات التي تمتلكها المؤسسة الفلاحية كالحيوانات والنباتات والمائيات، وتتصف بالنمو والتكاثر وإمكانية النفوق أو الضياع، ما يجعل تقييمها وإدارتها ذات خصوصية محاسبية.

- **المنتجات الزراعية**: كل ما يتم الحصول عليه من الأصول البيولوجية عند نقطة الحصاد أو الجني، مثل الحبوب، الثمار، الحليب، والبيض.
- **النشاط الزراعي**: عملية إدارة وتحويل الأصول البيولوجية عبر عمليات النمو، الرعاية، التوالد، الجني، أو الحصاد، بهدف تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.
- **الدورة الزراعية**: الفترة الزمنية الممتدة من بداية إنتاج المحصول أو تربية الحيوان إلى غاية الجني أو التسويق، وهي تختلف عن الفترة المالية التقليدية.
- **المزارع المتخصصة والمتنوعة**: المزارع التي تنتج نوعاً واحداً من المحاصيل أو الثروة الحيوانية، مقابل المزارع المختلطة التي تجمع بين الإنتاج النباتي والحيواني، مما يزيد من تعقيد المعالجة المحاسبية.
- **الضياع والنفوق**: الخسائر الطبيعية التي قد تصيب الأصول البيولوجية نتيجة الأمراض، الظروف المناخية، أو العوامل البيئية، وتُعد جزءاً أساسياً من طبيعة النشاط الزراعي.
- **النمو**: هو عكس التردي ويقصد به الزيادة في كمية اللحم أو الصوف أو زيادة في الحجم أو تحسن في النوعية.
- **التحول البيولوجي**: هي التغيرات الحاصلة في الأصل البيولوجي من نمو او تكاثر أو تحلل.
- **الإنتاج**: هو ظهور أصول بيولوجية جديدة من أصول موجودة من قبل كالعجول أو الثمار.... الخ

3-التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة في الجزائر:

يخضع النشاط الزراعي في الجزائر لإطار محاسبي خاص يهدف إلى توحيد وتسهيل تسجيل العمليات المالية للفلاحين والمزارع، وضمان الشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية للقطاع. يعتمد هذا التنظيم على النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) مع بعض التعديلات والتبويبات الخاصة بالأنشطة الفلاحية، حيث يراعي خصوصيات القطاع الزراعي مثل الموسم الزراعي الطويل، دور الأراضي والمعدات الزراعية، والتغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج.

4-خصائصالنشاط الزراعي وانعكاساته المحاسبية:

يتميز النشاط الزراعي بعدة خصائص نوعية تؤثر مباشرة على المعالجة المحاسبية وسجلاتها المالية، كضرورة اعتماد **الجرد المتناوب** بدل الجرد الدائم لمتابعة التغيرات في المخزون والأصول، وتطبيق **مبدأ القيمة العادلة** لتقييم الأصول البيولوجية والتغيرات الناتجة عن النمو أو النفوق، مع تسجيل المصروفات والإيرادات بما يعكس واقع

الموسم الزراعي بدقة، لضمان إعداد تقارير مالية تعكس الأداء الحقيقي للنشاط الزراعي. من أبرز هذه الخصائص[19]:

- **تعدد المنتجات الزراعية:** غالبًا ما تتنوع المحاصيل والثروة الحيوانية داخل نفس المؤسسة الزراعية، مما يستلزم محاسبة منفصلة لكل نشاط لتحديد التكاليف والأرباح بدقة.
- **موسمية الإنتاج الزراعي:** يرتبط الإنتاج الزراعي بالفصول والمواسم، مما يجعل توقيت تسجيل الإيرادات والمصروفات مرتبطًا بنهاية الموسم الزراعي وليس بالدورة المالية التقليدية.
- **صعوبة تقدير الإنتاج مقدمًا:** يعتمد الإنتاج الزراعي على عوامل طبيعية متعددة، مثل المناخ والتربة والأمراض، ما يجعل التقدير المسبق للإنتاج شبه مستحيل ويؤثر على التقديرات المالية والموازنات التخطيطية.
- **تداخل الأنشطة الزراعية:** غالبًا ما تتداخل عمليات الزراعة، مثل الإنتاج النباتي مع الحيواني، مما يفرض على المحاسبة فصل التكاليف المشتركة لتحديد تكلفة كل نشاط بدقة.
- **التغير في تبويب الأصول الزراعية:** تتسم الأصول الزراعية بنموها وتكاثرها المستمر (مثل الحيوانات والنباتات المثمرة)، بالإضافة إلى احتمال حدوث الضياع أو النفوق، ما يفرض تعديل طرق تصنيفها وقياسها محاسبيًا.
- **اختلاف الفترة المالية عن الفترة الزراعية:** نظرًا لطبيعة الموسمية، قد لا تتطابق السنة المالية التقليدية مع الدورة الزراعية، مما يستدعي اعتماد دورة محاسبية مرنة لتسجيل العمليات بعد اكتمال الحصاد والموسم الزراعي.

[19] القينعي عزالدين، بريك أحمد، وفرج الله أحلام، محاسبة القطاع الزراعي بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد 2، ص 156.

المحاضرة الثامنة: التنظيم المحاسبي لقطاع الزراعة

1-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة:

تعد أحد الأعمدة الأساسية لإدارة القطاع الزراعي، إذ توفر إطارًا علميًا لتسجيل وتحليل جميع العمليات المالية المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني، مما يتيح تقييم الأداء المالي والإنتاجي بدقة وموضوعية. اذ يتميز النشاط الزراعي بخصوصيات فريدة، منها الموسمية العالية، نمو وتكاثر الأصول الحية، وحالات الضياع أو النفوق التي قد تحدث بشكل طبيعي، الأمر الذي يجعل ضرورة تطبيق نظام جرد ا أكثر ملاءمة لضمان انعكاس التغيرات الواقعية في المخزون والأصول.

تتيح المحاسبة الزراعية للمزارعين وللدولة ولكل المعنيين على حد سواء تحديد تكلفة الإنتاج لكل محصول أو نشاط زراعي، ومراقبة التكاليف المباشرة مثل البذور والأسمدة والمياه واليد العاملة، بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة كالاهتلاك والصيانة والنقل. كما تساهم في تقييم المخزون والأصول الزراعية بدقة، سواء كانت أراضٍ، مبانٍ، معدات، أو ثروة حيوانية، بما يعكس القيمة الحقيقية للقطاع.

علاوة على ذلك، توفر المحاسبة الزراعية بيانات دقيقة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والتخطيط للمواسم القادمة، وتعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، مما ينعكس إيجابًا على زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي .

باختصار، يمكن القول إن المحاسبة الزراعية ليست مجرد تسجيل مالي، بل هي أداة استراتيجية تربط بين الإنتاجية، الإدارة المالية، والاستدامة الاقتصادية، مما يجعلها حجر الزاوية في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة.

2-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة وفق المعيار المحاسبي الدولي 41:

يعدIAS 41 من المعايير المتخصصة التي تهدف إلى تنظيم المعالجة المحاسبية للأنشطة الزراعية، والتي تتسم بطبيعتها الديناميكية واعتمادها على الأصول الحية. ويغطي المعيار ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأصول البيولوجية، والمنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد، والمنح الحكومية المتعلقة بالنشاط الزراعي. ويُقصد بالأصول البيولوجية الحيوانات والنباتات الحية المستخدمة في الإنتاج، أما المنتجات الزراعية فهي الناتج المحصود مثل الحليب والصوف والمحاصيل بعد جنيها.

يعتمد المعيار بشكل أساسي على القياس بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، سواء عند الاعتراف الأول أو بعده، وذلك بهدف تقديم معلومات أكثر ملاءمة تعكس التغيرات الحقيقية في القيمة نتيجة النمو أو

التطور الطبيعي. وعند الاعتراف الأول بالأصل البيولوجي، يتم تسجيله بالقيمة العادلة مخصومًا منها تكاليف البيع، ويُعترف بأي فرق بين هذه القيمة والتكلفة المدفوعة كربح أو خسارة في قائمة الدخل. ويستمر قياس الأصول البيولوجية بعد ذلك بنفس الأسلوب، بحيث تُعالج الزيادات أو النقصان في القيمة على أنها مكاسب أو خسائر فورية. ويُسمح استثناءً باستخدام نموذج التكلفة التاريخية إذا تعذر تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق، وهو ما يعد حالة نادرة بحسب المعيار.

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، فإنIAS 41يقتصر على معالجتها عند نقطة الحصاد فقط، حيث تُقاس أيضًا بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع. وبعد هذه النقطة، تصبح المنتجات الزراعية خاضعة لمعيار آخر، غالبًاIAS 2، ويتم التعامل معها كمخزون سلعي. أما بخصوص الأشجار المثمرة، فيوضح المعيار أن النباتات الحاملة للأثمار بعد أن تصبح منتِجة تُستثنى من نطاقه وتُعالج وفق معيارIAS 16لأنها تُعد أصولًا ثابتة وليست أصولًا بيولوجية خاضعة لعمليات النمو أو التغير المستمر.

أما المنح الحكومية، فيفرق المعيار بين المنح المرتبطة بأصول تُقاس بالقيمة العادلة، حيث يتم الاعتراف بالمنحة في الدخل عند استحقاقها مباشرة، وبين المنح الممنوحة لأصول تقاس بالتكلفة، والتي تُعالج وفقًا ل معيارIAS 20ويُجرى ترحيلها كدخل مؤجل يُعترف به تدريجيًا. ويُلزم المعيار بالإفصاح عن الفئات المختلفة للأصول البيولوجية وطرق القياس المستخدمة وعن التغيرات في قيمتها خلال الفترات المحاسبية، بما يضمن توفير شفافية عالية للمستخدمين[20].

[20]المجلس المعياري للتقارير المالية الدولية، المعيار الدولي للمحاسبة 41 الزراعة(IAS 41 Agriculture) ، النسخة العربية، متاح على:-https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf

جدول رقم (05) يلخص الاصول الحيوانية والمنتجات الزراعية والمنتجات الفلاحية قيد الانجـاز

الاصول الحيوانية	المنتجات الزراعية	المنتجات الفلاحية قيد الانجـاز
الغنم	الصوف	الغزل، السجاد
الأشجار في مزرعة الخشب	الأشجار المقطوعة	الالواح ونشارة الخشب
ماشية الألبـان	الحليب	الجبن
الأبقار	الذبائح	النقانق ولحم الابقار المصنع
نباتات القطـــن	القطن المحصود	الخيوط والملابس
قصب السكر	القصب المحصود	الســـكر
نباتات التبغ	الأوراق المقطوفة	التبغ المصنع
شجيرات الشاي	الأوراق المقطوفة	الشاي
شجرات العنب	العنب المقطوف	العصـير
أشجار الفاكهة	الفاكهة المقطوفة	الفاكهة المصنعة
نخيل الزيـــت	الفاكهة المقطوفة	زيت النخيل
أشجار المطـــاط	عصارة الشجر المجمعة	منتجات المطـاط

المصدر: المعيار المحاسبي الدولي 41.

3-متطلبات معيار IAS 41وأثرها على معالجة الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية:

يعد أحد أهم المعايير التي عالجت خصوصية النشاط الزراعي باعتباره نشاطًا يعتمد على الأصول البيولوجية وعمليات التحويل الطبيعي. وقد جاء هذا المعيار ليضع إطارًا محاسبيًا دقيقًا لقياس ومعالجة الأصول الحية وما ينتج عنها عند الحصاد، نظرًا للطبيعة المتغيرة وغير المستقرة لهذا القطاع. ويركز على ضرورة تسجيل الأصول البيولوجية (نباتات أو حيوانات حية) باستخدام نموذج القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع باعتباره المقياس الأكثر ملاءمة لالتقاط التحولات البيولوجية المستمرة مثل النمو، التكاثر، التردي، والنفوق، والتي يصعب قياسها بالتكلفة التاريخية. ويشمل نطاق المعيار كل من الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد، اضافة للمنح الحكومية المرتبطة بها، بينما يستبعد الأراضي الزراعية والمباني والآلات والنباتات المثمرة التي تُعالج وفق معايير أخرى.وينصّ المعيار على أنّ الاعتراف بأي أصل بيولوجي يجب أن يستوفي ثلاثة شروط أساسية :

- **سيطرة المنشأة عليه:** أي امتلاكها للسلطة القانونية أو الفعلية للتحكم في استخدام الأصل وتوجيه منفعته الاقتصادية.
- **إمكانية توقع منافع اقتصادية مستقبلية من خلاله:** ويتمثل ذلك في توقع تدفقات نقدية أو منتجات زراعية مستقبلية ناتجة عن عمليات التحويل البيولوجي كالنمو أو التكاثر.
- **إمكانية قياس قيمته بطريقة موثوقة:** حيث يجب أن تكون قيمة الأصل قابلة للتحديد باستخدام أدوات قياس سليمة، سواء من خلال القيمة العادلة أو التكلفة في حال تعذر القياس العادل.

وبمجرد الاعتراف به، يُقاس الأصل البيولوجي بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع عند الاعتراف الأولي وعند كل تاريخ ميزانية، وتُسجَّل فروقات القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل باعتبارها مكاسب أو خسائر. ولا يُسمح بالقياس على أساس التكلفة إلا في حالات استثنائية عندما يتعذر وبصفة مؤكدة تحديد القيمة العادلة وبشكل موثوق، وهو ما يُعد نادرًا في التطبيق العملي.

أما عند الحصاد، فيجب قياسه بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع في لحظة انتزاعه من الأصل البيولوجي.

ويولي المعيار أهمية كبيرة للمنح الحكومية المرتبطة بالأصول البيولوجية، حيث يسمح بالاعتراف بها في الأرباح والخسائر عندما تصبح المنحة قابلة للتحصيل دون شروط، أو على مدى الفترة التي يتم فيها استيفاء شروطها، في حال كانت مرتبطة بأداء معين.

ويفرض IAS 41 جملة من متطلبات الإفصاح لضمان الشفافية، من بينها: تقديم وصف تفصيلي لكل فئة من الأصول البيولوجية والطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة، والإفصاح عن الكميات المادية مثل عدد الحيوانات أو المساحات المزروعة، وبيان الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة خلال الفترة، إضافة إلى الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بملكية هذه الأصول. كما يجب عرض جميع التغيرات في الأصول البيولوجية نتيجة عمليات التحويل البيولوجي أو الشراء أو البيع بشكل واضح في القوائم المالية.

وباختصار، يُعد معيار IAS 41 إطارًا محاسبيًا متقدمًا يعكس بواقعية الطبيعة الديناميكية للقطاع الزراعي، ويحاول معالجة التحديات المحاسبية الناتجة عن كون الإنتاج الزراعي قائمًا على أصول حية متغيرة بطبيعتها. وقد أسهم هذا المعيار في جعل القوائم المالية للمؤسسات الزراعية أكثر شفافية، وأكثر قدرة على تمثيل القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول الزراعية والمنتجات المرتبطة بها، مما يساعد المستثمرين وصناع القرار على تقييم الأداء والمخاطر المرتبطة بالنشاط الزراعي بصورة دقيقة وموضوعية.

4-المعالجة المحاسبية لقطاع الزراعة وفقSCFفي الجزائر:

يعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر على مبدأ تسجيل جميع العمليات المالية بشكل موحّد، مع تكييف بعض الحسابات لتتناسب مع خصوصية النشاط الزراعي، الذي يتميز بالطبيعة الموسمية والإنتاج الحي. وتمثل موسمية المحاصيل وتنوعها تحديًا في تحديد أوقات تسجيل العمليات المالية بدقة، لذا يُفضل أن تُغلق الدورة المحاسبية بعد الانتهاء الكامل من الحصاد وإتمام كافة العمليات الزراعية. وعادةً ما تمتد الدورة المحاسبية من 01أكتوبر من السنة محل التسجيل إلى 30 سبتمبر من السنة الموالية، لضمان تسجيل جميع العمليات المرتبطة بالإنتاج الزراعي بدقة وكفاءة.

يتميز قطاع الزراعة بخاصية التكاثر والتوالد للأصول كما تتعرض أحيانا الى حالات التردي، الضياع والنفوق، هذه الخصائص تجعل من الصعب تطبيق أسلوب الجرد الدائم بدقة، لعدم إمكانية التحكم الكامل في جميع التغيرات الحاصلة خلال الموسم الزراعي. مما يجعل من مبدأ تبني الجرد المتناوب عوض الدائم ضروريا وأكثر تفسيرا لهذه التغيرات المحتملة والغير متحكم فيها.

5-الافتراضات المحاسبية في المؤسسات الزراعية:

تعتمد المحاسبة الزراعية، مثل باقي فروع المحاسبة، على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تضمن تسجيل ومعالجة العمليات المالية بصورة منهجية ودقيقة، مع مراعاة الخصوصيات التقنية والإنتاجية للنشاط الزراعي. وتشكل هذه الافتراضات الإطار النظري الذي تبنى عليه القياسات المحاسبية، خاصة في ظل ما يميز القطاع من موسمية الإنتاج وتغيّر قيمة الأصول البيولوجية. ومن أهم هذه الافتراضات:[21]

- **فرض استقلال الوحدة المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على اعتبار المؤسسة الزراعية كيانًا مستقلًا عن مالكيه وأي نشاط آخر، بحيث تُسجّل جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الزراعي بصفة منفصلة، مما يسمح بتحديد نتائج كل موسم زراعي بدقة وأن المشروع يستمر في نشاطه الى مالا نهاية والذي يعتبر أساسا للتقييم وفق القيمة التاريخية وليس الاستبدالية.
- **فرض ثبات القياس النقدي:** يفترض هذا المبدأ أن جميع العمليات المالية ضمن النشاط الزراعي يتم قياسها بوحدة نقدية ثابتة نسبيًا، بالرغم من التغيرات الاقتصادية وما ينجر عنها من انخفاض قيمة العملة. ويضمن هذا الافتراض إمكانية تجميع العمليات والمقارنة بين النتائج عبر الفترات المالية

[21] سالمي، محمد دينوري، «المحاسبة الزراعية: الخاصية النوعية في النشاط والمبادئ والفروض«، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015، ص. 201

❖ **فرض الفترات المحاسبية:** يُعدّ هذا الفرض من أكثر الافتراضات حساسية في النشاط الزراعي، نظرًا لاختلاف الدورة المحاسبية التقليدية عن الدورة الزراعية الفعلية. وبموجبه يتم تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات محاسبية محددة، غير أن خصوصية القطاع تفرض غالبًا اعتماد دورة محاسبية مرتبطة بالموسم الزراعي، وذلك لضمان الاعتراف الصحيح بالإيرادات والمصاريف بعد اكتمال الإنتاج.

6-المبادئ المحاسبية في المؤسسات الزراعية:

يستند النظام المحاسبي في المؤسسات الزراعية إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية العامة، إلا أنّ تطبيقها داخل هذا القطاع يتأثر أيضا بخصوصيات النشاط الزراعي وطبيعته الموسمية واعتماده على الأصول البيولوجية والتغيرات التي تطرأ عليها، ويُعد احترام هذه المبادئ أساسًا لضمان عرض صادق وعادل للمعلومات المالية: [22]

❖ **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقضي هذا المبدأ بأن تُسجَّل الأصول عند اقتنائها بقيمتها الأصلية المدفوعة، وليس بقيمتها الحالية. وفي القطاع الزراعي يُطبَّق هذا المبدأ على مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة، معدات...) وعلى بعض الأصول الثابتة. ورغم أن الأصول البيولوجية تتغير قيمتها مع النمو، إلا أنّ التكلفة التاريخية تبقى الأساس عند الاعتراف الأولي قبل إعادة القياس، خاصة في المؤسسات التي لا تعتمد القيمة العادلة في القياس.

❖ **مبدأ تحقق الايــراد:** تعتمد المحاسبة الزراعية على مبدأ النقدية لأن المزارع في كثير من الحالات يبيع منتوجه ليشتري أسمدة أو موادا أولية.

❖ **مبـدأ المقابلة:** يشير المصطلح الى العلاقة بين الإيرادات المحققة والمصاريف المرتبطة بها خلال نفس الفترة. يتطلب هذا المبدأ توزيع تكاليف المدخلات الزراعية (كالأسمدة، الأدوية البيطرية، العلف) على الموسم الذي ستنتج فيه عائدًا، وليس على فترة الشراء. يساعد هذا المبدأ على تحديد الربح الحقيقي لكل محصول أو نشاط زراعي لكنه صعب التحقيق في النشاط الزراعي كون بعض الأسمدة تستغرق عدة سنوات .... الخ.

❖ **مبدأ الموضوعية:** يفرض أن تكون جميع المعلومات المسجلة قابلة للتحقق عبر أدلة وبراهين محاسبية. وتبرز أهميته في الزراعة بسبب طبيعة الأصول البيولوجية المتغيرة، حيث يجب أن تستند التقديرات إلى

[22] كداتسة، عائشة؛ براق، عيسى؛ بضياف، صالح. «محاسبة الأصول البيولوجية للقطاع الزراعي بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة—دراسة حالة مزرعة كرفة محمد، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، مج. 12، العدد 02، 2022، ص290.

وثائق رسمية مثل سجلات الإنتاج، تقارير الخبراء الزراعيين، أو قياسات فعلية للمحاصيل. يهدف هذا المبدأ إلى الحدّ من التقديرات غير الدقيقة أو التحيّزات الذاتية.

❖ **مبـدأ الافصـاح:** يعدّ من أهم المبادئ المحاسبية التي تكتسب أهمية مضاعفة في المؤسسات الزراعية، نظراً لطبيعة هذا القطاع المعتمدة على الأصول البيولوجية وما يطرأ عليها من تغيّرات مستمرة في النمو والتكاثر والنفوق، إضافة إلى تأثير العوامل الطبيعية والمناخية على الإنتاج. ويقتضي هذا المبدأ أن تقوم المؤسسة الزراعية بتقديم معلومات محاسبية ومالية كاملة وشفافة تعكس حقيقة أوضاعها الاقتصادية دون إخفاء أو إهمال أي بيانات جوهرية يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ولذلك يتطلب الإفصاح في القطاع الزراعي عرض تفاصيل دقيقة حول قيم الأصول البيولوجية، طرق تقييمها، معدلات النفوق، التردي، الخسائر الطبيعية، حجم الإنتاج المتوقع والمحصول الفعلي، إلى جانب الإفصاح عن المخاطر الطبيعية مثل الجفاف، الأمراض الزراعية، وتقلبات الأسعار. ويساعد هذا الإفصاح الشامل على توفير صورة مالية حقيقية تمكن المستثمرين والممولين والجهات الرقابية من تقييم الأداء الزراعي وتقدير مستوى المخاطر والربحية بكفاءة أعلى.

7–مقارنة بين معيار IAS 41والنظام المحاسبي المالي الجزائري SCFفي معالجة الأنشطة الزراعية:

يُظهر تحليل منهجية معالجة الأنشطة الزراعية بين معيار المحاسبة الدولي IAS 41والنظام المحاسبي المالي الجزائري SCFوجود اختلافات جوهرية ناتجة عن اختلاف الفلسفة المحاسبية المعتمدة في كل نظام. ففي حين يقومIAS 41على نموذج القيمة العادلة كأساس رئيسي لقياس الأصول البيولوجية والمنتج الزراعي عند الحصاد، يعتمدSCFفي المقابل على مبدأ التكلفة التاريخية مرفقة ببعض التعديلات من خلال الاهتلاكات أو التخفيضات في القيمة، ما يجعله أقل انسجامًا مع منهج القياس بالقيمة السوقية المعتمد دوليًا.

من أبرز الاختلافات بين النظامين أنّIAS 41يفرض إعادة تقييم الأصول البيولوجية بشكل دوري، وتسجيل التغيرات في القيمة مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر، وهو ما يعكس التحولات البيولوجية السريعة التي تميز القطاع الزراعي. بينما لا يُلزمSCFالمؤسسات الجزائرية باعتماد هذا المنهج، بل يتيح لها تسجيل الأصول الزراعية وفق تكلفتها الأولية مع إمكانية إثبات الانخفاض عند وجود مؤشرات واضحة على فقدان القيمة، دون اعتماد إلزامي لمفهوم القيمة العادلة.

أما بالنسبة للمنتج الزراعي، فإنIAS 41يقضي بقياسه بالقيمة العادلة عند نقطة الحصاد قبل انتقاله إلى مخزون يخضع للمعيارIAS 2، مما يوفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة تعكس القيمة الاقتصادية الفعلية

للإنتاج. في حين لا ينصSCFعلى قياس إلزامي بالقيمة العادلة عند الحصاد، بل يدرج الإنتاج الزراعي كمخزون وفق تكلفة الإنتاج الفعلية، وهو ما قد يؤدي إلى فجوة بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية في السوق.

كما يعالجIAS 41المنح الحكومية بطريقة ديناميكية، حيث يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استحقاقها أو عند الوفاء بشروطها، بينما يعتمدSCFمنهجًا أكثر تحفظًا من خلال تأجيل الاعتراف ببعض المنح إلى حين تحقق شروط صارمة.

وتبرز الاختلافات أيضًا على مستوى الإفصاح المحاسبي؛ إذ يفرضIAS 41على المؤسسات الزراعية تقديم تفاصيل دقيقة عن الكميات المادية للأصول البيولوجية، والطريقة المستعملة لاحتساب القيمة العادلة، وطبيعة التحولات البيولوجية، وهو مستوى من الإفصاح لا يصل إليهSCF، الذي يكتفي بعرض المعلومات الأساسية دون التوسع في التفاصيل البيولوجية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن معيارIAS 41أكثر قدرة على تمثيل التغيرات الحقيقية في القطاع الزراعي، بينما يظلSCFمحافظًا ومتقيدًا بأسلوب التكلفة، ما يجعله أقل ملاءمة لبيئة الأنشطة الزراعية التي تتسم بالتغير المستمر. غير أن هذا الاختلاف مفهوم بالنظر إلى أن الجزائر تعتمدSCFلاعتبارات اقتصادية وتشريعية خاصة، لكن الاتجاه الدولي نحو القياس بالقيمة العادلة يجعل من الضروري التفكير في تطوير إطار محاسبي حديث يتوافق أكثر مع طبيعة الزراعة ومتطلبات الشفافية الدولية.

8-أهم الفروقات بين النظام المحاسبي المالي (SCF)والنظام المحاسبي الزراعي المعتمد في الجزائر:

على الرغم من أنّ النظام المحاسبي المالي الجزائري يعدّ الإطار المرجعي الموحد لتسجيل ومعالجة جميع العمليات المحاسبية داخل مختلف القطاعات كالصناعة والتجارة وشركات التأمين والبناء، إلا أنّ تطبيقه في القطاع الزراعي يتطلب تكييفاً خاصاً نظراً لخصوصيات النشاط الفلاحي، القائم على الأصول البيولوجية والمواسم الزراعية ودورات الإنتاج غير المنتظمة. ولا يعتمد المشرّع الجزائري على مخطط محاسبي مستقل للقطاع الزراعي كما هو الحال في البنوك والمؤسسات المالية، بل اكتفى بتخصيص حسابات فرعية ضمن المخطط الصادر سنة 2007بموجب القانون (07-11)، تحديداً تلك المتعلقة بالأصول البيولوجية والإنتاج الفلاحي. ونتيجة لذلك، تظهر مجموعة من الفروقات بين SCFفي صورته العامة والنظام المحاسبي المطبق فعلياً في المؤسسات الزراعية:

- **الصنف 02**: تبرز الاختلافات على مستوى التثبيتات لاختلاف مكوناتها (حيوانات ونباتات) من اجل تكييف هذه الحسابات مع طبيعة هذه الأصول، حيث نجد أن المخطط المحاسبي المالي ترك الحسابين **24** و**25** متاحين للاستخدامات القطاعية والخاصة، ولهذا فإن بعض المصادر استعملت الحساب

24للأصول البيولوجية ككل، وهناك من استعمل الحساب **24** للأصول الحيوانية والحساب **25** للأصول النباتية، وعليه من أجل تبسيط المعالجة سنعتمد المنهجية الثانية في هذه المطبوعة:

-ح/**24** للأصول البيولوجية الحيوانية، ح/**25** للأصول البيولوجية النباتية، ح/**23** للأصول الحيوية قيد الانجاز (حيوانية أو نباتية). ح/**213** للبناءات المملوكة، ح/**211** للأراضي المملوكة.

- **الصنف 03**: يتميّز المخزون الزراعي بوجود مواد أولية زراعية وأسمدة، منتجات غير تامة، أو منتجات موسمية، أو منتجات في طور النمو، مما يتطلّب تخصيص حسابات فرعية متلائمة مع كل عنصر في المخزون دخولا أو اخراجا.
- **الصنف 06**: تتسم الأعباء الزراعية بخصوصيات تجعل معالجتها مختلفة عن القطاعات الأخرى، ومن أهم الفروقات:
  - وجود تكاليف موسمية لا تُوزّع على كل أشهر السنة، مثل: البذر، التسميد، السقي، البيطرة.
  - إدراج نفقات مرتبطة بالأصول الحية مثل :الأعلاف، الأدوية البيطرية، خدمات التلقيح.
  - صعوبة توزيع التكاليف المشتركة بين الأنشطة النباتية والحيوانية، مما يستلزم استعمال طرق توزيع خاصة (مثل أساس المساحة، عدد الرؤوس، وحدة الإنتاج).
  - أعباء الفلاحة لا يمكن مطابقتها مثل القطاعات الصناعية، بسبب عدم اكتمال الإنتاج إلا عند نهاية الموسم.

فعلى سبيل المثال تسجل البذور والاسمدة والأعلاف ومشتريات الأصول البيولوجية ضمن تفرعات المجموعة الرئيسية ل ح/**60**، والضرائب ضمن ح/**634**، في حين يسجل استئجار الحيوانات ضمن تفرعات ح/**613**.

- **الصنف 07**: غالبا يرتبط تسجيل الإيرادات الزراعية بوقت الحصاد وليس بتاريخ البيع، وعليه فان تفرعات ح/**70** يسجل ضمنها مبيعات الأصول البيولوجية، في حين يسجل الإنتاج المخزن ضمن تفرعات ح/**72** والمثبت ضمن تفرعات ح/**73**.

تجدر الإشارة هنا الى أن المجموعات الرئيسية **01** و**04** و**05** لا يوجد اختلاف بينها وبين النظام المحاسبي المالي المطبق على القطاعات.

المحاضرة التاسعة: المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية الحيوانية

1-المعالجة المحاسبية للتثبيتات الزراعية:

تكتسي التثبيتات الزراعية أهمية بالغة داخل المؤسسات الفلاحية التي تهتم بتربية الكائنات الحية، وتمثل كل العناصر المشاركة في نشاط المؤسسة بشكل دائم ويتوقع منها ان تحقق منافعا اقتصادية مستقبلية، وهي أصول غير مخصصة للبيع وإنما تُستخدم في العملية الإنتاجية لعدة فترات والتي تسجل ضمن المجموعة الثانية من المخطط المحاسبي اما من حيث الاقتناء أو التنازل. وتشمل هذه التثبيتات الأراضي الفلاحية، المباني الزراعية، آلات الإنتاج، إضافة إلى الأصول البيولوجية الدائمة مثل الأشجار المثمرة وقطيع الإنتاج القاعدي، ووفقا النظام المحاسبي المالي الجزائري، يتم إثبات التثبيتات الزراعية وفق مبدأ التكلفة التاريخية عند الاقتناء أو الإنشاء، مع ضرورة متابعتها عبر سجلات خاصة تُظهر تطورها وتغير قيمتها على المدى الطويل. كما تُخضع هذه التثبيتات لعمليات الإهلاك أو إعادة التقدير حسب طبيعتها، بحيث تُهلك التثبيتات المادية خطيا، بينما تُقاس بعض الأصول البيولوجية وفق قيمتها العادلة متى كان القياس موثوقاً. تجدر الإشارة هنا الى التمييز محاسبيا بين التثبيتات البيولوجية **الحيوانية** ح/**24X** والتثبيتات البيولوجية **النباتية** ح/**25X**.

2-المعالجة المحاسبية للتثبيتات الحيوانية المشتراة:

عند اقتناء الأصول البيولوجية الحيوانية يتم تسجيلها بتكلفة الشراء ووفق التكلفة التاريخية مع احتساب كل التكاليف الغير قابلة للاسترجاع كالرسوم الجمركية بالإضافة الى المصاريف المباشرة على الأصل كتكاليف إعادة تهيئة الموقع وتكاليف التركيب، وهذا بعد طرح كافة الرسوم المسترجعة والتخفيضات التجارية، في حين تستبعد التكاليف الغير مباشرة من تكلفة الشراء كمصاريف الإعلانات والترويج والإدارة وتغيير الموقع والتي تسجل كمصاريف مستقلة. مع شرط أن تكون بالغة وجاهزة للإنتاج قصد الانجاب أو التكاثر أو الحصول على منتج حيواني. مع التنويه أنه عندما تعجز هاته التثبيتات عن الإنتاج أو الانجاب تعالج كمخزونات. يمكن استحداث تفرعات للحساب 24 وفق مكونات المزرعة البيولوجية بما يفيد الإفصاح، ويكون قيد الاقتناء كالتالي:

24X		**تثبيتات بيولوجية حيوانية**	مبلغ الشراء	
4456		**TVA**	مبلغ الرسم	
	404	**موردو التثبيتات**		مبلغ الشراء
	أو512	**البنك**		مبلغ الشراء
		اقتناء أصول بيولوجية حيوانية		

الشكل رقم (04): يلخص أهم مكونات التثبيتات البيولوجية الحيوانية وارقامها المحاسبية

المصدر من اعداد المؤلف

➢ **مثـال تطبيقي:** تم بتاريخ 15/مارس 2024 اقتناء 05 ابقار حلوب على الحساب بقيمة 5.000.000 دج مع تحمل مصاريف النقل بقيمة 100.000 دج، إضافة الى مصاريف تهيئة بقيمة 50.000دج، ومصاريف استئجار عمال خارجيين بقيمة 25.000دج، ومصاريف بقيمة 15.000دج تحتسب على عمال المؤسسة، ورسوم جمركية بقيمة 45.000 دج. الرسم على القيمة المضافة 19%. تم التسديد بشيك بنكي يوم 20مارس من نفس السنة.

المطلوب: قم بتحديد تكلفة شراء الابقار وسجل العملية في يومية المزرعة.

➢ **الحـــل:**

-تكلفـــــــة شـــــــراء الأبقـــــــار خـــــــارج الرســـــــم

=5.000.000+100.000+50.000+45.000+25.000=5.220.000 دج

-قيمة الرسم على القيمة المضافة =5.220.000*.19=991.800 دج

-تكلفة شراء الأبقار بجميع الرسوم= 5.220.000+991.800=6.211.800 دج

–مصاريف عمال المؤسسة ليست مباشرة وتسجل ضمن مصاريف الأجور.

التسجيـل المحاسبـــي:

		2024/03/15		
24112		**شراء أبقار لغرض الانتاج**	**5.220.000**	
4456		**رسم على القيمة المضافة قابل للاسترجاع**	**991.800**	
631			**15.000**	
	404	**أجور عمال**		**6.211.800**
	421	**موردو التثبيتات**		**15.000**
		المستخدمون		
		اقتناء أبقار حلوب		
		2024/03/20		
404		**موردو التثبيتات**	**6.211.800**	
421		**المستخدمـون**	**15.000**	
	512	**البنك**		**6.226.800**
		تسديد قيمة الفاتورة والاجـــــور بشيك بنكي		

2–1 إهتلاك التثبيتات الحيوانية المشتراة: تُعدّ التثبيتات الحيوانية المشتراة جزءاً من الأصول البيولوجية طويلة الأجل التي تعتمد عليها المزرعة في إنتاجها الزراعي أو الحيواني، ويُتوقع أن تُدر منافع اقتصادية مستقبلية لفترة تتجاوز دورة إنتاج واحدة، وعليه فإنّ هذه الحيوانات مثل الأبقار الحلوب، الفحول المخصّصة للتلقيح، الخيول، أو أي حيوان يُستخدم كأصل منت تُعامل محاسبياً كتثبيتات خاضعة للاهتلاك، لأنها تفقد جزءاً من قدرتها الإنتاجية تدريجياً بمرور الزمن. ويتمّ تسجيلها عند اقتنائها بالقيمة التاريخية، ثم تُهتلك وفق طريقة منهجية تعكس العمر الإنتاجي المتوقع للحيوان، وغالباً تستخدم طريقة القسط الثابت باعتبارها الأكثر ملاءمة لطبيعة هذا الأصل. ويهدف الاهتلاك هنا إلى توزيع تكلفة الأصل الحيواني على السنوات التي يساهم خلالها في تحقيق إيرادات، مما يسمح بقياس الربح الحقيقي للنشاط بشكل أكثر دقة وشفافية، ويضمن مطابقة المصروفات بالإيرادات خلال كل فترة محاسبية.

حيوانات الجرّ والعمل تُهتلك محاسبياً لأنها تُستعمل كوسائل إنتاج (مثل ثيران الحرث، الخيول العاملة...) وتتعرض إلى التآكل وفقدان القوة الإنتاجية مع مرور الوقت، شأنها شأن المعدات والآلات.

يتم تسجيل الاهتلاكات محاسبيا وفق القيد التالي:

3-المعالجة المحاسبية التثبيتات الحيوانية المنتجة من قبل المزرعة:

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة**		**مبلغ القسط**
	2841X	**اهتلاك الأصول البيولوجية الحيوانية**		**مبلغ القسط**
		تسجيل قسط اهتلاك سنوي		

يقصد بالتثبيتات الحيوانية المنتَجة من قبل المزرعة تلك الحيوانات التي تولد داخل المؤسسة الفلاحية نتيجة عمليات التكاثر الطبيعي للقطيع، مثل ولادة العجول، المواليد الصغيرة للأغنام والماعز، أو صغار الإبل، والتي لا يتم اقتناؤها من الخارج بل تنتجها المزرعة ذاتياً. وتتميز هذه الفئة من الأصول بكونها أصولاً بيولوجية منتجة قابلة للنمو والتطور، والتي تشكل جزءاً من الاستثمارات الطويلة الأجل في المؤسسة الفلاحية.

الحيوانات المخصصة لإعادة التكوين لا تُهتلك محاسبياً لأنها تخضع لعملية نمو وتكاثر مستمر، ما يجعل تحديد نمط اهتلاك لها غير منطقي وغير منسجم مع خصائصها البيولوجية. فهذه الفئة تزيد قيمتها مع الزمن نتيجة التطور الطبيعي، ولا تنقص بشكل يُبرر تطبيق الاهتلاك التقليدي.

يتم تحديد قيمة الحيوانات المولودة والمعدة للإنتاج وليس للبيع داخل المزرعة بالاعتماد على منهجيات محاسبية خاصة بالنشاط الزراعي، نظراً لكون هذه الحيوانات ليست مشتراة وبالتالي لا توجد لها تكلفة اقتناء واضحة. لذلك يمكن الاعتماد على طرق تقدير تتماشى مع طبيعة الأصول البيولوجية.كالتقييم بالقيمة العادلة وفق IAS 41، أو تقديريا بتكلفة الإنتاج (الرعاية قبل الميلاد، العمالة، البيطرة والاعلاف) أو بالقيمة التقديرية المقارنة مع السوق أو مثيلاتها بالمؤسسات المنافسة، ويكون القيد المحاسبي لعملية الاثبات كالتالي:

2413		**اصول بيولوجية حيوانية غير ناضجة**	مبلغ التكلفة	
	734	**تغير النتاج الثابت الحيواني**		مبلغ التكلفة
		تسجيل انتاج أصول بيولوجية حيوانية.		

4-المعالجة المحاسبية لنفوق التثبيتات الحيوانية:

يُعدّ نفوق التثبيتات الحيوانية (مثل الأبقار، الأغنام، الجمال، الدواجن الأم، وغيرها من الحيوانات المصنفة ضمن الأصول الثابتة) أحد المخاطر الطبيعية والاقتصادية التي تواجه المؤسسات الزراعية، خاصةً مع ارتباط النشاط بعوامل غير متحكم فيها مثل الأمراض والمناخ وجودة الأعلاف. ويقتضي النظام المحاسبي المالي معالجة هذه الخسارة بطريقة تعكس الانخفاض الفعلي في قيمة الأصول ويظهر أثرها على نتيجة الفترة. وفق الإجراءات التالية:

❖ **تحديد القيمة الدفترية للحيوان النافق:** يتم ذلك من خلال تحديد **القيمة المحاسبية الصافية (VNC)**=القيمة الأصلية – مجمع الاهتلاك بالنسبة للتثبيتات التي تهتلك.

أما الحيوانات غير القابلة للاهتلاك (مثل حيوانات إعادة التكوين أو الحيوانات المنتجة داخل المزرعة)، فيتم تقييمها مباشرة بالقيمة المسجلة دون طرح تراكم الاهتلاكات.

❖ **تسجيل قيد النفوق او الهلاك:** عند نفوق تثبيت بيولوجي يتم سحبه محاسبيا وفق القيد المحاسبي التالي:

284X **6525**		**الاهتلاك المتراكم** **نواقص القيمة**	مبلغ التراكمات مبلغ الخسارة	
	241X	**تثبيتات حيوانية** **تسجيل هلاك ونفوق تثبيتات حيوانية تم اهتلاكها**		مبلغ الاقتناء

أو وفق القيد الموالي بالنسبة للحيوانات الغير بالغة والغير مهتلكة

6525		**نواقص القيمة**	مبلغ الاقتناء	
	241X	**تثبيتات حيوانية** **تسجيل هلاك ونفوق تثبيتات حيوانية لم تهتلك**		مبلغ الاقتناء

5-المعالجة المحاسبية للتنازل عن التثبيتات الحيوانية:

يُقصد بالتنازل عن التثبيتات الحيوانية خروج الأصل الحيواني من المزرعة بشكل نهائي، سواءً عن طريق البيع، أو الهبة، أو النفوق غير العادي، أو الاستبدال .وتتم المعالجة المحاسبية للتنازل بنفس مبادئ التنازل عن التثبيتات الأخرى، مع مراعاة طبيعة الأصل الحيواني. وبما اننا تعرضنا للمعالجة المحاسبية لعمليات النفوق والضياع في العنصر السابق، فسنقتصر في هذا الباب على عملية البيع ربحا أو خسارة فقط. يتم تسجيل العملية محاسبياً وفق منهجية مشابهة لتنازل التثبيتات المادية، مع مراعاة خصوصية الأصل البيولوجي:

5-1حالة الربح:

عند قيام المؤسسة الزراعية بالتنازل عن إحدى التثبيتات البيولوجية الحيوانية، يتم تسجيل قسط اهتلاك سنة التنازل ثم مقارنة قيمة التنازل (الثمن المحصل) مع القيمة المحاسبية الصافية للحيوان المتنازل عنه، إذا كانت قيمة التنازل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية يسجل الفارق الموجب (فوائض القيمة) في حساب **7525**.

فائض/عجز القيمة=ثمن التنازل–القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت

-الحيوانات المنتَجة داخل المزرعة تُقيّم عند الميلاد أو عند سن الفطام حسب سياسة المؤسسة، الحيوانات التي لا تُهتلك (مثل حيوانات إعادة التكوين) يكون التنازل فيها على أساس قيمتها المحاسبية دون اهتلاك. يكون القيد المحاسبي لعملية التنازل كالتالي:

512		**البنك**	مبلغ التنازل	
أو 417		**الزبائن**		
284X		**الاهتلاك المتراكم**	مبلغ التراكم	
	24X	**تثبيتات حيوانية**		مبلغ الاقتناء
	7525	**فوائض قيمة**		مبلغ الفائض
		تنازل عن أصول بيولوجية حيوانية مع فائض القيمة		

5-2حالة الخسارة:

عند قيام المؤسسة الزراعية بالتنازل عن إحدى التثبيتات البيولوجية الحيوانية، يتم تسجيل اهتلاك سنة التنازل ثم مقارنة قيمة التنازل (الثمن المحصل) مع القيمة المحاسبية الصافية للحيوان المتنازل عنه، فاذا كانت قيمة التنازل أقل من القيمة المحاسبية الصافية، يترتب عن ذلك تسجيل خسارة نتيجة لعملية التنازل (نواقص قيمة ويسجل الفارق في حساب **6525** ويكون القيد المحاسبي لعملية التنازل كالتالي:

512		**البنك**	مبلغ التنازل	
284X		**الاهتلاك المتراكم**	مبلغ التراكم	
6525		**نواقص القيمة**	مبلغ الخسارة	
	24X	**تثبيتات حيوانية**		مبلغ الاقتناء
		تنازل عن أصول بيولوجية حيوانية مع ناقص القيمة		

5-3 التنازل عن التثبيتات الحيوانية الغير بالغة:

التنازل عن الأصول البيولوجية التي لم تصل إلى مرحلة النضج الإنتاجي، أي الحيوانات أو النباتات التي لم تبلغ بعد القدرة على تحقيق الإنتاج (مثل الحليب أو البيض أو المحصول القابل للبيع)، باعتبار انها لم تهتلك سابقا يكون القيد المحاسبي كالتالي:

512		**البنك**	مبلغ التنازل	
6525		**نواقص القيمة**	مبلغ الخسارة	
	24X	**تثبيتات حيوانية**		التكلفة
		تنازل عن أصول حيوانية غير بالغة مع ناقص القيمة		

وفي حال تحقيق فائض قيمة يكون القيد المحاسبي كالتالي:

512		**البنك**	مبلغ التنازل	
	24X	**تثبيتات حيوانية**		التكلفة
	7525	**فائض قيمة**		مبلغ الفائض
		تنازل عن أصول حيوانية غير بالغة مع فائض قيمة		

المحاضرة العاشرة: المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية النباتية

1-المعالجة المحاسبية التثبيتات البيولوجية النباتية:

تعتبر من أهم مكونات الأصول الثابتة داخل المؤسسات الفلاحية، وتشمل الأشجار المثمرة، النباتات الدائمة، معدات السقي، أنظمة الري، الآلات الفلاحية، ويخضع تسجيلها للمعايير العامة للنظام المحاسبي المالي الجزائريSCF، مع ضرورة تكييف حساباتها بما يتوافق وطبيعة الأصول البيولوجية وصعوبة قياسها.يتم تسجيلها ضمن بالقيمة الشرائية ووفق التكلفة التاريخية مع احتساب كل التكاليف الغير قابلة للاسترجاع كالرسوم الجمركية بالإضافة الى المصاريف المباشرة على الأصل كتكاليف إعادة تهيئة الموقع وتكاليف التركيب، وهذا بعد طرح كافة الرسوم المسترجعة والتخفيضات التجارية، في حين تستبعد التكاليف الغير مباشرة من تكلفة الشراء كمصاريف الإعلانات والترويج والإدارة وتغيير الموقع والتي تسجل كمصاريف مستقلة. وتنقسم الى ثلاثة حسابات رئيسية للمجموعة ح/**25X**:

2-المزارعالمعمـــرة:

تشمل الأشجار والمحاصيل الدائمة التي تعيش لعدة سنوات وتنتج بصفة دورية وتُصنف كتثبيتات بيولوجية في المحاسبة الزراعية بسبب عمرها الإنتاجي الطويل الذي يتجاوز السنة المالية الواحدة (الزيتون، النخيل.... الخ) وتسجل ضمن ح/ **256** وتتفرع الى:

- **مزارع معمرة على ملكية خاصة للمؤسسة**: هي المزارع المعمرة المملوكة مباشرة للمؤسسة الزراعية، مثل الأشجار المثمرة المزروعة على أراضيها الخاصة، وتُسجل كأصول ثابتة بتكلفتها التاريخية وتسجل ضمن ح/**2561**.
- **مزارع معمرة على ملكية الغير**: تشمل المزارع المعمرة المستأجرة أو المملوكة للغير لكن يتم الاستفادة منها عبر عقود إيجار طويل الأمد اما بغرسها او استئجارها مغروسة بغرض الاستفادة منها وتسجل ضمن ح/**2562**.
- **تهيئة المزارع المعمرة**: تشمل عمليات التحضير والزراعة الأولية مثل إعداد التربة، زراعة الشتلات، والرعاية الأولية حتى الإنتاج، وتُضاف تكاليفها إلى قيمة الأصل عند الاقتناء لتعكس التكلفة الكاملة الجاهزة للاستخدام في النشاط الزراعي. وتسجل ضمن ح/**2563**.

3-النباتـات الأخـرى:

تمثّل أحد أصناف التثبيتات الزراعية التي تُستخدم داخل المؤسسات الفلاحية لأغراض إنتاجية أو جمالية أو بيئية، لكنها لا تُصنّف ضمن المزارع المعمرة (كأشجار الفواكه والزياتين والنخيل) لأنها لا تستوفي خصائص "النباتات المثمرة طويلة الأجل". ووفقًا لمعيار المحاسبة الدولي **IAS 41**، تُعرّف بأنها نباتات حية تستخدم في النشاط الزراعي ولكنها لا تنتج محصولًا مستمرًا لعدة فترات محاسبية، ولا تُعامل بالتالي معاملة الأصول البيولوجية المثمرة، بل تُدرج ضمن التثبيتات الحيوية النباتية ذات الدورات غير الممتدة.وتشمل هذه الفئة النباتات التي تُستعمل لعدة سنوات، ولكنها لا تقدّم محاصيل موسمية ثابتة أو طويلة الأمد، مثل: الأشجار الظلية، شجيرات الزينة، نباتات العلف الدائمة، شتلات إعادة التشجير، النباتات المنتجة لمرة واحدة، وبعض نباتات الحدائق الزراعية. وتمتاز هذه الأصول بخاصية النمو البيولوجي وتعرضها للتغيرات الطبيعية، مما يستوجب معالجتها محاسبيًا على أنها أصول حية ذات عمر إنتاجي محدود.وتنقسم إلى قسمين رئيسيين وفق طبيعة ملكيتها ودرجة السيطرة عليها، وتسجل ضمن ح/ **257** وتتفرع الى:

- **النباتات الأخرى المثبتة على ملكية خاصة للمؤسسة:** وهي النباتات المزروعة على أراضٍ تملكها المؤسسة، وتخضع لسيطرتها الكاملة. ويتم تسجيلها كأصول بيولوجية نباتية في حسابات التثبيتات عند توفر شروط الاعتراف بالعنصر (التحكم، المنافع المستقبلية، إمكانية القياس الموثوق) .وتقيم إما على أساس **التكلفة التاريخية** عند غياب سوق نشطة، أو بالقيمة العادلة إن وُجدت مؤشرات مناسبة. وتخضع للاهتلاك إذا كان لها عمر إنتاجي محدد، وتسجل ضمن ح/ **2571**.
- **النباتات الأخرى المثبتة على ملكية الغير:** وتشمل النباتات التي يتم غرسها أو استغلالها في أراضٍ ليست ملكا للمؤسسة، بل تابعة لأطراف أخرى (إيجار طويل، امتيازات فلاحية، استغلال مشترك). حيث تسجل كأصول للمؤسسة لأنها تستفيد من منافعها الاقتصادية، رغم عدم ملكيتها للأرض. ويتم الاعتراف بها في حسابات التثبيتات الزراعية مع الإشارة في الإيضاحات إلى طبيعة العلاقة القانونية (إيجار، امتياز، استغلال)، وتسجل ضمن ح/ **2572**.

4-المزارع المعمرة والنباتات الجارية:

يُدرج ضمن هذه الفئة كل من المزارع المعمرة في طور الإنجاز والنباتات الأخرى الجاري إنجازها، وهي أصول بيولوجية نباتية لم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج أو الإثمار، لكنها تُعد جزءاً أساسياً من الاستثمار الزراعي طويل

الأمد. وتتميز هذه الأصول بأنها تمرّ بمرحلة نمو وتطور تتطلب إنفاقاً مستمراً دون تحقيق إيراد مباشر خلال الفترة المالية، مما يجعلها أصولاً نامية قيد التطوير وليست أصولاً مثمرة جاهزة للاستغلال، ويعكس هذا الحساب القيمة الحالية للاستثمارات المنجزة خلال فترة التطوير، بما في ذلك تكاليف الحراثة، الغرس، السقي، التسميد، العمالة، التحسينات، وغيرها من المصاريف الضرورية لنمو الأصل. وتتم عملية التقييم الدوري لهذه الأصول من أجل متابعة التغيرات في تكلفتها نتيجة لعوامل الإنتاج أو النمو الطبيعي، وذلك حتى تصل إلى مرحلة النضج التي تصبح فيها منتجة وتُنقل إلى حسابات المزارع المعمرة الجاهزة للاستغلال، أو النباتات الأخرى، وتسجل محاسبيا ضمن ح/**258**، ويتفرع منها قسمان:

- **المزارع المعمرة الجارية:** وهي المزارع قيد الغرس أو التطوير مثل (البساتين، مزارع الزيتون، الكروم، الحمضيات، النخيل، إلخ)، والتي تحتاج إلى عدة سنوات قبل الوصول إلى مرحلة الإنتاج. تُظهر هذه الأصول كاستثمار طويل الأجل قيد الإنجاز، وتسجل محاسبيا ضمن ح/**2581**وتُحوّل لاحقاً عند اكتمال نموها إلى حسابات المزارع المعمرة المثبتة ح/**256**.
- **النباتات الأخرى الجارية:** وهي النباتات التي تُستخدم لأغراض إنتاجية أو تجميلية أو بيئية لكنها ليست ضمن المزارع المثمرة التقليدية، وتشمل نباتات الزينة، الأشجار غير المثمرة، والأحزمة الخضراء. وتُعامل محاسبياً كأصول في طور النماء إلى حين استخدامها الفعلي، سواء كانت مغروسة على ملكية المؤسسة أو على ملكية الغير وفق عقود خاصة، وتسجل محاسبيا ضمن ح/**2582**وتُحوّل لاحقاً عند اكتمال نموها إلى حسابات النباتات الأخرى المثبتة ح/**257**.

الشكل رقم (05): يلخص أهم مكونات التثبيتات البيولوجية النباتية وارقامها المحاسبية

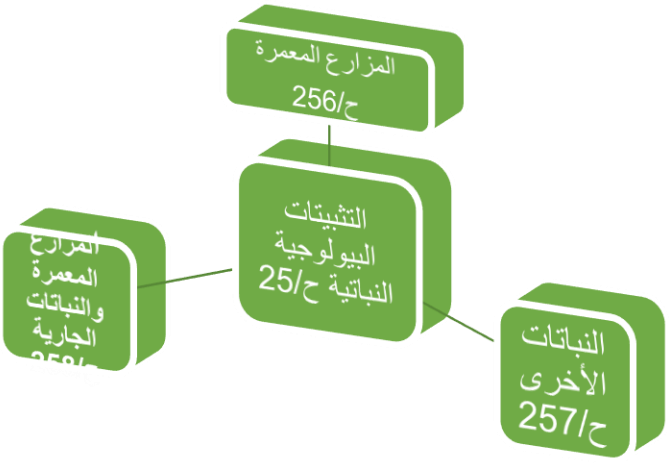

المصـدر من اعداد المؤلف.

5-التثبيتات البيولوجية النباتية في مرحلة الانشاء أو التكوين:

عند الانتهاء من أعمال التهيئة الأولية للأرض الزراعية (الحرث، التسوية، إزالة الحجارة، إعداد شبكات السقي...) تنطلق المؤسسة الفلاحية في عملية اقتناء الشجيرات أو الشتلات التي سيتم غرسها اما كمزارع معمرة او كنباتات أخرى مع تحميل التكاليف المباشرة على قيمة الأصل المغروس أما المصاريف الغير مباشرة يتم تسجيلها في تبويبها الخاص بها، تجدر الإشارة هنا الى ان الشجيرات غالبا لا يتم تخزينها وتحول مباشرة للمزرعة كمخرجات. بما أنّ هذه الأصول توجد في مرحلة التأسيس والتكوين ولم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج، فإن تسجيلها محاسبيًا يتم ضمن حسابات ح/**2581**(المزارع المعمرة الجارية الإنجاز)، أو ح/**2582**(النباتات الأخرى الجارية الإنجاز)، وعند النضوج يتم تبويبها على حسب الغرض من زرعها (مزارع معمرة أو نباتات أخرى)، ويكون التسجيل المحاسبي لمختلف المراحل كالتالي:

6011 **4456**		**مشتريات الشجيرات** **الرسم على القيمة المضافة**	مبلغ التكلفة التاريخية مبلغ الرسم	
	512	**البنك** **شراء شجيرات والدفع بشيك**		مبلغ الاقتناء
60X		**كل المصاريف الغير مباشرة**	التكلفة	
	512	**البنك** **تسديد مصاريف استغلال عن طريق البنك**		التكلفة
2581 **أو 2582**		**المزارع المعمرة الجارية** **النباتات الأخرى الجارية**	التكلفة التكلفة	
	734	**تغير الإنتاج الثابت للنبات** **تغير انتاج تثبيتات بيولوجية نباتية جارية**		التكلفة
256X **أو 257X**		**المزارع المعمرة** **النباتات الأخرى**	التكلفة التكلفة	
	2581 **أو 2582**	**المزارع المعمرة الجارية** **النباتات الأخرى الجارية** **مرحلة نضوج الشجيرات وتبويبها الى ثابتة**		التكلفة التكلفة

6-إهتلاك التثبيتات النباتية بالمزرعة:

تخضع التثبيتات النباتية في المؤسسات الزراعية (المزارع المعمرة) لعملية الإهتلاك باعتبارها أصولاً ثابتة تُستخدم خلال عدة فترات محاسبية، وتُسهم في تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية. يُحتسب الإهتلاك وفق العمر الإنتاجي المتوقع للأصل النباتي، مع مراعاة مرحلة دخوله في الإنتاج، إذ لا يبدأ الإهتلاك إلا بعد وصول الأصل إلى مرحلة الإنتاج الفعلي، لأن الفترات السابقة تُعدّ مرحلة إنشاء أو تكوين تُسجّل ضمن حسابات المشاريع الجارية، ويهدف تسجيل الإهتلاك إلى توزيع تكلفة الأصل على الفترات التي يستفيد فيها النشاط الفلاحي من خدماته، مما يسمح بقياس نتيجة الاستغلال الزراعي بشكل صحيح. ويتم تسجيل الاهتلاكات محاسبيا وفق القيد التالي:

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة**	مبلغ القسط	
	2856X	**اهتلاك المزارع المعـمرة**		مبلغ القسط
		تسجيل قسط اهتلاك سنوي		

7-المعالجة المحاسبية للحصول على الثمار وبيعها:

وتكتسي هذه المرحلة أهمية محاسبية كبيرة لأنها تمثل النقطة التي يبدأ عندها قياس الإيراد وتحديد نتائج النشاط الزراعي بدقة، خاصة في ظل التغيرات الطبيعية التي قد تؤثر على حجم المحصول وجودته.وتُسجَّل الثمار مباشرة بعد جنيها كمخزون زراعي (إنتاج زراعي تام) وفق قيمتها العادلة أو تكلفتها حسب السياسة المحاسبية المعتمدة، ثم يُعاد تصنيفها ضمن حسابات المخزون القابل للبيع. وبعد ذلك، وعند بيع هذه الثمار، يُعترف بالإيراد في تاريخ تحقق عملية البيع، ويُقارن صافي المردود مع التكلفة لتحديد نتيجة الاستغلال.

352		**منتجات نباتية تامة**	بقيمة التكلفة	
	7332	**منتجات نباتية مخزنة**		بقيمة التكلفة
		جني الثمـــار وادخالها للمخزن		
7332		**منتجات نباتية مخزنة**	بقيمة التكلفة	
	352	**منتجات نباتية تامة**		بقيمة التكلفة
		اخراج الثمار من المخزن لبيعها وفق سند لأمر		

512		**البنك**	سعر البيع	
	701	**انتاج مباع**		سعر البيع
	4457	**رسم على القيمة المضافة**		مبلغ الرسم
		بيع الثمار بشيك بنكي		

8-المعالجة المحاسبية لموت التثبيتات النباتية:

يعد موت التثبيتات النباتية من الأحداث الطبيعية والمتوقعة في النشاط الزراعي، إذ يمكن أن تتعرض الأشجار أو الشجيرات أو النباتات المثبتة للهلاك بسبب عوامل مناخية، أو أمراض نباتية، أو سوء الظروف البيئية، أو الشيخوخة، أو الحوادث الطارئة. ويُعامل موت التثبيتات النباتية محاسبيًا كنواقص قيمة وخروج نهائي للأصل من الخدمة قبل نهاية عمره الإنتاجي، مما يستلزم شطب قيمته الدفترية من الحسابات وفق الإجراءات التالية:

2856X		**اهتلاك المزارع المعمـرة**	مبلغ التراكم	
6525		**نواقص القيمة**	مبلغ الخسارة	
	256X	**المزارع المعمـرة**		مبلغ الاقتناء
		تسجيل هلاك مزارع معمـــرة		

9-المعالجة المحاسبية للمخزونات في القطاع الزراعي:

تكتسي المخزونات في المؤسسات الزراعية أهمية محورية نظراً لطبيعة النشاط الفلاحي القائم على الإنتاج الموسمي، وتقلبات الكميات الناتجة، وخضوع المحاصيل والعلف والمنتجات الحيوانية لتغيرات بيولوجية مستمرة. وتشمل المخزونات الزراعية عادة: المحاصيل الزراعية بعد الحصاد، الأعلاف، البذور، الشتلات، المنتجات الحيوانية (كالبيض والحليب)، والمنتجات الموجهة للبيع أو لإعادة الإنتاج. ويتم تقييم هذه المخزونات عند الاعتراف الأول على أساس التكلفة التاريخية بما يشمل تكاليف الحرث، البذر، السقي، العمالة، الأسمدة، والأدوية البيطرية، كما يخضع قياس المخزون الزراعي لقواعد خاصة، أهمها اعتماد الجرد المتناوب بدلاً من الجرد الدائم، نظراً لصعوبة مراقبة النمو وتغيّر الكميات بشكل مستمر داخل الموسم. وكخلاصة يدخل ضمن المخزونات كل الأصول الجارية او المحتفظ بها للبيع خلال دورة النشاط العادي أو الموجهة للبيع بعد الإنتاج أو إذا كان في شكل مواد ولوازم تستهلك في النشاط الزراعي.

9-1 طريقة تسيير المخزونات الزراعية وفق مبدأ الجرد المتناوب:

نظرًا لخصوصية النشاط الزراعي وتعرّض منتجاته للتلف والتحوّل السريع، يعتمد القطاع الزراعي في الجزائر على مبدأ الجرد المتناوب بدل الجرد الدائم لضبط كميات المخزونات في نهاية الدورة الزراعية، لاسيما وأن السنة الزراعية تنتهي في 30سبتمبر من كل سنة. ويُعدّ هذا الأسلوب الأنسب للقطاع الزراعي لأنه يتيح تقييماً فعليًا للمحاصيل الزراعية بعد الجني، ويعكس بدقة الكميات المتبقية القابلة للبيع أو الاستخدام. ويشمل الجرد المتناوب مجموعة من الخطوات الأساسية لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وتتمثل في:

❖ **مرحلة ترصيد مخزون أول المدة:** في تقنية الجرد المتناوب يكتفي المحاسب خلال الموسم الزراعي بتسجيل عملية الشراء ونقل الملكية فقط، في نهاية السنة يتم ترصيد مخزون أول المدة وفق المنهجية التالية:

إذا كان المجرود موادا أولية:

601X		**مواد أولية مستهلكة**	مبلغ اول المدة	
	31	**مواد أولية ولوازم**		مبلغ اول المدة
		ترصيد مخزون أول المدة		

إذا كان المجرود منتجا:

724		**انتاج مخزن**	مبلغ اول المدة	
	35	**منتجات تامة**		مبلغ اول المدة
		ترصيد مخزون أول المدة		

❖ **مرحلة ترصيـد المشتريات:** وهذا بإلغاء قيد الشراء وترصيد الحساب الوسيط 38X على حسب الحالة.

601X		**مواد أولية مستهلكة**	مبلغ الشراء	
	38X	**مشتريات**		مبلغ الشراء
		ترصيد مخزون أول المدة		

❖ **مرحلة ادخال رصيد نهاية المدة:** يتم في هذه المرحلة اجراء الجرد الفعلي للمخزونات وادخاله محاسبيا على حسب كان موادا أولية أو منتجات تامة أو حيوانات صغيرة

إذا كان المجرود موادا أولية:

31	601X	مواد ولوازم مواد أولية مستهلكة تسجيل مخزون أخر المدة	مبلغ اخر المدة	مبلغ اخر المدة

إذا كان المجرود منتجا:

35	724	منتجات تامة انتاج مخزن تسجيل مخزون أخر المدة	مبلغ اخر المدة	مبلغ اخر المدة

إذا كان المجرود حيوانا صغيرا:

32	725	حيوانات صغيرة انتاج مخزن تسجيل مخزون أخر المدة	مبلغ اخر المدة	مبلغ اخر المدة

➢ **مثال تطبيقي على تثبيتات بيولوجية:** باعتبارك محاسبا لأحدى المزارع النموذجية بمدينة بريزينة، طلب منك تسجيل العمليات التالية:

- 2022/02/05 قامت بشراء شجيرات زيتون من اجل غرسها بمبلغ 650.000 دج بشيك بنكي
- 2022/02/06 قدرت مصاريف الحرث 10.000دج ودفعت بشيك بنكي
- 2022/03/10 أصبحت شجيرات المشمش التي غرست منذ ثلاثة سنوات مزهرة، تكلفتها 660.000 دج.
- 2022/07/22 انتجت أشجار المشمش 500 كلغ من المشمش بتكلفة 40 دج للكلغ وتم بيعه بهامش ربح 15 دج للكيلو عن طريق البنك.
- في 2022/07/23 تم شراء اسمدة بمبلغ 20.000دج بشيك واستلمت في نفس اليوم.
- في 2022/07/25 بيع عشرة خرفان كانت معدة للتسمين بشيك بهامش ربح مقدر ب 20%. حيث قدرت تكلفة انتاجها 500.000 دج.
- في 2022/07/28 تم التنازل عن 10 بقرات بقيمة 500.000 دج حيث كانت تكلفة شرائها 1000.000 دج وتم اهتلاكها لسنتين فقط، (مدة الاهتلاك الافتراضية 05 سنوات).
- في 2022/07/30 تم استلام فاتورة خدمات بيطرية بمبلغ 15.000 دج وتم دفعها نقدا.

- في 2022/08/15 تم التنازل عن 10 نخلات بقيمة 200.000دج حيث كانت تكلفة شرائها بمبلغ 15.000 دج واهتلكت لثلاث سنوات، (مدة الاهتلاك الافتراضية 05 سنوات).
- في 2022/08/15 تم شراء معدات سقي بقيمة 500.000 دج على الحساب
- في 2025/08/16 بعد حلول اجال الوديعة البنكية تم تسديد معدات السقي.
- المؤسسة معفاة من الرسم على القيمة المضافة.

➢ **الحـــل:**

		2022/02/05		
6011		**غرسات مستهلكة**	**650.000**	
	512	**البنك**		**650.000**
		شراء شجيرات زيتون بشيك بنكي رقم ...		
		2022/02/06		
60121		**مصاريف حرث**	**10.000**	
	512	**البنك**		**10.000**
		تسديد مصاريف الحرث بشيك رقم		
		2022/03/10		
2561		**المزارع المعمرة ملكية خاصة**	**660.000**	
	2581	**المزارع المعمرة الجاري أنجازها**		**660.000**
		اثبات دخول الأشجار قيد الانتاج		
		2022/07/22		
3525		**منتجات من أصل نباتي**	**200.000**	
	7332	**تغير المخزونات من المنتجات زراعية**		**200.000**
		إثبات قيد جني الثمار		
		2022/07/22		
512		**البنك**	**275.000**	
	701	**منتجات مباعة**		**275.000**
		بيع منتجات فلاحية		
		2022/07/23		
381		**اسمدة مستهلكة**	**20.000**	
	512	**البنك**		**20.000**

		شراء أسمدة للمزرعة بشيك		
		2022/07/25		
512		البنك	600.000	
	701	المبيعات من المنتجات التامة		600.000
		بيع منتجات تامة بيولوجية بشيك رقم ...		
		2022/07/28		
512		البنك	500.000	
2841X		اهتلاك متراكم	400.000	
6525		نواقص القيمة	100.000	
	241X	تثبيتات بيولوجية حيوانية		1.000.000
		تنازل عن بقرات مع نواقص قيمة		
		2022/07/30		
6013		خدمات بيطرية	15.000	
	512	البنك		15.000
		دفع خدمات بيطرية بشيك		
		2022/08/15		
512		البنك	200.000	
2851X		تراكم اهتلاك	9.000	
	251X	تثبيتات بيولوجية نباتية		15.000
	7525	فوائضقيمة		194.000
		تنازل عن تثبيتات نباتية مع فائض قيمة		
		2022/08/15		
2135		معدات سقي	50.000	
	401	موردو التثبيتات		50.000
		شراء معدات سقي على الحساب		
		2022/08/16		
512		البنك	50.000	
	401	موردو التثبيتات		50.000
		تسديد فاتورة شراء معدات السقي بشيك		

محاسبـــــة قطـــــاع السياحة
والفنـدقة

المحور الأول: الإطار العام لقطاع السياحة والفندقة

مقدمـة:

يعد قطاع السياحة والفندقة من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر، نظرًا لدوره الكبير في المساهمة في تحقيق النمو والاقلاع الاقتصادي، من خلال المساهمة في تنويعه وتخفيف التبعية لاقتصاد المحروقات وتوفير فرص بديلة العمل، إضافة الى تعزيز الإيرادات الوطنية من العملات الأجنبية. ويشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسفر والإقامة والترفيه والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك الفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم والرحلات المنظمة والشركات السياحية. وبسبب طبيعة هذه الأنشطة التي تعتمد بشكل كبير على الموارد البشرية والخدمات، يواجه القطاع تحديات محاسبية وإدارية معقدة تتطلب تنظيمًا محكمًا للنشاط المالي والمحاسبي لضمان الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد.

شهد مؤخرا هذا القطاع والذي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في الجزائر، تطورا مدعومًا بمخطط توجيهي سياحي أفق 2030 الذي حدد خمس ديناميكيات رئيسية تشمل الاستثمار كمحرك نمو، مع نقاط قوة مثل الساحل المتوسطي الطويل (1200 كم)، التراث الطبيعي والثقافي، الصحراء الشاسعة والثرية بمنتزهاتها المفتوحة، الهضاب الخضراء، والاستقرار الأمني. يضم القطاع حاليًا حسب آخر الاحصائيات أزيد من 1557 فندقًا بـ 143811 سريرًا، و4496 وكالة سياحة، و2562 مشروعًا استثماريًا، مما يعزز القدرة الاستيعابية ويستهدف أسواقًا صيفية، صحراوية، وجبلية.

سنتعرض في هذا المحور الى كل من العناصر التاليـة:

- **مفهـوم السياحة.**
- **التنظيم المحاسبي لقطاع السياحة في الجزائر .**
- **المعالجة المحاسبية لعمليات قطاع السياحة.**

المحاضرة الحادية عشر: مفاهيم أساسية حول قطاع السياحة والفندقة

1-مفهوم السياحة:

عرفتها المنظمة العالمية للسياحة بأنها تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال سفرهم واقامتهم في مناطق خارج محيط اقامتهم الدائمة وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لغرض الترفيه أو أعمال أو أي أغراض أخرى لا تدر عوائدا في المناطق التي يزورونها.

في حين عرفت الأمم لمتحدة السائح بأنه الشخص الذي يسافر الى بلد اخر غير البلد التي بها موطنه ويقيم بها لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة دون أن تزيد اقامته الى الحد الذي يعد فيه البلد الأجنبي موطنا له. [23]ا

2-أشكال قطاع السياحة:

تعددت أشكال السياحة بحسب الخصائص الجغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى طبقا للموسم السياحي وفصول السنة، مما يجعلنا نميز ما يلي أنواعها:[24]

- **السياحة الخارجية:** هي انتقال الأفراد من دولتهم الأصلية إلى دولة أخرى لأغراض سياحية مختلفة. كدخول السياح الأجانب إلى دولة ما أو خروج سكان الدولة إلى الخارج والتي تتطلب إجراءات إدارية (جواز سفر، تأشيرة) وتعتمد على العلاقات الدولية والنقل الجوي وتمثل مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة للدول وتحسين ميزان المدفوعات.
- **الساحة الداخلية (الحضرية):** تمثل تنقل الأفراد داخل حدود الدولة لأغراض مثل الترفيه، الراحة، قضاء العطل أو زيارة الأقارب، دون مغادرة البلاد أو ممارسة نشاط اقتصادي مأجور. وتتميز بنقص او شبه انعدام في الإجراءات الإدارية وبانخفاض تكاليفها، واعتمادها على الموارد الوطنية، ومرونتها العالية، إضافة إلى ارتباطها بالمواسم والعطل الرسمية. وتعد السياحة الداخلية ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تنشيط الطلب على الخدمات السياحية والفندقية، ودعم المؤسسات المحلية، وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[23]محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية من 1974 الى 2002، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 16.

[24]مقرر رقم 2023/202المؤرخ في 04 جوان 2023، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والمكيف مع قطاع السياحة ص2.

- **السياحة العلاج الحراري:** تركز السياحة العلاجية على السفر لتلقي العلاج الطبي أو الاستشفاء باستخدام الموارد الصحية والطبيعية، مثل المستشفيات المتخصصة أو الحمامات المعدنية. وتجمع بين الجانب الصحي والترفيهي، تعتمد على الموارد الطبيعية مثل المياه المعدنية والينابيع الحارة والعلاج تهدف إلى الاستشفاء والعلاج من الأمراض المزمنة أو الاستجمام الصحي، وهي غالبًا موجهة للسياح الباحثين عن الراحة والعناية الصحية وتعد مصدرًا مهمًا للعوائد الاقتصادية وجذب السياح ذوي القدرة المالية المرتفعة.
- **السياحة الساحلية:** تركز على زيارة الشواطئ والمنتجعات البحرية للاستجمام والترفيه وممارسة الأنشطة المائية مثل السباحة والغوص. تتميز هذه السياحة بانخفاض تكلفتها نسبيًا وسهولة الوصول إلى الوجهات، وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي في المناطق الساحلية
- **السياحة الدينية:** تتمثل السياحة الدينية في السفر لأداء الطقوس والشعائر الدينية أو زيارة المزارات المقدسة، مثل الحج والعمرة وزيارة والمزارات. وهي غالبًا موسمية وتجمع بين البعد الروحي والاقتصادي، حيث تنشط الاقتصاد المحلي وتساهم في التبادل الثقافي والديني وتحمل صفة الداخلية والخارجية على حسب الوجهة.
- **السياحة الثقافية:** تهدف السياحة الثقافية إلى التعرف على التراث الحضاري والثقافي للدول والمجتمعات، عبر زيارة المتاحف، المواقع الأثرية، المهرجانات والفعاليات الثقافية. وتساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية وزيادة الوعي بالتراث، وتستهدف السياح المهتمين بالمعرفة والثقافة.
- **السياحة المناخية والتخييم:** تركز على زيارة المناطق الطبيعية والمحميات مع المحافظة على البيئة، وتعتمد على الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية. وتساهم في نشر الوعي البيئي، دعم المجتمعات المحلية، وتحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على التنوع البيولوجي.

3-محددات نجاح السياحة واستدامتها:

يعتمد نجاح أي وجهة سياحية واستدامتها على مجموعة من العوامل والمحددات التي تضمن جاذبية الوجهة واستمرارية النشاط السياحي على المدى الطويل. ومن أبرز هذه العوامل المنشآت الهيكلية التي تشكّل البنية التحتية السياحية وتحدد القدرة التنافسية لأي وجهة. وتقوم السياحة على تكامل هذه المنشآت، حيث إن غياب

أي عنصر منها قد يؤثر سلبًا على جودة التجربة السياحية وعلى استدامة القطاع بشكل عام. ويمكن تصنيف هذه المنشآت إلى ثلاثة مستويات رئيسية، تمثل الدعائم الأساسية للقطاع السياحي:

- **البنية التحتية المادية:** تشمل كل ما يُمكّن السياحة من الحدوث بشكل فعلي ومريح كالنقل والمواصلات (الطرق، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، ومحطات النقل العام) والإقامة (الفنادق، المنتجعات، الشقق الفندقية، المخيمات السياحية، والنزل الريفية) والمرافق العامة (المياه والكهرباء والصرف الصحي، الخدمات الصحية، الأمن والسلامة) والمعالم السياحية والمواقع الطبيعية (جبال، بحيرات، شواطئ) والمواقع التاريخية والثقافية.
- **الخدمات الداعمة:** هي الخدمات التي تدعم تجربة السياح وتجعل الوجهة جذابة ومريحة كالأنشطة الترفيهية والثقافية (المتاحف، المهرجانات، النوادي، المنتزهات، والعروض الثقافية) والخدمات الغذائية والضيافة (المطاعم، المقاهي، الأسواق المحلية، الخدمات الترفيهية والمطاعم الفاخرة) والمعلومات والتوجيه كمراكز الاستقبال السياحي، الإرشادات، اللوحات الإرشادية، وخدمات الدليل السياحي.
- **المنشآت التنظيمية والإدارية:** تشمل الهياكل التي تضمن إدارة السياحة بشكل مستدام وفعال كالهيئات والمؤسسات السياحية(وزارة السياحة، مجالس التنمية السياحية، الغرف السياحية، ومكاتب السياحة المحلية) والقوانين والتشريعات (تنظيم الفعاليات، تراخيص المنشآت، حماية المواقع الطبيعية والتراثية، أنظمة السلامة والأمن) والتسويق والترويج السياحي كحملات التسويق الوطنية والدولية، المشاركة في المعارض والمؤتمرات، الشراكات مع وكالات السفر والتدريب والموارد البشرية (الأكاديميات والمدارس المهنية لتأهيل العاملين في قطاع السياحة والضيافة).

4-أنواع الفنادق وتصنيفها وعلاقتها بالسياحة:

الفنادق هي منشآت سياحية أساسية وتدخل ضمن البنية التحتية للسياحة في شكل عمود فقري للقطاع السياحي بغرض توفر خدمة الإقامة والراحة للمسافرين والنزلاء بمقابل، مع خدمات متكاملة تشمل الغرف المجهزة، الطعام، والترفيه، يمكن تصنيف جودتها وفق عدة معايير، أهمها الحجم، مستوى الخدمة، والموقع.

يساعد هذا التصنيف في توجيه السياح لاختيار الفندق المناسب، تنظيم التوقعات، وضمان جودة الخدمة، ويعزز التنافسية بين المنشآت الفندقية.[25]

4-1حسب الفئة ومستوى الخدمة:

يمكن تصنيفها وفق هذا المعيار الى:

- **فنادق فاخرة (5 نجوم)**: توفر أعلى مستويات الرفاهية، خدمات شاملة، مرافق ترفيهية ورياضية، خدمة غرف على مدار الساعة وأسعار تتناسب مع الخدمات المقدمة.
- **فنادق متوسطة (3-4 نجوم)**: توفر خدمات أساسية ومريحة، بعض المرافق الترفيهية، ومستوى خدمة جيد وأسعار تتناسب مع الخدمات المقدمة.
- **فنادق اقتصادية (1-2 نجوم)**: خدمات محدودة، إقامة بسيطة، أسعار منخفضة، تستهدف السياح ذوي الميزانية المحدودة وأسعار تتناسب مع الخدمات المقدمة.

4-2حسب الغرض أو النوع:

يمكن تصنيفها وفق هذا المعيار الى:

- **فنادق الأعمال**: مخصصة لرجال الأعمال، تقع غالبًا في المدن، توفر خدمات اجتماعات ومؤتمرات.
- **منتجعات سياحية** :تقع عادة في المناطق السياحية، توفر إقامة متكاملة مع أنشطة ترفيهية وخدمات استجمام.
- **شقق فندقية**: توفر إقامة أطول الأجل مع تجهيزات شبه منزلية، مناسبة للعائلات والرحلات الطويلة.

4-3حسب الموقع الجغرافي:

يمكن تصنيفها وفق هذا المعيار الى:

- **فنادق حضرية**: تقع في المدن الكبرى والمراكز الاقتصادية.

[25]أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة (M.Q.T) في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 60.

- **فنادق ساحلية:** تقع بالقرب من الشواطئ والمناطق الطبيعية.
- **فنادق جبلية:** تقع في المناطق الجبلية لممارسة السياحة البيئية أو الرياضية.

4-4الدفاتر والسجلات الفندقية:

تشمل الدفاتر والسجلات الفندقية ضمن النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع السياحة في الجزائر سجلات يومية متخصصة لتسجيل الإيرادات والمصروفات والنزلاء، مع التركيز على الرقابة الداخلية والشفافية.

- **سجل النزلاء اليومي** : يسجل أسماء النزلاء، أرقام الغرف، تواريخ الدخول/الخروج، والالتزامات المالية لمراقبة الإيرادات من الغرف.
- **سجل يومية المبيعات:** يغطي إيرادات الغذاء، المشروبات، والخدمات الإضافية، مع إجمالي يومي للترحيل إلى الدفاتر العامة.
- **سجل المشتريات والنقدية:** يتتبع المصروفات النثرية، المدفوعات، والمقبوضات لضبط التدفقات النقدية في الأقسام الإنتاجية.
- **دفتر أستاذ النزلاء:** يلخص الالتزامات اليومية لكل نزيل، مع التركيز على الفواتير والدفعات.
- **دفتر الأستاذ المساعد:** يحتوي دفتر الأستاذ المساعد على الحسابات الشخصية للنزلاء والحسابات الشخصية للموردين، حيث يُفتح حساب مستقل لكل طرف على حدة. فعلى سبيل المثال، يُخصص في دفتر الأستاذ المساعد للمدينين حساب خاص لكل نزيل، ويتم ترحيل العمليات المتعلقة به أولًا بأول اعتمادًا على المستندات المختلفة التي تثبت الخدمات الفندقية المقدمة له، وكذا بناءً على صور إيصالات السداد الخاصة بالمبالغ التي قام النزيل بدفعها، سواء كانت دفعات نقدية أو دفعات تحت الحساب. ولضمان سلامة ودقة حسابات الفندق، يجب أن يتطابق رصيد حساب إجمالي المدينين المدرج في دفتر الأستاذ العام مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للنزلاء المفتوحة في دفتر الأستاذ المساعد للمدينين. فكل ما يُرحَّل إجمالًا إلى الجانب المدين من حساب إجمالي المدينين في دفتر الأستاذ العام، يُرحَّل تفصيليًا إلى الجوانب المدينة للحسابات الشخصية للنزلاء في دفتر الأستاذ المساعد، وكذلك الحال بالنسبة للمبالغ المرحَّلة إلى الجانب الدائن. وينطبق هذا المبدأ نفسه على حسابات الموردين.

5-الوكالات السياحية :

تعرف الوكالة السياحية ووكالة الأسفار على أنها كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطًا سياحيًا يتمثل في بيع وتسويق الخدمات السياحية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك تنظيم الرحلات والإقامات السياحية الفردية أو الجماعية، إضافة إلى تقديم مختلف الخدمات المرتبطة بها. وتشمل أنشطة الوكالات السياحية على وجه الخصوص ما يلي[26]:

- تنظيم وتسويق الأسفار والمحطات السياحية والإقامات السياحية بمختلف أنواعها؛
- إعداد وتنظيم الرحلات والزيارات الموجهة إلى المدن والمواقع التاريخية والمتاحف ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي؛
- تنظيم الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية، بما في ذلك الصيد البري والبحري، والمظاهرات الفنية والرياضية، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والندوات وفق طلب المنظمين؛
- توفير خدمات الترجمة والإرشاد السياحي لفائدة السياح؛
- القيام بعمليات الحجز أو الإقامة في المؤسسات الفندقية وتقديم الخدمات المكملة المرتبطة بها؛
- تنظيم خدمات النقل السياحي وبيع تذاكر مختلف وسائل النقل، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها لدى مؤسسات النقل؛
- تسويق وبيع تذاكر العروض والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو الترفيهي؛
- استقبال السياح ومرافقتهم وتقديم المساعدة اللازمة لهم طيلة فترة إقامتهم؛
- إنجاز إجراءات التأمين لحساب الزبائن، لتغطية المخاطر المحتملة المرتبطة بالنشاط السياحي؛
- تمثيل الوكالات السياحية الأخرى، سواء كانت محلية أو أجنبية، من أجل تقديم خدمات مختلفة باسمها ولحسابها؛
- تأجير السيارات مع سائق أو بدونه، ونقل الأمتعة، وتأجير العربات ومختلف معدات التخييم السياحي.

[26]مقرر رقم 2023/202المؤرخ في 04 جوان 2023، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والمكيف مع قطاع السياحة ص5.

المحاضرة الثانية عشر: التنظيم المحاسبي لقطاع السياحة والفندقة.

1-الخصائص المحاسبية لقطاع السياحة:

يتميز قطاع السياحة بعدد من الخصائص المحاسبية التي تميّزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، وذلك نتيجة لطبيعة نشاطه الخدمي وتنوع عملياته وتشابك أطرافه. ويشمل هذا القطاع تثبيتات وأصولًا متخصصة، مثل المعدات الفندقية، الآنية الزجاجية، والأواني، الأفرشة، إضافة إلى الأصول المستخدمة في المتاحف والمرافق السياحية، فضلًا عن العمليات المنجزة من طرف وكالات الأسفار بالتعامل مع الغير، كمنظمي الرحلات، منظمي الجولات السياحية، والناقلين. ومن أهم الخصائص المحاسبية التي تميز قطاع السياحة ما يلي:

- **تعدد مراكز التكلفة والإيراد:** تتسم المنشآت السياحية بتعدد الأنشطة والخدمات، مثل الإقامة، الإطعام، النقل، والترفيه، مما يؤدي إلى تعدد مراكز التكلفة والإيراد، ويتطلب ذلك نظامًا محاسبيًا دقيقًا يسمح بقياس الأداء لكل نشاط على حدة.
- **الدخل الموسمي:** يعتمد النشاط السياحي بشكل كبير على المواسم، مما يؤدي إلى تذبذب الإيرادات خلال السنة المالية، ويترتب على ذلك تحديات محاسبية في التخطيط المالي، تقدير الإيرادات، وتوزيع التكاليف الثابتة.
- **خدمات غير ملموسة:** تقوم السياحة أساسًا على تقديم خدمات غير ملموسة، مثل الإقامة والخدمات الترفيهية، وهو ما يصعّب عملية قياس الجودة وتحديد تكلفة الخدمة بدقة مقارنة بالأنشطة الإنتاجية المادية.
- **التعامل مع حجوزات مستقبلية:** تعتمد المنشآت السياحية على نظام الحجوزات المسبقة، مما يستدعي معالجة محاسبية دقيقة للإيرادات المؤجلة، العربون، والإيرادات المحققة وفق مبدأ الاستحقاق.

2-النظام المالي المحاسبي المكيف مع قطاع السياحة:

تم إصداره وفقا للمقرر الوزاري رقم 202 الصادر بتاريخ 04 جوان 2023وهو عبارة عن إضافات تم تضمينها لنص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها بهدف تكييفه مع خصوصيات القطاع السياحي.[27]

3-قواعد التقييم والادراج في الحسابات:

وفقا لما ورد في الفصل الأول والخاص بقواعد التقييم والادراج في الحسابات:

- تدرج ضمن حسابات التثبيتات الخاصة بقطاع السياحة عند الاقتناء الأولي أو عند التجديد.
- يدرج ضمن عناصر الأصول عندما يكون من المحتمل ان تعود منه او اليه منفعة اقتصادية مستقبلية.
- يدرج ضمن عناصر الأعباء عندما يكون له كلفة او قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة
- يدرج ضمن المنتجات عندما يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.
- تحول الاحتياطات الى النتائج عندما تزول الأسباب التي دعت تكوينها.

4-السبل الخاصة للتقييم والمحاسبة:

ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات الى القيمة الحقيقية أو الكلفة الراهنة أو الى قيمة الانجاز او الى القيمة المحينة. لم تطرأ الكثير من التعديلات على الفصل الثالث من الباب الأول المتعلق بالكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة، بحيث تم الاكتفاء بتعديل وحيد مس الفقرة 131-7 التي تحدث في مضمونها عن العمليات التي ينجزها الكيان لحساب الغير، وأن هذه العمليات تدرج في حسابات الأطراف الأخرى ولا تدرج في حساب النتائج ما عدا الأجر أو العمولة التي يقتضي التوكيل، بحيث شمل التعديل في إضافة وبيان أن إدراج العمليات الخاصة بقطاع السياحة في الحسابات يختلف حسب العقود التي تربط مختلف المتدخلين (ناقلون جويون، وكالات أسفار، أرباح العملاء).

5-الكشوف المالية:

إضافة للقوائم المالية التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي فقد تم اجراء بعض التعديلات الطفيفة على شكل بعض الكشوف المالية نلخصها فيما يلي:

❖ **تعديلات على مستوى الميزانية:** تلخصت اهم هذه التعديلات في:

[27] باجوج ناجم الدين، عمورة جمال، «تحديات التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع السياحة»، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 20، العدد 1، 2025، ص 183.

- جانب الأصول غير الجارية، إدراج "العناصر الخاصة بقطاع السياحة" ضمن التثبيتات العينية.
- جانب الأصول الجارية، تم إدراج عنصر فرعي باسم "الحسابات الدائنة" على عمليات الحساب المنجزة بصفة وكيل، يندرج تحت العنصر الرئيسي المعنون بالحسابات الدائنة والوظائف الأخرى.
- جانب الخصوم الجارية، تم إدراج عنصر فرعي بعنوان "الديون" على عمليات الحساب المنجزة بصفة وكيل، المدرج تحت العنصر الرئيسي بعنوان "الدائنون الآخرون".

❖ **تعديلات على مستوى جدول تدفقات الخزينة:** في جانب تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية، تم إضافة تفصيلين بعنوان "التحصيلات المقبوضة على عمليات حساب الغير" و"السحوبات على عمليات حساب الغير".

❖ **الملاحق:** تم التنبيه على ضرورة اشتمال الملحق على المعلومات المتعلقة بطرق تقييم واهتلاك العناصر الخاصة بقطاع السياحة، كما نص القرار على تضمين الملحق لمعلومات الاستغلال الخاصة بقطاع السياحة، بحيث تتعلق هذه المعلومات بـ:

- النجاعة التجارية للكيان، التي تتضمن بالخصوص معد لشغل الغرف، متوسط السعر اليومي للغرفة، رقم الأعمال لكل غرفة متاحة، وعدد الوجبات المقدمة.
- التحكم في التكاليف العملياتية كالسلع والمواد الأولية والمستخدمين.
- النجاعة العملياتية وهي القدرة على تحقيق هامش عملياتي.

6-المخطط المحاسبي السياحي المكيف:

تم استحداث العديد من الحسابات الفرعية في مدونة الحسابات ذات الأرقام الثلاثية بهدف تكييفها مع طبيعة نشاط المؤسسات السياحية، بما يسهم في توحيد المعالجة المحاسبية بين المؤسسات المنتمية لنفس القطاع، وزيادة الشفافية في العمليات المالية، وتقديم معلومات أكثر دقة وقابلية للمقارنة. وبناءً على ذلك، تم إدخال تعديلات جديدة على مدونة الحسابات لتلبية خصوصية القطاع السياحي وتحسين متابعة الأنشطة المالية المختلفة:

6-1التثبيتات المعنوية:

عرفها بأنها أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية ويمكن مراقبته واستعماله في الأنشطة العادية كالمحلات التجارية المكتسبة والعلامات والبرامج المعلوماتية إضافة الى ذلك تم استحداث ح/2057والمتعلق بالامتيازات الخاصة بقطاع السياحة.

6-2التثبيتات العينية:

عرفه بأنه أصل عيني يحوزه الكيان من اجل الإنتاج وتقديم الخدمات والايجار والاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض ان تستغرق مدة استعماله الى ما بعد السنة. إضافة الى الحسابات القديمة تم استحداث بعض الحسابات والمفصلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (06). التثبيتات العينية المستحدثة في المخطط المكيف لقطاع السياحة والفندقة.

الحساب	التسميـــــة
2117	الأراضي والبناءات الخاصة، العناصر مثل مواقف السيارات، وردهات المطاعم والازقة ومنصات اللعب والترفيه
2127	الاسوار والمساحات الخضراء.
2137	البناءات الخاصة بالسياحة، وتسجل فيه العناصر مثل المجمعات العقارية للإيواء والمجمعات العقارية التجارية.
2157	المعدات الخاصة بقطاع السياحة، وتسجل فيه العناصر مثل تجهيزات التدفئة والتكييف وشبكات التهيئة والغاز
2170	الملابس والبياضات والاواني والافرشة والآنية الزجاجية والفضيات.
2171	معدات وأثاث الاستغلال.
2172	معدات الرياضة والترفيه.
2173	أثاث وتجهيزات خاصة بالعلاج بالمياه المعدنية والحمامات البحرية.
2174	أثاث وتجهيزات تجارية.
2175	معدات وتجهيزات النقل السياحي.
2176	معدات وتجهيزات النظافة.
2177	معدات الاتصال والأمن.
2178	المواشي والحيوانات المرخصة والموجهة للترفيه.
2179	المعدات والتجهيزات الأخرى الخاصة.

6-3 المخزونات:

تلك الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة الفندقية بغرض الاستهلاك في تقديم الخدمات أو إعادة البيع، ولا تُعد بغرض الاستثمار أو الاستخدام الدائم، تم استحداث أزيد من عشرين حسابا تتوافق وخاصية القطاع نوردها في الجدول الموالي:

جدول رقم (07). أرقام المخزونات المستحدثة في المخطط المكيف لقطاع السياحة والفندقة.

الحساب	التسميـــــة
307	التبغ والمواد الأخرى المتعلقة
3171	المواد سريعة التلف
3172	المواد الغير قابلة للتلف
3178	المواد الأولية الأخرى والتوريدات
327	المواد والتوريدات الخاصة بقطاع السياحة
337	المنتجات السياحية الجاري إنجازها
347	الخدمات السياحية الجاري إنجازها
3571	أطباق الوجبات
3572	أطباق مطبوخة، محفوظة/معلبة، مجمدة
3573	المشروبات
3574	الحلويات والمرطبات
3575	السندويشات الأخرى
3576	المثلجات والكريمات المثلجة
3577	الشكولاتة والمرطبات
3578	المنتجات المصنعة الأخرى
3807	مشتريات السلع الموجهة إلى إعادة البيع على حالها
3817	مشتريات المواد الأولية والتوريدات الخاصة بقطاع الصحة
3827	مشتريات التموينات الأخرى الخاصة بقطاع السياحة
3907	خسائر القيمة عن السلع الموجهة إلى إعادة البيع على حالها
3917	خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات الخاصة بقطاع السياحة
3927	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى الخاصة بقطاع السياحة

6-4حسابات الغير:

في قطاع السياحة والفندقة، يُقصد بـ حسابات الغير تلك الحسابات التي تعكس العمليات التي تقوم بها المؤسسة السياحية لحساب أطراف أخرى (عملاء، موردين، وسطاء، هيئات...) دون أن تمثل هذه العمليات أعباء أو إيرادات خاصة بها، باستثناء الأجر أو العمولة التي تستحقها مقابل الوساطة أو الوكالة.

جدول رقم (08). أرقام التكاليف المستحدثة في المخطط المكيف لقطاع السياحة والفندقة.

الحساب	التسميـــــة
4110	الزبائن حساب فردي
4111	الإدارات والدواوين والمؤسسات العمومية
4112	المؤسسات وما يماثلها
4113	الجمعيات وغيرها
4114	وكالات السفر، منظمي الرحلات السياحية وغيرهم
4115	المؤسسات والهيئات الأجنبية
4116	الوكلاء والعارضون والمستأجرون وغيرهم
466	المراسلون المعتمدون والمرشدون السياحيون والمرافقون والناقلون

6-5الأعبـــــاء:

مجموع التكاليف والنفقات التي تتحملها المؤسسة الفندقية خلال دورة الاستغلال من أجل تقديم الخدمة الفندقية وتحقيق رقم الأعمال، وهي تتميز بتنوعها وارتباطها المباشر بجودة الخدمة وطبيعة النشاط الخدمي.

جدول رقم (09). أرقام التكاليف المستحدثة في المخطط المكيف لقطاع السياحة والفندقة.

الحساب	التسميـــــة
6007	استهلاك المواد الغذائية والمشروبات والمجلات والجرائد ومواد التجميل
6017	استهلاك المستخدم في إعداد الأطباق والوجبات على غرار اللحوم والخضر والفواكه وغيرها
6027	التموينات الأخرى المستهلكة، كمنتوجات الضيافة والصيانة والتنظيف والأواني ذات الاستعمال الوحيد
6037	تغييرات المخزونات الخاصة بقطاع السياحة
6071	المشتريات الغير المخزنة من المواد والتوريدات الخاصة بقطاع السياحة
6087	مصاريف ملحقة لمشتريات الخاصة بقطاع السياحة
6097	التخفيضات، التنزيلات والمحسومات المتحصل عليها من المشتريات الخاصة بقطاع السياحة
6387	أعباء المستخدمين الأخرى-المنح المجانية، تسجل فيه الخدمات المجانية المقدمة للعمال
6817	مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة – الأصول الغير الجارية الخاصة بقطاع السياحة

6-7 النواتج:

في قطاع السياحة والفندقة، يُقصد بـ النواتج (Produits) مجموع الإيرادات التي تحققها المؤسسة السياحية نتيجة مزاولتها لنشاطها الأساسي أو الأنشطة المرتبطة به، والتي تؤثر مباشرة في حساب النتائج، مع مراعاة خصوصيات النشاط السياحي الذي يغلب عليه الطابع الخدمي والوسطي.

جدول رقم (10). أرقام المنتجات المستحدثة في المخطط المكيف لقطاع السياحة والفندقة.

الحساب	التسميـــــة
7071	الايواء والاطعـام
7072	المأدبة، المقهى والمشروبات
7073	كراء القاعات إيجار المحلات والإيجارات الأخرى
7074	المخيمات والرحلات المنظمة
7075	الحمامات والعلاج بالمياه المعدنية
7076	المرافق الرياضية والترفيهية
7077	الهاتف، الفاكس والأنترنت، تنظيف الملابس وغيرها
7078	العمولات، التفويض والتكليف
7079	السلع والخدمات الأخرى
7080	المنتجات والخدمات المستغلة لمصلحة الموظفين
7081	توفير الموظفين الأثاث والمعدات
7082	الغرامات التعاقدية، تسجل فيه غرامات إلغاء الحجوزات
7088	مبيعات أخرى والنشاطات الملحقة
7097	التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة لقطاع السياحة
7371	الخدمات المقدمة (المأكولات والمشروبات-الإيواء)
7372	امتيازات عينية، منح مجانية (المستخدمون – المستغل)

المحاضرة الثالثة عشر: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات قطاع السياحة والفندقة

1-مقدمـــة:

نهدف من خلال هذه المحاضرة إلى تناول وتحليل المعالجات المحاسبية المعتمدة في المؤسسات الفندقية، وذلك من خلال إبراز كيفية تطبيق أحكام ومبادئ النظام المحاسبي المالي في هذا النوع من المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز النشاط الفندقي عن باقي الأنشطة الاقتصادية. طبيعة الخدمات الفندقية، وتنوع عملياتها، وتداخل أطرافها، تفرض اعتماد معالجات محاسبية خاصة تستجيب لمتطلبات القياس والتقييم والعرض والإفصاح المالي، بما يضمن تقديم صورة صادقة وملائمة عن الوضعية المالية ونتائج الاستغلال في المؤسسات الفندقية.

2-المعالجة المحاسبية لتأسيس فندق:

المخطط المحاسبي المكيف لقطاع السياحة والفندقة لم يستحدث حسابات جيدة بالمجموعة 01 وبالتالي فإنها كغيرها من مراحل تأسيس الشركات تمر مرحلة تأسيس الفنادق بمرحلتي الاكتتاب ثم مرحلة تنفيذ الوعود سواء كانت المساهمات نقدية أم عينية. (أنظر محاسبة الشركات).

3-المعالجة المحاسبية للتثبيتات في قطاع السياحة والفندقة:

تهدف الى ضمان تقديم خدمات مريحة وفعّالة للنزلاء، وتعتبر جزءًا أساسيًا من الأصول الثابتة للفندق لما لها من قيمة اقتصادية طويلة الأجل، وتستلزم المحافظة عليها وصيانتها بشكل دوري لضمان استمرارية العمل وجودة الخدمات. تتمثل في التثبيتات الإنشائية مثل المباني والممرات والمصاعد، والتثبيتات التقنية كالأنظمة الكهربائية والتدفئة والتكييف والمياه، بالإضافة إلى التثبيتات الداخلية التي تشمل الأثاث والأجهزة الإلكترونية وتجهيزات المطاعم والمطابخ والمكاتب الإدارية. كما تشمل التثبيتات الخارجية والمرافق مثل الحدائق والمسابح ومواقف السيارات والملاعب، والتثبيتات النقلية كالمركبات المستخدمة لنقل النزلاء أو المواد اللازمة لتشغيل الفندق. وتتم معالجتها محاسبيا وفق السيرورة التالية:

3-1 اقتناء التثبيتات في قطاع السياحة والفندقة:

يتم التسجيل بنفس مبدأ الحيازة على التثبيتات في الأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مراعاة الاختلاف في ارقام الحسابات ومواءمتها مع خصوصية القطاع السياحي والتكلفة التاريخية للأصل المسجل وفق المثال الموالي:

أنظر العنصر الخاص بأرقام حسابات التثبيتات في المحاضرة السابقة للاطلاع أكثر.

2170		**أواني زجاجية**	التكلفة التاريخية	
2176		**معدات نظافة**	التكلفة التاريخية	
2157		**تجهيزات تدفئة**	التكلفة التاريخية	
4456		**TVA**	مبلغ الرسم	
	404	**موردو التثبيتات**		المبلغ الاجمالي
		اقتناء أواني زجاجية لمصلحة الاطعام		

3-2 اهتلاك التثبيتات في قطاع السياحة والفندقة:

نصت الفقرة 121.7 الواردة في المقرر 202 الخاص بالمخطط المحاسبي المكيف على انه يمكن للمؤسسات الفندقية اعتماد الاهتلاك الخطي او الطريقة التناقصية او بناء على طريقة وحدات الإنتاج وفق معدل شغل الغرف (عدد الغرف المحجوزة/اجمالي عدد الغرف). مع مراعاة أن المباني تهتلك بخلاف الأراضي التي تعتبر أصولا غير قابلة للاهتلاك. مع افتراض ألا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 سنة. ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

68157		**مخصصات اهتلاك تجهيزات تدفئة**	مبلغ القسط	
		اهتلاك التثبيتات		
	2857	**تسجيل قسط اهتلاك سنوي لتجهيزات تدفئة**		مبلغ القسط

أنظر العنصر الخاص بأرقام حسابات التثبيتات في المحاضرة السابقة للاطلاع أكثر.

3-3 التنازل عن التثبيتات في قطاع السياحة والفندقة:

في قطاع السياحة والفندقة، يتم التنازل عن التثبيتات العينية بنفس مبدأ الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يُسجل إخراج الأصل من الحسابات عند بيعه أو التنازل عنه، مع تسجيل أي ربح أو خسارة مقارنة بالقيمة الصافية المحاسبية للتثبيت. ويختلف الأمر في هذا القطاع فقط بكونه يتم وفق أرقام الحسابات المخصصة للفنادق والمؤسسات السياحية والواردة في المخطط المحاسبي المكيف، بحيث تُسجل التثبيتات المتعلقة بالغرف والمطاعم والمسابح والاواني ومعدات التدفئة والنظافة والمرافق الأخرى في الحسابات الفرعية المناسبة. ويساعد هذا الإجراء على ضمان دقة تتبع الأصول وحسن إدارة المعلومات المالية وتحقيق شفافية أكبر في النتائج المالية للفندق.

4-المخزونات في قطاع السياحة والفندقة:

وفق ما ورد في نص الفقرة 1.123 فان المخزونات تمثل أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو قيد الإنتاج أو موادا أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات وتسجل بتكاليف الشراء مضافا اليها كل التكاليف المباشرة. يتم تقييمها عند خروجها من المخزون اما بطريقة (PEPS أو FIFO) مع ترك المجال مفتوح بخصوص اعتماد الجرد الدائم أو المتناوب. اما بخصوص التسجيلات المحاسبية فتبقى مماثلة للتسجيلات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مراعاة أرقام الحسابات الخاصة على سبيل المثال **ح/3571** أطباق الوجبات وح/**3573** المشروبات .....الخ وغيرها من الحسابات المخصصة لتفصيل المخزونات حسب طبيعة النشاط.

5-الأعباء والتكاليف في قطاع السياحة والفندقة:

نظرًا لخصوصية قطاع السياحة والفندقة، فإن التسجيلات المحاسبية للمصاريف المنفقة خلال السنة المالية ترتبط أساسًا بطبيعة النشاط الخدمي، وتتميز بتعددها وارتباطها المباشر بسير الاستغلال، حيث تُسجَّل هذه التكاليف وفق مبدأ الاستحقاق وتُحمَّل على حسابات الاستغلال حسب طبيعتها، مع مراعاة خصوصيات النشاط الفندقي. ويكون التسجيل المحاسبي على سبيل المثال:

6017		**مشتريات لحوم حمراء**	مبلغ الشراء	
		البنك		مبلغ الشراء
	512	**شراء لحوم حمراء لغرض اعداد اطباق**		

أنظر العنصر الخاص بأرقام حسابات الأعباء في المحاضرة السابقة للاطلاع أكثر.

6-المبيعات في قطاع السياحة والفندقة:

تسجل المنتجات في قطاع السياحة في الجانب الدائن من الحسابات حسب طبيعتها، وبالسعر الصافي، باعتبارها نواتج استغلال ناتجة عن تقديم خدمات سياحية وفندقية مختلفة. ويُقصد بالسعر الصافي القيمة الفعلية للخدمة بعد خصم مختلف التنزيلات والتخفيضات الممنوحة للزبائن، سواء كانت تجارية أو ترويجية. كما يُضاف إلى هذا السعر الرسم على القيمة المضافة وفق التشريع الجبائي المعمول به، حيث يُسجَّل هذا الأخير بصفة مستقلة باعتباره دينًا تجاه الخزينة العمومية. وتنسجم هذه المعالجة المحاسبية مع خصوصية النشاط السياحي الذي يعتمد أساسًا على تقديم الخدمات، ومع مبدأ الشفافية في عرض رقم الأعمال الحقيقي للمؤسسة. ويكون التسجيل المحاسبي على سبيل المثال:

7071		**الايواء والاطعام**	مبلغ الايراد	
	53	**الصندوق**		مبلغ الايراد
		تسجيل إيرادات إيواء واطعام نقدا		

أنظر العنصر الخاص بأرقام حسابات النواتج في المحاضرة السابقة للاطلاع أكثر.

سلاسل أعمال موجهة في المحاسبة القطاعية 2 للحل

سلـسـلة رقم 01

أسئلة نظرية لتعزيز الفهم:

1- هل جميع التسجيلات المحاسبية التي يقوم بها البنك يقابلها تسجيلات محاسبية من طرف العملاء، برر ذلك؟

2- عرف غرفة المقاصة مرورا إلى استعراض جميع الإجراءات المتعلقة بتحصيل الشيكات من والى خارج البنك؟

3- لماذا لا يتم توجيه الطلبات المتعلقة بتحصيل الشيكات من الوكالات بنفس البنك إلى المقاصة؟

4- هل يمكن لأمين الصندوق ان يسجل طلبات التحويل من والى الحساب بنفس الوكالة ضمن كشف الحركة النقدية؟

5- لماذا لا يتم تسجيل العمليات المرتبطة بغرفة المقاصة من طرف أمين الصندوق؟

6- ما لمقصود بالمبلغ الأعلى المحتفظ به في خزينة البنك؟

مسألة رقم 1:

في إطار ممارسة مهامك اليومية كمدقق داخلي بالبنك الوطني الجزائري لوكالة البيض وفي حدود الساعة الثالثة مساء تقدم اليك امين الصندوق الوحيد بالوكالة ليخبرك ان لديه رصيد محاسبي غير متطابق معالرصيد الفعلي من النقود، حيث كان معه تفصيل اولي حول كشف الحركة النقدية لهذا الصندوق والذي يظهر من خلاله قيامه بالمعاملات التالية:

المقبوضات	المبالغ	المدفوعات	المبالغ
تزويد الصندوق بالرصيد الاولي	700 000,00	تزويد الموزع الالي للنقود	36 500,00
ودائع تحت الطلب	900 000,00	سحوبات من الحسابات الجارية	2 950 000,00
ودائع توفير	980 000,00	سحوبات على الحسابات التجارية	5 290 000,00
ودائع لأجل	890 000,00	تسديد رواتب الموظفين	3 000 000,00
بيع عمولات للمسافرين	797 564,97	رسوم طابع	400,00
اكتتاب بوليصات تأمين	10 000,00	على بيع عمولات TVA	185 737,34
مدفوعات في حساب سونلغاز	1 500 000,00	تسديد فاتورة شراء حبر طابعات لفائدة الوكالة	325 612,00
تسديد أقساط قروض استهلاكية	2 940 000,00	شيكات للتحصيل مستلمة لغرفة المقاصة	6 000 000,00
تسديد أقساط قروض استثمارية	2 590 000,00		
تحويلات من والى الحسابات لنفس الوكالة	3 000 000,00		
على عملية شراء حبر الطابعات TVA	61 866,28		
المجموع الجزئي	14 369 431,25	المجموع الجزئي	17 788 249,34

- ❖ بعد تفحصك للوثيقة المحاسبية، نصحك زميلك في نفس المكتب بالاستعانة ببعض المعطياتمن الأقسام الأخرى حيث كانت البيانات الواردة منها كالاتي:
- ❖ أفاد مكتب الاحصائيات بأن مجموع المقبوضات على الحسابات التجارية والمؤسسات كانت بقيمة 8.290.000 دج
- ❖ أخبرك قسم الامن والاعلام بأن أمين صندوق مؤسسة سونلغاز على غير عادته، دخل للبنك على الساعة الحادية عشر ونصف وعاد ثانية على الساعة الثانية ونصف زوالا.
- ❖ كرد منه على استفسارك قدم لك وكيل صندوق العملة الصعبة التقرير التالي:
  - بيع ما قيمته 6453 أورو بسعر صرف151.49 دج لعشرة زبائن.
  - عملية البيع ينتج عنها ضرائب طابع بمبلغ 40 دج عن كل جواز سفر
  - رسم على القيمة المضافة بنسبة 19% عن كل عملية بيع
  - يستوجب على العميل لكي يستفيد من عملية البيع ان يقدم بوليصة تأمين سياحية فردية.
  - كل الرسوم على عاتق العميل.
- ❖ من خلال عطل سابق في الموزع الالي للنقود فانه لا يقبل الا النقود من فئة 2000 دج فقط.
- ❖ العون المكلف بمكتب التأمينات أخبر بانه قام باكتتاب 08 بوليصات تامين سياحية بقيمة ألف دج عن كل فرد.
- ❖ قسم القروض قدم المعلومات التالية:
  - مجموع الأقساط المحصلة على القروض الاستهلاكية لهذا اليوم كان بمجموع 2.940.000 دج حيث يمثل مبلغ التحويلات من حسابات الزبائن 54% منها والباقي دفعات نقدية.
  - مجموع الأقساط المحصلة على القروض الاستثمارية لهذا اليوم كان طريق السحوبات علىالحساباتالتجارية
- ❖ تم تنبيهك إلى أن الرصيد الأعلى الممكن الاحتفاظ به في الخزينة هو 3.000.000 دج في حين يحول الباقي إلى حساب الوكالة بالبنك المركزي.

المطلوب:

- ❖ احسب الفارق بين كل من الرصيد المحاسبي والرصيد الفعلي، ماذا تلاحظ؟
- ❖ اكتشف الأخطاء التي وقع فيها أمين الصندوق.
- ❖ قم بإعداد كشف الحركة النقدية الصحيح لهذا الصندوق.
- ❖ هل سيقوم أمين الصندوق في هذا اليوم بدفع الفائض من النقد في حساب الوكالة لدى بنك الجزائر؟

- ❖ أنجز تصورا للتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تمت بالوكالة في يومية البنك وفق كشف الحركة النقدية الخاطئ المسلم لك من طرف أمين الصندوق.
- ❖ قم بتصحيح هاته التسجيلات المحاسبية وفق مبدأ القيد العكسي.

سلـسـلة رقم 02

أسئلة نظرية لتعزيز الفهم:

- صادفك في منصات التواصل الاجتماعي اعلان توظيف لمنصب مكلف بالدراسات ببنك الراجحي ذو الشخصية الطبيعية، ما هو انطباعك؟
- تتشابه المحاسبة البنكية والمحاسبة المالية في كونهما محاسبة عامة تسعيان الى لضمان دقة وشفافية المعاملات المالية؟
- أذكر أهم الفروقات بين البنوك التجارية وبنك الجزائر.
- يتم اعتماد مدونة الحساب الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 07-102 المؤرخ في 26 مارس 2007، والذي يحدد القواعد العامة للمحاسبة المالية المطبقة على جميع المؤسسات بما فيها البنوك.
- تخضع البنوك الخاصة لقواعد وشروط محاسبية تختلف عن قواعد وشروط سير البنوك العامة في الجزائر.
- يختلف مصطلح المحاسبة القطاعية عن مصطلح المحاسبةالخاصة.
- يسمح المشرعالجزائريللمساهمين في تأسيس البنوك والمؤسسات المالية أن يقدمواتعهداتفي صورة عينية.
- هل يمكن اعتبار العبارة التالية صحيحة مع توضيح العلاقة المحاسبية بينهما مع مثال تطبيقي؟ " الحساب البنكي للمؤسسة الاقتصادية هو مرآة عاكسة للحساب المفتوح باسمها في البنك "
- هل يمكن اعتبار العبارة التالية صحيحة مع التبرير في حال الخطأ "عمليات خارج الميزانية بالبنوك هي المعاملات التي حدثت فعلا بعد 12/31 ولا يمكن تسجيلها في السنة القادمة"؟

تمرين رقم 01: باعتبارك محاسبا ببنك تجاري جزائري طلب منك تسجيل المعاملات التالية:

- سمح البنك لزبونه من سحب مبلغ 100.000 دج على المكشوف من حسابه التجاري من اجل تغطية العجز المؤقت في خزينته على ان يسترد المبلغ كاملا بعد ثلاثة أشهر، استعمل الزبون مبلغ 80.000 دج فقط ولمدة 25 يوما في حين كان التسديد عن طريق تحويل من حساب الصكوك المفتوح بنفس الوكالة وبمعدل فائدة 20%سنويا وتحصل في نهاية مدة الاستعمال.
- سدد زبون أخر قسط شهري متعلق بقرض استهلاكي بمبلغ 150.000 دج نقدا، في حين عجز عن تسديد قسط شهري بمبلغ 250.000 دج متعلق بقرض تجهيز، علما ان سعر الفائدة لكليهما هو 20%.

- تقدمت احدى الشركات بطلب قرض في نهاية شهر أكتوبر قيمته 500.000دج بغرض تسديد أجور عمالها نظرا للعجز الحاصل في خزينتها وقد حظي طلبها بالقبول وتم صب المبلغ كاملا في حسابها وفق السيرورة التالية:
  - مدة القرض خمسة أشهر.
  - يتم تحصيل الأقساط من الحساب الجاري للعميل.
  - سعر الفائدة 17% سنوياوتحصل شهريا.
  - الاسترداد شهري ابتداء من نهاية شهر نوفمبر، عجزت الشركة عن دفع القسط الثاني في موعده.

❖ كل الفوائد الدائنة والمدينة تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 19%.

سلـسـلة رقم 03

- **أسئلة نظرية لتعزيز الفهـم:**
  - هل يمكن لأمين الصندوق تسجيل التحويلات المالية ضمن كشف الحركة النقدية؟
  - قدم مثالا عن الودائع البنكية مع ترتيبها وفق مستوى تكلفتها للبنك.
  - ما لمقصود بالودائع الدائنة والودائع المدينة وماذا تمثل محاسبيا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين؟
  - لماذا يتم استعمال حسابات خارج الميزانية في مرحلتي الموافقة والاستخدام عند التسجيل المحاسبي للقروض المالية الممنوحة للزبائن؟
- **تمرين رقم 01:** باعتبارك محاسبا ببنك تجاري جزائري طلب منك تسجيل المعاملات التالية:
  - إيداع نقدي بقيمة 15.000 دج في حساب الشيكات؛
  - تحويل مبلغ 18.000 دج من حساب جاري الى حساب الشيكات؛
  - اكتتاب في أوذنات الصندوق بمبلغ 20.000 دج مسحوبة من حساب الشيكات لمدة سنة بمعدل فائدة 2.5%تصب في حساب الزبون مع الاكتتاب (افتراضا فقط)؛
  - إيداع نقدي بمبلغ 20.000 دج وديعة آجلة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 4%؛
  - تحويل مبلغ 10.000 دج من حساب الشيكات لصالح زبون غير تجاري بنفس الوكالة؛
  - استلام اشعار دائن خاص بحساب جاري بمبلغ 5.000 دج عن طريق المقاصة الالكترونية؛
  - سحب نقدي بقيمة 9.000 دج من حساب جاري.

- **مســـــــألة:** اليك كشف حساب خاص بالصندوق ليوم 04 نوقمبر 2025

المدفوعات		المقبوضات	
التعييـــــــن	**المبلغ**	**التعييـــــــن**	**المبلغ**
سحب شيك عادي	**10 000,00**	**رصيد أولي**	**15 875,00**
سحب شيك تجاري	**15 500,00**	**إيداع نقدي تحت الطلب**	**20 000,00**
تحويل مبلغ للصراف الالي	**255 000,00**	**إيداع نقدي اجل**	**256 000,00**
بيع 750 أورو	**124 000,00**	**إيداع نقدي حساب توفير**	**300 000,00**
تحويل مبلغ من حساب شيك الى حساب جاري	**550 000,00**	**شراء 800 أورو على سائح**	**112 000,00**
دفع مصاريف شراء مواد تنظيف نقدا	**26 000,00**	**إيداع في حساب جاري**	**75 000,00**
المجمـــــــوع	**980 500,00**	**المجمـــــــوع**	**778 875,00**
		رصيد نهاية اليوم	**-201 625,00**

المطلوب:

1- قم بمساعدة امين صندوق في مطابقة ومراجعة الرصيد الفعلي للنقود في الصندوق مع الرصيد المسجل في الكشف إذا علمت ان الرصيد الفعلي للنقود هو **371.000 دج**. كل عمليات تزويد الصناديق تتم بمبالغ من فئة2000 دج.

2- بعد الموازنة والمطابقة قم بإجراء العمليات المحاسبية.

سلـسـلة رقم 04

تمرين رقم 01

-اشرح حصاد الأصول الحيوية.

-ماهي شروط الاعتراف بالنبات المثمر؟

-ماهي شروط الاعتراف بالتثبيتات البيولوجية؟

-لماذا لا يتم الإفصاح محاسبيا عن التثبيتات البيولوجية الغير منتجة مع التثبيتات البيولوجية المنتجة والجاهزة؟

تمرين رقم 02

تم بتاريخ 15/مارس 2024 اقتناء 05 ابقار حلوب على الحساب بقيمة 5.000.000 دج مع تحمل مصاريف النقل بقيمة 100.000 دج، إضافة الى مصاريف تهيئة بقيمة 50.000دج، ومصاريف استئجار عمال خارجيين بقيمة 25.000دج، ومصاريف بقيمة 15.000دج تحتسب على عمال المؤسسة، ورسوم جمركية بقيمة 45.000 دج. الرسم على القيمة المضافة 19%. تم التسديد بشيك بنكي يوم 20مارس من نفس السنة.

المطلوب: قم بتحديد تكلفة شراء الابقار وسجل العملية في يومية المزرعة.

تمرين رقم 03 باعتبارك محاسبا لأحدى المزارع النموذجية بمدينة بريزينة، طلب منك تسجيل العمليات التالية:

- 2022/02/05 قامت بشراء شجيرات زيتون من اجل غرسها بمبلغ 650.000 دج بشيك بنكي
- 2022/02/06 قدرت مصاريف الحرث 10.000دج ودفعت بشيك بنكي
- 2022/03/10 أصبحت شجيرات المشمش التي غرست منذ ثلاثة سنوات مزهرة، تكلفتها 660.000 دج.
- 2022/07/22 انتجت أشجار المشمش 500 كلغ من المشمش بتكلفة 40 دج للكلغ وتم بيعه بهامش ربح 15 دج للكيلو عن طريق البنك.
- في 2022/07/23 تم شراء اسمدة بمبلغ 20.000دج بشيك واستلمت في نفس اليوم.
- في 2022/07/25 بيع عشرة خرفان كانت معدة للتسمين بشيك بهامش ربح مقدر ب 20%. حيث قدرت تكلفة انتاجها 500.000 دج.
- في 2022/07/28 تم التنازل عن 10 بقرات بقيمة 500.000 دج حيث كانت تكلفة شرائها 1000.000 دج وتم اهتلاكها لسنتين فقط، (مدة الاهتلاك الافتراضية 05 سنوات).
- في 2022/07/30 تم استلام فاتورة خدمات بيطرية بمبلغ 15.000 دج وتم دفعها نقدا.
- في 2022/08/15 تم التنازل عن 10 نخلات بقيمة 200.000دج حيث كانت تكلفة شرائها بمبلغ 15.000 دج واهتلكت لثلاث سنوات، (مدة الاهتلاك الافتراضية 05 سنوات).
- في 2022/08/15 تم شراء معدات سقي بقيمة 500.000 دج على الحساب
- في 2025/08/16 بعد حلول اجال الوديعة البنكية تم تسديد معدات السقي.
- المؤسسة معفاة من الرسم على القيمة المضافة.

امتحان الدورة العادية لمادة المحاسبة القطاعية 2

أجب عن التالي: (05ن)

- عند الاعتراف المحاسبي الأولي، على أي أساس تُسجّل المؤسسة الفلاحية التثبيتات البيولوجية المنتَجة ذاتيًا؟
- هل صحيح أن العمليات خارج الميزانية تحدث بعد 12/31 ولا يمكن تسجيلها لاحقًا؟ برّر إجابتك.
- هل يعتمد محاسبو البنوك على المخطط المحاسبي المكيّف من SCF كما في باقي المؤسسات الاقتصادية؟ برّر إجابتك.
- هل يجوز اهتلاك الأصول البيولوجية التي تزيد قيمتها مع الزمن نتيجة التطور الطبيعي؟ برّر إجابتك.
- عند نفوق الأصول البيولوجية التي لا تُهتلك، يتم إخراجها محاسبيًا بسعر البيع؟ برّر إجابتك.

التمرين الأول: (03ن): على مستوى المزرعة النموذجية لإنتاج الحليب تم بتاريخ 15مارس 2024 اقتناء 05 ابقار حلوب على الحساب بقيمة 5.000.000 دج مع تحمل مصاريف النقل بقيمة 100.000 دج، إضافة الى مصاريف تهيئة بقيمة 50.000دج، ومصاريف استئجار عمال خارجيين بقيمة 25.000دج، ورسوم جمركية بقيمة 45.000 دج. تم تسديد اجرة العمال عن طريق سحوبات نقدية من الحساب البنكي، أما باقي المبالغ بواسطة قرض استثماري تمت الموافقة عليه منذ شهر من طرف بنك المزرعة.

المطلوب: قم بالتسجيل المحاسبي للمعاملات التي تمت باعتبارك محاسبا لدى بنك المزرعة بنفس التاريخ.

التمرين الثاني: (08ن) قام صاحب مزرعة المـراعـــي المتواجدة بمدينة بريزينة والتي تنشط في تربية الابقار والاغنام والدواجن بالمعاملات التالية:

- إيداع نقدي بقيمة 15.000 دج في حساب الشيكات؛
- تحويل مبلغ 18.000 دج من الحساب التجاري الى حساب الشيكات؛
- اكتتاب في أوذنات الصندوق بمبلغ 20.000 دج مسحوبة من حساب الشيكات لمدة سنة بمعدل فائدة 2.5%
- شراء أعلاف للماشية، مع دفع 50% نقدًا والباقي دينا، الضريبة على القيمة المضافة وعمولة مورد النقل عليها تخفيضات.
- إيداع نقدي بمبلغ 20.000 دج وديعة آجلة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 4%؛
- شراء 05 عجول للتسمين بمبلغ 2.500.000دج وتم الدفع نقدا؛
- استلام اشعار دائن خاص بحساب جاري بمبلغ 5.000 دج عن طريق المقاصة الالكترونية؛
- تحويل مبلغ 10.000 دج من حساب الشيكات لصالح زبون غير تجاري بنفس الوكالة؛
- بيع المحصول اليومي من البيض بهامش ربح 25% من سعر التكلفة المقدر ب 500.000 دج على الحساب؛
- سحب نقدي بقيمة 9.000 دج من حساب جاري.
- نضوج أشجار الزيتون التي غرست منذ ثلاثة أشهر وقدرت كمية المحصول ب 1000 كغ بسعر 500 دج للكيلو.
- سدد قسط شهري متعلق بقرض استهلاكي لاقتناء سيارة بمبلغ 150.000 دج نقدا.

المطلوب: بناء على ما درسته في المقياس، قم بالتسجيل المحاسبي للمعاملات بناء على متطلبات المخطط المحاسبي الوارد في نظام بنك الجزائر رقم 07/25 الصادر بتاريخ 24 جويلية 2025.

التمرين الثالث: (04ن) باعتبارك محاسبا لأحدى المزارع النموذجية بمدينة بوقطب، طلب منك تسجيل مجمل أحداث اليوم:

- 2022/03/10 أصبحت شجيرات المشمش التي غرست منذ ثلاثة سنوات مزهرة،

- 2022/03/10 انتجت أشجار البرتقال 500 كلغ من البرتقال بتكلفة 40 دج للكلغ وتم بيعه بهامش ربح 15 دج للكيلو عن طريق البنك.
- في 2022/03/10 تم شراء اسمدة بمبلغ 20.000دج بشيك واستلمت في نفس اليوم.
- في 2022/03/10 بيع عشرة خرفان كانت معدة للتسمين بشيك بهامش ربح مقدر ب 20%. حيث قدرت تكلفة انتاجها 500.000 دج.

المطلوب: قم بالتسجيلات المحاسبية حيث أن مجموع الأرصدة الدائنة والمدينة لليومية كانت 1.617.500دج

د. بن مسعود عبد الله كمال

البيض جانفي 2026

المـــراجـــع

1. القانون رقم 23-09، المؤرخ في 12يونيو سنة 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، العدد 43 من الجريدة الرسمية، ليوم 27 يونيو 2023، الرابط:
2. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/08/loi.pdf
3. تومي مريم، خلق النقود الإئتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 20، العدد 4، صفحة121، الجزائر، ديسمبر 2021.
4. بوسماحة محمد، "المحاسبة البنكية في الجزائر، دراسة نظرية، مجلة دراسات في اقتصاد والتجارة المالية، العدد 2، المجلد 6، 2017، ص 747.
5. بنك الجزائر، نظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق 24 يوليو 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 64، المادة 05 و06 و07.الرابط:
6. https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/10/REG-N%C2%B025-07-AR.pdf.
7. تلك المعاملات المالية التي يقوم فيها البنك بالتصرّف في أموال أو قيم تعود لمختلف زبائنه، دون أن يمتلكها فعليًا، بل يتولى إدارتها أو استثمارها بصفته وكيلاً أو مؤتمَنًا عليها. وتُنفَّذ هذه العمليات في إطار السوق النقدية.
8. القروض تكون لتمويل نشاط اقتصادي في حين الاقتراضات بغرض الحصول على سيولة لأجل محدد.
9. نظام بنك الجزائر رقم 25-08 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو سنة 2025. الرابط:
10. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2025/10/REG-ا N%C2%B025-08-AR.pdf
11. تمار خديجة، دراسة مقارنة للتسجيل المحاسبي بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة حساب الصندوق)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد 195، سنة 2023، ص 166.
12. بنك الجزائر، المادة 04، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2010.
13. فتيحة كون، أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 12، سنة 2022، ص 388.
14. نظام رقم 25-07 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 05.
15. Souaci Rafik & Sellami Miloud, *Les nouveaux moyens de paiement*, Revue des études juridiques et économiques, Volume 4, Numéro 1, 27 2021, P 315.
16. حبار عبد الرزاق، بوفرساي سفيان، المحاسبة البنكية، مطبعة AlphaDoc، ط1، الجزائر، سنة 2019، ص 53.
17. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.
18. نظام رقم 25-10 مؤرّخ في 82 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو 2025، يتضمّن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية الممارِسة للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ص7.

19. يُستخدم كلٌّ من مصطلحات القرض والائتمان والاعتماد في المجال البنكي والمحاسبي للدلالة على نفس العملية الجوهرية، وهي تقديم البنك لمبلغ مالي أو تسهيل نقدي للزبون مقابل التزامه بالسدادخلال أجل محدد.

20. https://www.agb.dz/produits/entreprise-classique-cycle-d-exploitation-credit-de-tresorerie.html

21. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/clientele/particuliers/credit-a-la-consommation/c-plus-conso

22. القينعي عزالدين، بريك أحمد، وفرج الله أحلام، محاسبة القطاع الزراعي بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد 2، ص 156.

23. المجلس المعياري للتقارير المالية الدولية، المعيار الدولي للمحاسبة 41 الزراعة(IAS 41 Agriculture) ، النسخة العربية، متاح على:-https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf

24. سالمي، محمد دينوري، «المحاسبة الزراعية: الخاصية النوعية في النشاط والمبادئ والفروض«، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015، ص. 201

25. كداتسة، عائشة؛ براق، عيسى؛ بضياف، صالح. «محاسبة الأصول البيولوجية للقطاع الزراعي بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة—دراسةحالةمزرعةكرفةمحمد، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، مج. 12،العدد 02، 2022، ص290.

26. محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية من 1974 الى 2002، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 16.

27. مقرر رقم 2023/202المؤرخ في 04 جوان 2023، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والمكيف مع قطاع السياحة ص2.

28. أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة (M.Q.T) في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 60.

29. مقرر رقم 2023/202المؤرخ في 04 جوان 2023، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والمكيف مع قطاع السياحة ص5.

30. باجوج ناجم الدين، عمورة جمال، «تحديات التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع السياحة»، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 20، العدد 1، 2025، ص 183.